الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة يحي فارس بالمدية
كلية الحقوق والعلوم السياسية
مذكرة نهاية الدراسة للحصول على شهادة الماستر
تخصص: دولة ومؤسسات

بعنوان:

دور وفعالية المؤسسات الاستشارية من خلال دستور 2020

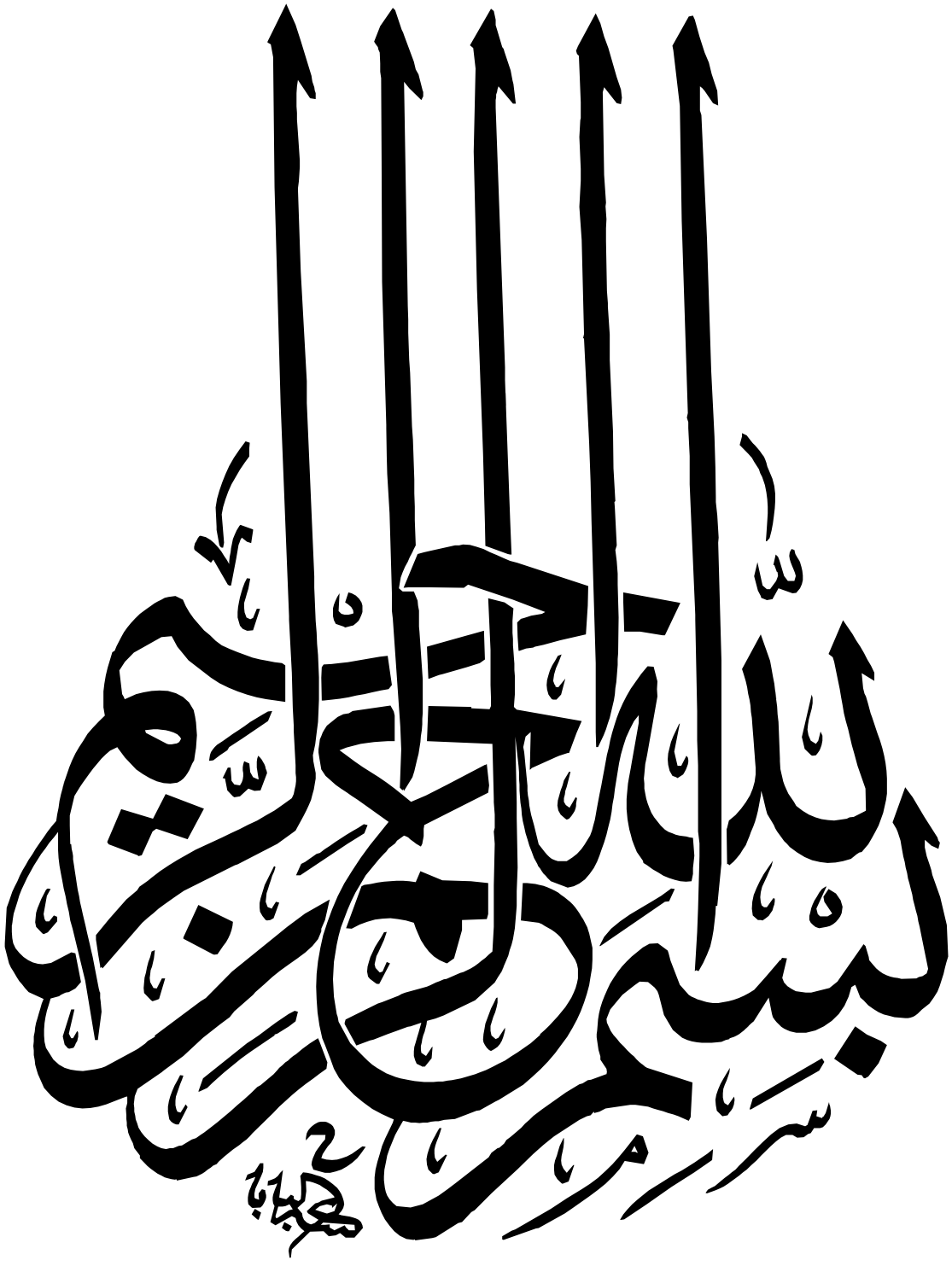
من تقديم الطلبة:
- العيساوي محمد
- قويسمي إسحاق

تحت إشـراف الأستاذة:
- بن عائشة نبيلة

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	المؤسسة الأصلية	الرتبة	الصفة
سليم كربوش	جامعة المدية	أستاذ محاضر ب	رئيسا
نبيلة بن عائشة	جامعة المدية	أستاذة محاضرة أ	مشرفا ومقررا
اسية اعمر الشريف	جامعة المدية	أستاذة محاضرة أ	مناقشا

السنة الدراسية: 2022-2023


بسم الله الرحمن الرحيم

إهـداء

إلى الذين أنعم الله عليهم بالشهادة والخلود، إلى الذين قال عنهما عز وجل "وبالوالدين إحسانا". إلى أبي العزيز"عبد الكريم" سندي الوحيد في الحياة،يا من زرعت في طموحا صار يدفعني إلى الأمام إلى مستقبل ناجح، تنصحني إذا أخطأت وتأخذ بيدي إذا تعثرت، إلى السند المتين والعون الذي علمني أن الإرادة تصنع المعجزات، أبي العزيز أطال الله في عمره.

إلى التي لم تبخل عليّ بنصائحها وإرشادها وحنانها، إلى أمي الغالية حفظها الله و أطال الله في عمرها.

إلى زوجتي رفيقة دربي التي آزرتني في السراء والضراء إليها كل التقدير والامتنان .

لا يسعني في هذا المقام العلمي الجليل سوى أن أهدي هذا العمل المتواضع إلى روح الدكتور بشير مديني رحمه الله، دون أن أنسى مساندته في اختياري لتخصص الحقوق ، رحمه الله وأسكنه فسيح جناته يا رب

إلى إخوتي الكرام، ، وإلى كل عائلة "العيساوي" وإلى كل الزملاء

إلى كل من وسعته ذاكرتي ولم تسعه مذكرتي، أهدي ثمرة جهدي.

محـــــــــــــمد العيســـــاوي

إهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى آله وصحبه ومن أوفى أما بعد

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تتنزل الخيرات والبركات وبتوفيقه تتحقق المقاصد والغايات.

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام عملنا هذا ، وهي مهداة للوالدين الكريمين ، فبدعائهما تسهل كل الصعاب ويستنار كل ظلام ، حفظهما الله ومتعهما بالصحة والعافية وتمام الصلاح.

إلى كل إخوتي وأخواتي كل باسمه والى أبنائهم صغيرهم وكبيرهم.

إلى كل العائلة الكريمة من قريب وبعيد أخص بالذكر العمة الكريمة.

لا أستطيع أن أنسى من توفى وفارقنا من الأهل والأحباب كل بمكانته، وإلى التي كانت نورا لطريقي في الحياة والدراسة جدتي رحمها الله وأسكنها الجنة.

إلى كل الأصدقاء والأحباب والزملاء .

إسحاق قويسمي

شكر وعرفان

قبل كل شيء نشكر العلي القدير الذي وفقنا في دراستنا هذه، وزودنا بقوة الإرادة عملا لإتمام هذا العمل.

نتقدم بالشكر الخاص إلى الأستاذة المشرفة " أ.نبيلة بن عائشة" على المساعدة التي قدمتها لنا طوال فترة هذا العمل وطوال فترة المشوار الدراسي ولم تبخل علينا بنصائحها الهادفة القيمة علميا ومنهجيا.

كما نتقدم بالشكر للأساتذة المحترمين بقسم الحقوق بجامعة الدكتور يحي فارس بالمدية، كما نشكر أيضا عمال المكتبة الجامعية.

إلى كل الأساتذة والمعلمين من التعليم الابتدائي إلى المرحلة الجامعية الذين بذلوا جهودا في مسارنا العلمي، كما نشكر كل من ساعدنا بكلمة طيبة أو نصيحة قيمة.

وشكـــــــــــــــــــــــــــــــرا.

قائمة المختصرات

ج.ر	جريدة رسمية
ج	جزء
مج	مجلد
ع	عدد
ط	طبعة
ص	صفحة

مقدمة

مقدمـــــــة

تمهيـــــد

عرفت البشرية الأخذ بمشورة الآخرين على أنها ممارسة قديمة، وعندما تبرز الحاجة إلى مشورة عادة ما يلجأ المستشير إلى أصحاب الرأي والخبرة والتخصص وهذا ممن يثني بقدراتهم وخبراتهم لتقديم النصيحة والمشورة التي تساهم في تقديم الحلول الملائمة للموضوع محلة الاستشارة على أساس أن الرأي هو الإشهار الأساسي للتدبير التحضيري، المسمى الاستشارة .مع التطور التدريجي للمجتمعات الإنسانية وتقدم العلوم وتنوع لأنشطة الاقتصادية والاجتماعية أصبحت الحاجة إلى المشورة أكثر إلحاحا من ذي قبل، لذلك نستطيع القول أن الاستشارة ليست أمر حديث بل ضرورة متأصلة في تاريخ البشرية وتبقى وستظل مهما بلغت البشرية من التقدم وأثبتته السنة النبوية عن أبو هريرة رضي الله عنه "ما رأيت أحد أكثر مشورة لأصحابه من رسول الله صلى الله عليه وسلم" ومع تنامي المجتمعات وتقدم العلوم وما رفق ذلك من تعقيدات الحياة الحديثة زادة الحاجة إلى الذين يقدمون الخدمات الاستشارية ومن الواضح في عالمنا اليوم ازدادت ظاهرة المؤسسات والهيئات الاستشارية كونها تقدم خدمات في جميع جوانب الحياة .وعرفها المستشار كوبر.م في الوكالة العالمية للعمل على أنها: " خدمة يقدمها شخص أو عدة أشخاص مستقلين ومؤهلين من أجل تحديد وبحث المشكلات المتعلقة بالسياسات العامة، والتنظيم والإجراءات والأساليب، ووضع التوصيات العلمية المناسبة والمساعدة على تنفيذها"[1].

تعتبر الاستشارة المنبثقة عن مؤسسات استشارية مؤهلة من أقدم المواضيع والمسائل التي تناولتها الدساتير الجزائرية منذ أول دستور لها ولم تتوقف الأمر على ذلك بل نجد أن جل النصوص والنصوص والمراجعات الدستورية عالجتها بدورها إما من أجل التأكيد عليها أو من أجل استحداثها والارتقاء بمكانتها وتدعيمها وتعزيزها مثلما فعل التعديل الدستوري السابق سنة 2016 [2]، وكرسها التعديل الأخير لدستور 2020 [3]الذي يعتبر بمثابة قفزة نوعية في تاريخ هذه المؤسسات حيث التعديل الأخير اهتم كثيرا بالمؤسسات الاستشارية وهذا راجع إلى إدراجها واحتوائها الكلي ضمن النصوص الدستورية .وما يمكن اعتباره قفزة نوعية ومنعرجا بارزا في تاريخ المؤسسات الاستشارية تأكيدا على دورها وإسهاماتها في صناعة القرار واقتراح الحلول والبدائل المناسبة لمعالجة مختلف المشكلات التي قد تواجهها، وإيمانا بالوظيفة الاستشارية ودورها في توجيه القرارات، تطويرها،و تنميتها ترشيدها على

---

(1) أحمد طيلب، دور المعلومات في رسم السياسات العامة في الجزائر: دراسة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، ص: 204.

(2) التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2016، ج.ر، ع14، المؤرخ في 27 جمادى الأولى عام 1437هـ، الموافق 7 مارس 2016م.

(3) الدستور الجزائري لسنة 2020 ، ج.ر، ع54، المؤرخ في 28 محرم عام 1442هـ، الموافق 16 سبتمبر 2020.

نحو أفضل وذلك على مختلف المستويات السياسية، الإدارية والاجتماعية والاقتصادية .أن أهمية المؤسسات الاستشارية من أهمية العملية الاستشارية في حد ذاتها فالفرد لا يمكن له مهما بلغ من العلم أن يلم بكافة المجالات وبكل العلوم لذلك يلجأ إلى المختصين الذين يقدمون النصح والمشورة لتحسين أداء العمل الإداري وترشيده وزيادة فعاليته هذا وأكد عليه دستور 2020أكد على دور المؤسسات الاستشارية والتي ستكون محور دراستنا المتمثلة في دور وفعالية المؤسسات الاستشارية وذلك عن طريق طبيعة الرأي الاستشاري لكل هيئة من هيئات استشارية مع إبراز الإطار القانوني والتنظيمي لكل مؤسسة استشارية.

تتجلى أهمية الموضوع هي أن كون الاستشارة أصبحت ضرورة وحاجة ماسة نظرا لما تتميز به من مقاصد أو أهداف متنوعة وتظهر من خلال التطور التاريخي حيث أن قبل دستور 1996لم تكن لها اهتمام واسع بينما التعديل الدستوري 2016و2020 أصبحت لها أهمية كبيرة هذه المؤسسات، حيث أن هذه الهيئات تسمح لممثلي مختلف الإدارات المعنية أن تبدي آرائها وتقدم اعتراضاتها واقتراحاتها وعلى ضوء كل هذا تأتي الاستشارة ناضجة في صياغتها وفي مفهومها وفي كيفية الأخذ بها .ويندرج عملنا هو أن صناع القرار يعتمدون على الآراء والمقترحات المقدمة من طرف المؤسسات الاستشارية أم لا، وأهمية الموضوع تكمن في أن الإدارة الحديثة اليوم في حاجة ماسة إلى الآراء والتوصيات والمقترحات من طرف مختصين وهذا لا يكون إلا إن كانت هناك مؤسسات تنشئها الدولة وتكرسها من خلال الدساتير والقوانين العضوية وتسمى بالهيئات الاستشارية.

ويمكن الهدف من الدراسة في الإلمام بكل المؤسسات والهيئات الاستشارية التي يتبناها النظام القانوني الجزائري وتعدادها في مختلف المجالات، ومعالجة الآراء الصادرة منها لمعرفة مدى إلزامية لأخذ بها أو اللجوء إليها، حيث أن الاستشارة هي منهج ضروري ومطلب لا مفر منه تعترف به الدول وتقره بل وتكرسه في قوانينها إن لم نقل في أسمى مواثيقها المتمثلة في الدستور وتلجأ إليه مؤسساتها لاتخاذ القرارات الرشيدة وتبنى السياسات الحكمية من جهة وإشراك مؤسساتها ومواطنيها من جهة أخرى، حيث تهدف هذه الدراسات إلى إبراز توضيح المؤسسات الاستشارية بتحديد طبيعة الرأي الاستشاري لكل مؤسسة مع الدور الفعال في مجال الاستشارة، كما تهدف هذه الدراسة إلى نشر الوعي القانوني أو الدستوري للمهتمين بهذا الجانب من الجوانب المعرفية والبحثية وتوفير مرجع علمي أكاديمي وإثراء الرصيد المعرفي للجامعة الجزائرية.

إن موضوع دور وفعالية المؤسسات الاستشارية في ظل التعديل الدستوري 2020إشكالية تتمحور كالتالي :ـ ما مدى فعالية المؤسسات الاستشارية في ترقية وتفعيل و نجاعة الرأي الاستشاري في التعديل الدستوري 2020؟

ويندرج ضمن هذا الإشكال عدة تساؤلات جزئية وهي :

ـ كيف عالج التعديل الدستوري 2020 موضوع المؤسسات الاستشارية؟

-ما أهمية المؤسسات الاستشارية في صنع القرار؟

-كيف نظم المؤسس الدستوري الهيئات الاستشارية؟

-هل ساهمت المؤسسات الاستشارية الواردة في التعديل لأخير دور وطبيعة الرأي لاستشاري؟

ولمعالجة هذا الموضوع اتبعنا المنهج الوصفي والتحليلي، الوصفي الذي من خلاله قمنا بتحديد المفاهيم والآراء الفقهية وسردها وأيضا من خلال وصف الأحداث التي كانت تعد الخلفية والمرجعية الأساسية للقانون الوضعي بصفة عامة وموضوعنا بصفة خاصة، إضافة إلى وصف أسلوب طبيعة الرأي الاستشاري، دون أن ننسى المنهج التاريخي الذي يعد من بين المناهج الأكثر اعتمادا في البحوث العلمية الأكاديمية وهذا راجع إلى الدساتير من 1963 إلى التعديل الدستوري الأخير 2020.

أما المنهج التحليلي قمنا بتحليل كل ما تم وصفه الذي يعد اللبنة الأساسية لتحليل النصوص القانونية.

ومن الصعوبات التي واجهتنا في عملنا هذا هو قلة المراجع التي تتحدث عن الموضوع، حيث أن بها القليل من الكتب مقارنة بالمقالات المتوفرة بعدد كبير، إضافة إلى أنه لا توجد كتب متخصصة في الموضوع بكثرة ، وإذا وجدنا نجد تتحدث فقرات قليلة.

وللإجابة على هذه الإشكالية قمنا بتقسيم موضوع عملنا إلى فصلين وكل فصل مقسم إلى مباحث ومطالب وخاتمة، مع ذكر المقدمة بجميع عناصرها، وقسمناه إلى فصلين تتمحور العناوين ضمن المؤسسات الاستشارية في ظل التعديل الدستوري 2020.

الفصل الأول: المؤسسات الدستورية الاستشارية الكلاسيكية في ظل التعديل الدستوري 2020.

الفصل الثاني: دور وتفعيل المؤسسات الاستشارية الحديثة.

الفصل الأول: المؤسسات الدستورية الاستشارية الكلاسيكية خلال التعديل الدستوري 2020

المبحث الأول: المؤسسات الدستورية الاستشارية الكلاسيكية

المبحث الثاني: المؤسسات الاستشارية ذات اختصاص استشاري مشترك

تمهيد :

تعتبر العملية الاستشارية من أهم المراحل التي يمر بها اتخاذ القرارات الإدارية لذلك عملت الجزائر على إعطائها أهمية كبيرة من أجل تسهيل لوظيفة الإدارية، والمؤسسات الدستورية هي التي أسست دستوريا ولها قيمة في المجال الاستشاري بالنسبة للسلطة التنفيذية المتمثلة في رئيس الجمهورية أو الحكومة، لذلك قام المؤسس الدستوري الجزائري بإنشاء هيئات ومؤسسات دستورية لها اختصاص استشاري، ولتحسين العمل الإداري وجب وضع حلول لتسهيل اتخاذ القرار فهي أمر ضروري يساهم في تخفيف عبئ العمل الإداري مع ترشيده وزيادة فعاليته .جاء التعديل الدستوري لسنة 2020 بمجموعة من المؤسسات الدستورية التي تمارس الوظيفة الاستشارية كاختصاص هامشي إلى جانب الوظائف الأصلية الخاصة التي تقوم بها ومن بين هذه المؤسسات نجد مجلس الدولة والمحكمة الدستورية حيث أن مجلس الدولة يعد في تنظيمه في الاختصاصات الاستشارية ذو أهمية كبيرة في تفعيل دوره الاستشاري كمساهم في العملية التشريعية بل يعتبر القاعدة والأساس الذي تبنى عليه وظيفته الاستشارية بحيث أن مدى فعالية هذه الاختصاصات لها علاقة وطيدة بمدى نجاعة التنظيم الهيكلي لمجلس الدولة . أما المحكمة الدستورية تلعب دورا استشاريا من خلال استشارة المحكمة ككل في حالة شغور منصب رئيس الجمهورية وحالة المعاهدات المتعلقة بالهدنة والسلم وحالة تمديد عهدة البرلمان وحالة التعديل الدستوري كما يستشار رئيسها فقط دون المجلس في الظروف الاستثنائية .وعليه سنعالج في هذا المبحث وفق مطلبين الأول بعنوان مجلس الدولة أما الثاني بعنوان المحكمة الدستورية.

المبحث الأول: المؤسسات الدستورية الاستشارية الكلاسيكية

منح المؤسس الدستوري الجزائري لكل من مجلس الدولة والمحكمة الدستورية جملة من الاختصاصات الاستشارية، حيث أن كل منهما يتمتع في ممارسة هذا الاختصاص بصفة انفرادية حيث أن كل مجلس له رأي استشاري يندرج ضمن اختصاصه، لذلك سوف نعالج هذا المبحث وفق مطلبين، الأول بعنوان: دور وفعالية مجلس الدولة كهيئة استشارية ، والثاني بعنوان: دور وفعالية المحكمة الدستورية كهيئة استشارية.

المطلب الأول:دور وفعالية مجلس الدولة كهيئة استشارية .

المعروف لدى العامة من الناس، أن مجلس ينفرد بالوظيفة القضائية لأنها المهمة الأساسية والمميزة له، إلا أن الواقع غير ذلك لأن المجلس يتمتع باختصاص استشاري لا يقل أهمية عن لاختصاص القضائي لوروده وتأكيده من المشرع الدستوري وهذا ما تبناه دستور 1996 [1]في نص المادة 119التي جاء نصها على ما يلي :«... تعرض مشاريع القوانين على مجلس الوزراء، بعد أخذ رأي مجلس الدولة، التي يودعها رئيس الحكومة مكتب مجلس الشعبي الوطني» وما نجده في هذه الحالة ما سلكه النظام القضائي الجزائري لم يكن معروفا لدى الغرفة لإدارية بالمحكمة العليا في ظل وحداوية القضاء والقانون، بل ظهر مع التعديل الدستوري لسنة 1996الذي جاء بنظام الازدواجية القضائية وانشأ مجلس الدولة، الذي منح الاختصاص الاستشاري كوظيفة ثانية إلى جانب الوظيفة القضائية.[2]

تبنى دستور 1996نظام ازدواجية القضاء حيث تم استحداث جهة للقضاء لإداري قاعدته المحاكم الإدارية وعلى رأسها مجلس الدولة، وهذا الأخير منحه الدستور قاعدته المحاكم الإدارية وعلى رأسها مجلس الدولة، وهذا الأخير منحه الدستور وظيفة قضائية وهي الفصل في المنازعات ووظيفة استشارية لا تقل عنها تتمثل في إبداء الرأي في مشاريع القوانين التي[3]تبادر بها الحكومة للمساعدة في تنقيحه وتصفيته من الشوائب، وبالرغم من هذه الأهمية فإن الرأي الذي يصدره غير ملزم فقد تأخذه الحكومة أو تتركه جانبا .

---

(1) الدستور الجزائري لسنة 1996 الصادر بموجب مرسوم رئاسي رقم 438/96 المؤرخ في 1996/12/07 ، ج.ر، ع 61، تاريخ نشرها: 1996/10/16.

(2) عمر بوجادي، الدور الاستشاري لمجلس الدولة، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، الجزائر، مج: 06، ع 01، سنة 2011، ص: 50.

(3) سعيد معلق، المؤسسات الاستشارية في ظل التعديل الدستوري لسنة 2016، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: مؤسسات دستورية وإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة زيان عاشور الجلفة،السنة الجامعية 2020-2021، ص : 16.

ظلت الوظيفة الاستشارية قاصرة ومحدودة إلى أن تم تعديل الدستور سنة 2016 فتوسع مجال الاستشارة ليشمل الأوامر التي يتخذها رئيس الجمهورية والتي تفلت من كل رقابة، وهذه خطوة إيجابية لتدعيم دولة الحق والقانون حفاظا على الحقوق والحريات، وهذا ما هو إلا جزء كبير من النشاط التشريعي والتنفيذي لا يمكن لمجلس الدولة أن يبدي رأيه في المراسيم الرئاسية والتنفيذية ولا اقتراح القوانين المقدمة من قبل أعضاء البرلمان .[1]

نجد مصادر النظام القانوني لمجلس الدولة كهيئة استشارية من خلال الإطار الدستوري إذ نصت المادة 171فقرة2 من التعديل الدستوري2016 على ما يلي:«يمثل مجلس الدولة الهيئة المقومة لأعمال الجهات القضائية الإدارية»[2]ونصت المادة 172 من نفس التعديل على ما يلي:«يحدد قانون عضوي تنظيم المحكمة العليا ومجلس الدولة ومحكمة التنازع وعملهم واختصاصاتهم الأخرى»[3]وكذلك نصت المادة 136فقرة 3من التعديل الدستوري 2016على ما يلي:«تعرض مشاريع القوانين على مجلس الوزراء بعد رأي مجلس الدولة، ثم يودعها الوزير حسب الحالة مكتب المجلس الشعبي الوطني أو مكتب مجلس الأمة.[4]

بالإضافة إلى نص المادة 142فقرة 01من التعديل الدستوري لسنة 2016«لرئيس الجمهورية أن يشرع بأوامر في مسائل عاجلة في حالة الشغور للمجلس الشعبي الوطني أو خلال العطلة البرلمانية، بعد رأي مجلس الدولة».[5]

وما جاء في التعديل الدستوري الأخير 2020 نجد أن المواد بقيت لها نفس المضمون والمحتوى بينما رقم المادة تغير حيث أن المادة 142بقيت نفسها في دستور 2020،بينما المادة 171والمادة 172دمجت مع بعضها البعض وأصبحت في المادة 179من دستور 2020 والفقرة الرابعة من دستور 2020تنص على ما يلي"يحدد قانون عضوي تنظيم المحكمة العليا ومجلس الدولة ومحكمة التنازع وسيرها واختصاصاتها"

---

[1]سعيد معلق، المرجع السابق، ص: 16.

[2] أنظر: المادة 171 فقرة 02 من القانون رقم 16-01 المؤرخ في 26ل جمادى الأولى عام 1437هـ الموافق لـ: 06 مارس 2016، يتضمن التعديل الدستوري ، ج.ر، ع14، المؤرخة في 2016/03/07.

[3] أنظر: المادة 171 فقرة 02 من القانون رقم 16-01.

[4] جمال أوشبر-نصر الدين حميدي، مكانة المؤسسات الاستشارية في التعديل الدستوري، مذكرة نهاية الدراسة للحصول على شهادة الماستر، تخصص: دولة ومؤسسات، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة يحي فارس بالمدية ،الجزائر،السنة الجامعية: 2020-2021، ص : 09.

[5] جمال أوشبر_نصر الدين حميدي، المرجع السابق، ص: 10.

إن الوظيفة الاستشارية لمجلس الدولة حسب التعديل الدستوري لسنة 2020 تشمل كل من الأوامر التي يتخذها رئيس الجمهورية ومشاريع القوانين هذا التوسيع في الاختصاص الاستشاري لمجلس الدولة الذي جاء به التعديل الدستوري لسنة 2016 لأول مرة وأكده التعديل الدستوري لسنة 2020 يعد خطوة إيجابية لتدعيم دولة الحق والقانون والمحافظة على الحريات والحقوق.[1]

ومع هذا فإن مجلس الدولة لا يمكنه أن يبدي رأيه في المراسيم الرئاسية أو التنفيذية ولا اقتراحات القوانين المقدمة من قبل أعضاء البرلمان.[2]

أما في الإطار التشريعي فقد صدر أول قانون ينظم مجلس الدولة رقم 61.98[3] وتضمن 44 مادة قانونية موزعة على(5)أبواب ففي الباب لأول تضمن أحكام عامة بشأن مجلس الدولة في 8 مواد، أما الباب الثاني تضمن مجال اختصاص مجلس الدولة في 04مواد، بينما الباب الثالث تضمن تنظيم وتسير مجلس الدولة عبر 27مادة. وأما الباب الرابع تضمن الإجراءات القضائية والاستشارية المتبعة أمام مجلس الدولة في مادتين. وتضمن الباب الخامس أحكام انتقالية ونهائية في 03مواد.

أما في ما يخص الجانب الاستشاري لمجلس الدولة تناولته المادة 12والمواد من 35إلى 39تضمنت الجانب الإجرائي، بالإضافة إلى إحالة المادة 41من هذا القانون العضوي إلى التنظيم. تم صدر القانون العضوي 11-13الذي يعدل ويتمم القانون 01-98تم صدر القانون العضوي 18-02 يعدل ويتمم القانون العضوي 98-01 .[4]

كما أنه في الإطار التنظيمي صدرت مجموعة من الرئاسية والتنفيذية المطبقة للقانون العضوي 98-01 نذكر منها:

_المرسوم الرئاسي رقم 98-187 المؤرخ في 1998/05/30 يتضمن تعيين أعضاء مجلس الدولة. [5]

ـالمرسوم التنفيذي رقم 98-261 المؤرخ في 1998/08/29 الذي يحدد أشكال الإجراءات وكيفياتها

---

(1)سعيد معلق-رفيق العقون، الدور الاستشاري لمجلس الدولة في الجزائر ، المجلة الجزائرية للحقوق والعلم السياسية، الجزائر مج: 07، ع 01، ص: 608.

(2) سعيد معلق_رفيق العقون، المرجع السابق، ص : 10.

(3) القانون العضوي رقم 98-01 المؤرخ في 04 صفر 1419 هـ الموافق لـ: 30 ماي 1998، يتعلق باختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه وعمله، ج.ر، ع43، 2011.

(4) جمال أوشبر-نصر الدين حميدي، المرجع السابق، ص 10.

(5) المرسوم الرئاسي رقم 98-187 المؤرخ في 1998/05/30، يتضمن تعيين أعضاء مجلس الدولة، ج.ر، ع44، 1998.

في المجال الاستشاري لمجلس الدولة.[1]

ـالمرسوم التنفيذي رقم 03-165 المؤرخ في 2003/04/09 يعين شروط وكيفيات تعيين مستشاري الدولة في مهمة غير عادية.[2]

كما تضمن النظام الداخلي لمجلس الدولة المهمة الاستشارية للمجلس في الفصل الأول السابع من المادة 114 إلى المادة 138 وقسم هذا الفصل إلى أربعة أقسام كما يلي:

ـالقسم الأول تحت عنوان أحكام عامة.

ـالقسم الثاني تحت عنوان الإجراءات العادية.

ـالقسم الثالث تحت عنوان الإجراءات في حالة الاستعجال.[3]

الفرع الأول: الهيئات الاستشارية لمجلس الدولة في القانون العضوي رقم 98-01

جاء القانون العضوي 98-01 المتعلق بمجلس الدولة والمرسوم التنفيذي 98-261 المتعلق بتحديد أشكال الإجراءات وكيفياتها في المجال الاستشاري أمام مجلس الدولة فحسب المواد 37،36،35 من القانون العضوي 98-01 يتداول مجلس الدولة في شكل جمعية عامة أو لجنة دائمة، وتظهر الجمعية العامة من خلال تشكيلتها وصلاحيتها إذ نصت المادة 37 منه على تشكيلها وهي: رئيس مجلس الدولة، ونائب رئيس مجلس الدولة، محافظ الدولة، رؤساء الغرف الخمسة، خمسة من مستشاري الدولة، ويمكن حضور الوزراء أو الوزير المعني بالمشروع القانوني أو ممثليهم.

وكما أنه لا يصح الفصل في مشروع قانون إلا بحضور نصف عدد أعضاء الجمعية العامة.[4]

وضع المشرع الجزائري هيئتين هما: الجمعية العامة واللجنة الدائمة بحيث تعتبر الجمعية العامة هيئة استشارية ذات اختصاص عادي في حين اللجنة الدائمة تعتبر هيئة استشارية ذات اختصاص

---

(1) المرسوم التنفيذي رقم 98-261، المؤرخ في 29 أوت 1998، الذي يحدد أشكال الإجراءات وكيفياتها في المجال الاستشاري أمام مجلس الدولة ، ج.ر، ع64، 1998.

(2) المرسوم التنفيذي رقم 03-165 المؤرخ في 09 أبريل 2003، المتعلق بشروط وكيفيات تعيين مستشاري الدولة في مهمة غير عادية، ج.ر، ع51، 2003.

(3) جمال أوشبر-نصر الدين حميدي، المرجع السابق، ص: 11.

(4) نبيلة بن عائشة، الاختصاص الاستشاري لمجلس الدولة الجزائري: بين التطور الدستوري والمأمول القانوني، الجزائر، مجلة القانون ـالمجتمع والسلطة، مج:11، ع01،سنة 2022، ص:204.

استعجالي.[1]

أولا: الجمعية العامة

تعد الجمعية العامة الهيئة الأولى التي تقوم بالوظيفة الاستشارية لمجلس الدولة في الأحوال العادية تحت رئاسة رئيس مجلس الدولة وبحضور نائبه ومحافظ الدولة ورؤساء الغرف كما ذكر سابقا للتداول في القضايا التابعة لقطاعاتهم أي الوزراء وهذا من أجل تمثيلهم في الجلسات حسب ما نص عليه القانون العضوي 98-01 في المادة 9 منه.[2]

01-رئيس مجلس الدولة:

تنص المادة 92 فقرة 05 على أن " يعين رئيس الجمهورية في الوظائف والمهام الآتية : رئيس مجلس الدولة" [3] ومن خلال هذه المادة يتبين لنا أن رئيس مجلس الدولة يعين من طرف رئيس الجمهورية وعليه فإن منصب رئيس مجلس الدولة يعين من طرف رئيس الجمهورية وعليه فإن منصب رئيس مجلس الدولة يعد من الوظائف القضائية النوعية التي يعين فيها بموجب مرسوم رئاسي.[4]

يرأس رئيس اللجنة الاستشارية رئيس مجلس الدولة ويتم تعيينه من طرف رئيس الجمهورية بموجلب مرسوم رئاسي ويشترط لتوليه هذه الوظيفة التمتع بالجنسية الجزائرية دون غيرها، ويتعين عليه تقديم تصريح شرفي يشهد بموجبه التمتع بالجنسية الجزائرية ويودع التصريح لدى الرئيس الأول للمحكمة العليا وذلك في أجل ستة أشهر من تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية.[5]

إن المهام والصلاحيات المنوطة لرئيس مجلس الدولة حددتها المادة 22 من القانون العضوي 98-01 الذي خولت له عدة صلاحيات واختصاصات، ولكن هذه الاختصاصات كانت محل تعديل من قبل المشرع الذي قام بتعديل المادة السابقة بمقتضى المادة 06 من القانون العضوي 11-13 الذي يعدل

---

[1] جمال أوشبر-نصر الدين حميدي، المرجع السابق، ص: 11.

[2] نوال معزوزي، الوظيفة الاستشارية لمجلس الدولة الجزائري بين الإطار القانوني والمأمول، مجلة الدراسات الحقوقية، مج06، ع02، الجزائر،سنة 2019، ص: 320.

[3] أنظر: المادة 05/92 من التعديل الدستوري الجديد لسنة 2020.

[4] أنظر:المادة 49 فقرة 03 من القانون العضوي رقم 11/04 المؤرخ في 21 رجب 1425 هـ الموافق لـ: 06 سبتمبر 2004 ، يتضمن القانون الأساسي للقضاء، ج.ر، ع:57، الجزائر.

[5] خديجة حرمل، الهيئات الاستشارية في النظام القانوني الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه، تخصص: دولة ومؤسسات عمومية ، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر،السنة الجامعية: 2020-2021، ص: 158.

ويتمم القانون العضوي 98-01، كما أن النظام الداخلي للمجلس هو الآخر نص على اختصاصات أخرى مخولة لرئيس مجلس الدولة من خلال المادة 04 منه.[1]

إن الملاحظ من النصوص السابقة أن المشرع حدد صلاحيات رئيس مجلس الدولة على سبيل الحصر تفاديا لوجود أي نزاع داخل المجلس كما يلعب رئيس مجلس الدولة دورا هاما في المجال الاستشاري، ويظهر ذلك جليا من خلال صوته المرجح في حالة تعادل أصوات الأعضاء في المداولات التي تتخذها الجمعية العامة بأغلبية الحاضرين.[2]

ولرئيس مجلس الدولة صفتان: الصفة الإدارية كرئيس المجلس بوصفه هيئة حكومية، وصفة قضائية بحكم طبيعة عمل وظيفته الأساسية.[3]

بمعنى أن رئيس مجلس الدولة لا تختلف مهامه من دولة لأخرى.

ومن مهام رئيس مجلس الدولة يفتح الجلسة ويدعو المستشار المقرر لعرض مشروع التقرير النهائي، وبعد سماع عرض المستشار المقرر وملاحظات محافظ الدولة يفتح باب المناقشة الذي يشارك فيه القضاة والوزير المعني أو ممثليه، ويتولى كاتب الضبط تدوين كل الملاحظات التي يدلي بها أعضاء الجمعية العامة التي تختتم عن طريق الانتخاب بالأغلبية البسيطة لأعضائها وفي حالة تعادل الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا.[4]

02-نائب رئيس مجلس الدولة:

يساعد رئيس مجلس الدولة نائب الرئيس ويستخلفه حال غيابه أو حدوث مانع له، وهذا ويعين نائب رئيس مجلس الدولة بمرسوم رئاسي، ويعتبر منصب هذا الأخير من الوظائف القضائية النوعية ويتم تعيينه بعد استشارة المجلس الأعلى للقضاء.[5]

---

(1) سعيد معلق، المرجع السابق، ص ص : 20-21.

(2) سعيد معلق، المرجع السابق، ص: 21.

(3) محمد الحبشي زغلوك-نصيف بطرس، شرح قانون مجلس الدولة علما وعملا، حقوق الطبع محفوظة للمؤلفين، مصر، 1947، ص: 210.

(4) الطاهر زواقري-محمد توفيق شعيب، الوظيفة الاستشارية لمجلس الدولة الجزائري، الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، مج:03، ع01،سنة 2016، ص 46.

(5) سعيد معلق، المرجع السابق، ص ص : 21-22.

يتولى نائب الرئيس رئاسة مجلس الدولة في حالة غياب رئيس المجلس أو حدوث مانع ويساعد رئيس المجلس في القيام بمهامه خاصة فيما يتعلق بمتابعة وتنسيق أشغال الغرف والأقسام ، ويمكنه رئاسة جلسات الغرف.[1]

يعتبر نائب الرئيس عضوا عند انعقاد الغرفة مجتمعة كما يدخل ضمن تشكيلة الجمعية العامة للمجلس وهو عضو في مكتب المجلس.[2]

نصت المادة 123 من القانون رقم 98-02 على مهام نائب الرئيس في أنه يتولى بمساعدة رئيس المجلس في مهامه لا سيما في تنسيق ومتابعة أشغال الغرف والأقسام، كما يمكنه رئاسة جلسات الغرف، لكن هذه المادة كانت هي الأخرى محل تعديل من طرف المشرع بموجب المادة 06 من القانون العضوي رقم 11-13 وعليه أصبحت المادة بالشكل التالي:" يساعد رئيس مجلس الدولة نائب الرئيس ويستخلفه في حال غيابه أو حدوث مانع له.

وفي حال وقوع مانع للرئيس ونائبه معا يقوم مقام رئيس المجلس عميد رؤساء الغرف بمجلس الدولة، من فحوى المادة نلاحظ أن المشرع قد تطرق إلى حالة شغور رئاسة المجلس وكذلك عند حدوث مانع للرئيس ونائبه معا يقوم مقام رئيس المجلس عميد رؤساء الغرف بمجلس الدولة.[3]

03-محافظ الدولة

إن الحديث من وظيفة محافظ الدولة مرتبط بتبني الجزائر لنظام الازدواجية القضائية، في ظل تكريسها لمبدأ استقلالية القضاء، وتطلق تسمية محافظ الدولة لدى الجهات القضائية الإدارية على القائم بمهام النيابة العامة وهي تسمية ذات مصدر فرنسي الأصل ترتبط في الأساس بالوظيفة التي يشغلها المحافظ، وإن اختيار مصطلح محافظ الدولة تم من طرف المجلس الشعبي الوطني عند مناقشة المشروع المقدم من الحكومة المتعلق بمجلس الدولة. [4]

يعد منصب محافظ الدولة لدى مجلس الدولة من الوظائف القضائية النوعية التي يعين فيها بموجب مرسوم رئاسي، وقد منح المشرع محافظ الدولة لدى مجلس الدولة دورا يقوم به في المجال الاستشاري مثله مثل المجال القضائي لكن الفرق يكمن بينهما في أن الدور الذي يقوم به المحافظ لدى

---

(1) جازية صاش، نظام مجلس الدولة في القضاء الجزائري، أطروحة دكتوراه دولة في الحقوق، فرع القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، الجزائر،السنة الجامعية: 2007-2008، ص ص : 214-215.

(2) سعيد معلق، المرجع السابق، ص: 22.

(3) سعيد معلق، المرجع السابق، ص: 22.

(4) أم الخير بوقرة، وظيفة محافظ الدولة في التشريع الجزائري، الجزائر، مجلة الاجتهاد القضائي، ع12، سبتمبر 2016 ، ص ص : 296-299.

مجلس الدولة في المجال القضائي هو دور بارز، أما الدور الاستشاري فهو دور محدود بالمقارنة مع المجال القضائي وإلى جانب محافظ الدولة هناك محافظي دولة مساعدين وهو أيضا قضاة معينين بمرسوم رئاسي.[1]

أشارت المادة 15 من القانون العضوي رقم 98-02 إلى أن محافظ الدولة يقوم بدور النيابة العامة بمساعدة محافظي الدولة المساعدين، وبالمقابل نصت المادة 02/29 من القانون العضوي رقم 98-01 على أنه " يمكن لمستشاري الدولة ممارسة وظائف محافظ الدولة المساعد" وهم قضاة حكم ينتمون إلى هيئة الحكم المنصوص عليها في المادة 01/21 من نفس القانون.[2]

يساهم محافظ الدولة لدى مجلس الدولة في المهمة الاستشارية، إذ نصت المادة 26 من القانون العضوي 98-02 " يمارس محافظ الدولة ومحافظو الدولة المساعدون مهام النيابة العامة في القضايا ذات الطابع القضائي والاستشاري، ويقدمون مذكراتهم كتابيا ويشرحون ملاحظتهم شفويا" فمثل ما يقدم محافظ من مذكرات أمام الجهة القضائية يقدم مذكرات أمام الجهة الاستشارية.[3]

كما نصت المادة 38 في فقرتها الثالثة من القانون العضوي رقم 98-01 " يحضر محافظ الدولة أو أحد مساعديه الجلسات والمداولات ويقدم مذكراته" إن دور محافظ الدولة يقتصر على الحضور في الجلسات والمداولات وتقديم المذكرات كتابيا ويشرح الملاحظات شفويا ، وبالتالي فإن دور محافظ الدولة محدود. [4]

04-رؤساء الغرف:

يتشكل مجلس الدولة من مجموعة غرف عددها حاليا خمسة متخصصة في أنواع النزاعات التابعة لصلاحياتها وتتشكل كل غرفة من قسمين على الأقل كما تتشكل كل غرفة من رئيس غرفة ورؤساء أقسام ومستشاري الدولة، هذا ويعين رئيس غرفة بمجلس الدولة بمرسوم رئاسي، ويعتبر منصب هذا الأخير من الوظائف القضائية النوعية ويتم تعيينه بعد استشارة المجلس الأعلى للقضاء.

---

(1) سعيد معلق، المرجع السابق، ص ص : 22-23.

(2) أم الخير بوقرة، المرجع السابق، ص: 302.

(3) لخضر رابحي-إلياس ساسي، دور محافظ الدولة لدى مجلس الدولة في المجال الاستشاري، الأغواط-الجزائر، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، مج:01، ع:01،سنة 2015، ص: 355.

(4) سعيد معلق، المرجع السابق، ص ص : 23-24.

يتولى رؤساء الغرف تنسيق أشغالهم داخل غرفهم ويحددون القضايا الواجب دراستها على مستوى الغرفة أو الأقسام ويترأسون الجلسات ويسيرون المداولات (مداولات الغرف) ويمكنهم رئاسة جلسات الأقسام، كما يعدون جداول القضايا المحالة عليهم. [1]

يتكلفون بتقسيم طلبات التحويل ما بين الغرف لرئيس مجلس الدولة ويوقعون على أصول القرارات بعدما يقوم المستشارون بالتوقيع عليها ويعتبرون وسطاء بين قضاة الغرف ورئيس المجلس ويشاركون في تنقيط قضاة الغرف التابعة لهم ويعد رؤساء الغرف من بين أعضاء مكتب مجلس الدولة ويشاركون بتشكيلة المجلس المنعقد بغرفه المجتمعة، هذا ويساهمون في أشغال الجمعية العامة، ويعينون بمرسوم رئاسي باعتبارهم قضاة.[2]

05-مستشار الدولة:

يشكل مستشار الدولة الفئة الأساسية بمجلس الدولة وتنقسم هذه الفئة من أعضاء مجلس الدولة إلى قسمين هما: مستتشارو الدولة في مهمة عادية ومستشار الدولة في مهمة غير عادية.[3]

باعتباره قاضيا يعين مستشار الدولة في مهمة عادية بمرسوم رئاسي، وتتمثل المهمة الأساسية له في القيام بمهمة التقرير والاستشارة في التشكيلات القضائية والاستشارة، كما يخول له القانون ممارسة وظيفة ومهمة محافظ الدولة المساعد، وهذا وفق ما نصت عليه المادة 29 الفقرة 02 من القانون العضوي رقم 98-01 ما يلي: " يعتبر مستشارو الدولة في مهمة غير عادية مقررين في التشكيلات ذات الطابع الاستشاري ويشاركون في المداولات" [4]

إن مستشاري الدولة في مهمة غير عادية لا يتمتعون بصفة القاضي، حيث تنص الفقرة الأخيرة السابقة الذكر من القانون العضوي 98-01 على أنه:"تحدد شروط وكيفيات تعيينهم عن طريق التنظيم " الأمر الذي تم بموجبه المرسوم التنفيذي رقم 03-165 المتعلق بشروط وكيفيات تعيين مستشاري الدولة في مهمة غير عادية، ونصت المادة 03 منه على أنه:" يبلغ عدد مستشاري الدولة في مهمة غير عادية 12ر مستشار على الأكثر.

ويعينون من الأشخاص ذوي الكفاءات الأكيدة في مختلف ميادين النشاط ويجب أن تتوفر فيهم أحد الشروط الخاصة الآتية:

---

[1] سعيد معلق، المرجع السابق، ص ص :24-25.

[2] خديجة حرمل، المرجع لسابق، ص ص :159-160.

[3] عيسى لعلاوي، دور مجلس الدولة في القضاء الإداري، الجلفة-الجزائر ،مجلة آفاق للعلوم، ع05،سنة 2016، ص:48.

[4] سعيد معلق، المرجع السابق، ص :25.

-أن يكون حائزا على شهادة الدكتوراه في القانون أو في العلوم الاقتصادية أو المالية أو التجارية، ويثبت سبع سنوات فعلية من الخدمة في تخصصه.

-أن يكون موظفا حائزا على شهادة جامعية تعادل على الأقل شهادة ليسانس و مارس مدة خمسة عشر منها سبع سنوات على الأقل في الوظائف العليا للدولة .

-أن يكون حائزا شهادة جامعية تعادل على الأقل ليسانس أو شهادة معادلة لها ويثبت خبرة مهنية مدتها ست عشر سنة بعد الحصول على هذه الشهادة"[1]

وتقتصر مهمة مستشاري الدولة في مهمة غير عادية على المساهمة والتدخل في ممارسة الاختصاص الاستشاري لمجلس الدولة دون الاختصاص القضائي المقتصر على مستشاري الدولة في مهمة عادية. [2]

06-الوزراء أو ممثلوهم:

إن الوزراء بإمكانهم أن يشاركوا أو يعينوا من يمثلهم في الجلسات التي تكون مخصصة للتداول في القضايا التابعة لقطاعاتهم، حسب الأوضاع المنصوص عليها في المادة 39 من القانون العضوي 98-01 والتي تنص على :" يعين رئيس الحكومة باقتراح من الوزير الأول المعني بالأمر على مستوى كل وزارة، موظفين برتبة مدير إدارة مركزية على الأقل للحضور والإدلاء برأي استشاري في جلسات الجمعية العامة واللجنة الدائمة في القضايا التابعة لقطاعاتهم فقط"[3]

إن إدراج الوزراء أو من يمثلهم في أعمال مجلس الدولة الاستشارية أمر إيجابي كونه يسمح لهم بالإدلاء بآرائهم الاستشارية في جلسات الجمعية العامة أو اللجنة الدائمة في القضايا التابعة لقطاعاتهم.

أما عن قواعد سير الجمعية العامة فإنه لا يصح لهذه الأخيرة الفصل في القضايا المعروضة عليها إلا بحضور نصف عدد أعضاء الجمعية العامة على الأقل وتتخذ مداولاتها بأغلبية الأصوات الحاضرين وفي حالة التساوي يكون صوت الرئيس مرجحا.[4]

---

[1] حورية لشهب، النظام القانوني لمجلس الدولة في الجزائر، الجزائر، مجلة الاجتهاد القضائي، ع12، سنة 2016، ص 247:.

[2] سعيد معلق، المرجع السابق، ص :26.

[3] أنظر: المادة 39 من القانون العضوي رقم 98-01.

[4] سعيد معلق، المرجع السابق، ص: 27.

أما عن إجراءات الاستشارة أمام الجمعية العامة فتتم كما يلي:

-يتم إخطار مجلس الدولة بمشاريع القوانين من قبل الأمين العام للحكومة بعد مصادقة الحكومة عليها، وتكون مرفقة بجميع عناصر الملف المحتملة وذلك قبل عرضها على مجلس الوزراء الذي يرأسه رئيس الجمهورية.

-يستلم مجلس الدولة هذا الإخطار الذي يسجل مباشرة في سجل خاص.

-يعين رئيس مجلس الدولة مستشارا مقررا يعد تقريرا حول مشروع القانون يعرض على التشكيلة المؤهلة للمداولة.[1]

-تسلم نسخة من الملف كملا إلى محافظ الدولة لدى مجلس الدولة لإبداء ملاحظاته واقتراحاته حول مشروع القانون.

-بعد إعداد التقرير من طرف المستشار المعني يحدد رئيس مجلس الدولة تاريخ لدراسة المشروع ويخطر الوزير المعني الذي يمكنه حضور جلسة المداولات أو يعين من ينوب عنه من بين أصحاب الوظائف العليا في وزارته برتبة مدير مركزي على الأقل.

-يمكن لمجلس الدولة أن يستعين بكل شخص يمكنه أن يفيده بحكم كفاءته في أشغاله وفقا للأحكام المجددة في نظامه الداخلي.

-تتخذ مداولات الجمعية العامة بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين وفي حالة تعادل الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا.[2]

-يدون رأي مجلس الدولة في شكل تقرير نهائي يرسل إلى الأمين العام للحكومة من قبل رئيس مجلس الدولة ويتضمن هذا التقرير اقتراحات ترمي إلى إثراء النص إما إلى تعديله وإما إلى سحبه عندما يحتوي على مقتضيات قد يصرح بعدم دستوريتها.[3]

ثانيا: اللجنة الدائمة

تتشكل اللجنة الدائمة من رئيس غرفة وأربعة من مستشاري الدولة على الأقل إضافة إلى

---

[1] جمال أوشبر-نضر الدين حميدي، المرجع السابق، ص ص : 16-17.

[2] سعيد معلق، المرجع السابق، ص ص : 27-28.

[3] سعيد معلق، المرجع السابق،ص: 28.

حضور الوزير أو ممثله ، وكذا محافظ الدولة أو مساعده الذي يقدم مذكراته، [1] هذا وتتخذ مداولات اللجنة الدائمة بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين وفي حال تعادل الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا.

يقتصر دور اللجنة الدائمة لمجلس الدولة في إبداء رأيها حول مشاريع القوانين ذات الطابع الاستعجالي، وعليه تقع على عاتق الوزير الأول الذي يشير إلى الطابع الاستثنائي للمشروع، وفي حالة عدم الإشارة إليه يكون المشروع أمام الجمعية العامة.[2]

أما الإجراءات المتبعة بخصوص مشروع القانون أمام اللجنة الدائمة هي نفسها الإجراءات المتبعة أمام الجمعية العامة، فالاختلاف الوحيد هو الظرف الاستعجالي، فبعدما يتلقى رئيس المجلس الإخطار من الحكومة التي تنبه على الطابع الاستعجالي ويقوم بتسجيله ثم إحالة الملف كاملا إلى رئيس اللجنة الدائمة الذي يعين مستشار الدولة المقرر ثم يتولى إخبار محافظ الدولة ليقوم بتعيين أحد مساعديه للمشاركة في أشغال هذه اللجنة، ويحدد رئيس مجلس الدولة تاريخ دراسة المشروع ويخطر الوزير المعني الذي يعين من ينوب عنه لحضور جلسة اللجنة، وتتخذ مداولات اللجنة بأغلبية الأصوات وفي حالة التساوي يكون صوت الرئيس مرجحا، وفي الأخير يدون رأي مجلس الدولة في شكل تقرير نهائي يرسل إلى الأمين العام للحكومة من قبل رئيس مجلس الدولة.[3]

الفرع الثاني: الهيئات الاستشارية لمجلس الدولة في القانون العضوي 18-02

تنص المادة 14 الفقرة 02 من القانون العضوي رقم 18-02 على أنه: " لممارسة اختصاصاته -مجلس الدولة- ذات الطابع الاستشاري ينظم في شكل لجنة استشارية"[4]

كما تنص المادة 35 من نفس القانون على أنه:" يتداول مجلس الدولة في المجال الاستشاري في شكل لجنة استشارية"[5] في حين تنص المادة 114 فقرة 02 من النظام الداخلي لمجلس الدولة على أنه:" ينظم مجلس الدولة من أجل ممارسة مهامه ذات الطابع الاستشاري في شكل لجنة استشارية يرأسها رئيس مجلس الدولة"[6]

---

(1)محمد الصغير بعلي، القانون الإداري-التنظيم الإداري، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ت، ص: 106.

(2) نبيلة بن عائشة، الوظيفة الاستشارية لمجلس الدولة، الجزائر، مجلة الدراسات القانونية، مج: 03، ع01،سنة 2017، ص:08.

(3) سعيد معلق، المرجع السابق، ص : 29.

(4) أنظر: المادة 14 فقرة 02 من القانون العضوي رقم 18-02.

(5) أنظر: المادة 35 من نفس القانون العضوي.

(6) أنظر: المادة 114 فقرة 02 من النظام الداخلي لمجلس الدولة.

من خلال نصوص المواد نلاحظ أن المشرع الجزائري وضع هيئة استشارية واحدة لدى مجلس الدولة لممارسة اختصاصاته ذات الطابع الاستشاري وتتمثل هذه الهيئة في اللجنة الاستشارية، وتبدي هذه الأخيرة رأيها في مشاريع القوانين ومشاريع الأوامر.[1]

أولا: تشكيلة اللجنة الاستشارية

تعتبر اللجنة الاستشارية الهيئة الوحيدة التي تقوم بالوظيفة الاستشارية لمجلس الدولة في الأحوال العادية والاستثنائية، تحت رئاسة رئيس مجلس الدولة وبحضور محافظ الدولة ورؤساء الغرف، وثلاث مستشاري الدولة يتم تعيينهم من قبر رئيس مجلس الدولة، كما يمكن للوزراء أن يشاركوا بأنفسهم أو يعينوا من يمثلهم في الجلسات لمخصصة للفصل في القضايا التابعة لقطاعاتهم، ويعين ممثلو كل وزارة الذين يحضرون جلسات اللجنة الاستشارية في القضايا التابعة لقطاعاتهم من بين أصحاب الوظائف العليا برتبة مدير إدارة مركزية على الأقل، وهذا وتصح اجتماعات اللجنة الاستشارية بحضور نصف عدد على الأقل.[2]

ثانيا: الإجراءات المتبعة للاستشارة أمام اللجنة الاستشارية

إن إجراءات الاستشارة أمام اللجنة الاستشارية تتم كالآتي:

-يتم إخطار مجلس الدولة بمشاريع القوانين والأوامر من قبل الأمين العام للحكومة بعد مصادقة الحكومة عليها وتكون مرفقة بجميع عناصر الملف المحتملة.[3]

-بعد استلام الملف المذكور أعلاه يعين رئيس مجلس الدولة بموجب أمر أحد أعضاء اللجنة الاستشارية مقررا.[4]

-تدرس اللجنة الاستشارية في أقصر الآجال مشاريع الأوامر ومشاريع القوانين في الحالات الاستثنائية التي ينبه الوزير الأول على استعجالها.[5]

---

[1] سعيد معلق، المرجع السابق، ص ص : 29-30.

[2] سعيد معلق-رفيق العقون، المرجع السابق، ص ص : 613-614.

[3]أنظر: المادة 41 من القانون العضوي رقم 18-02.

[4] أنظر: المادة 41 مكرر من نفس القانون العضوي.

[5] سعيد معلق، المرجع السابق ، ص: 31.

-تصح اجتماعات اللجنة الاستشارية بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين، وفي حالة تساوي الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا.[1]

الفرع الثالث: الوظيفة الاستشارية لمجلس الدولة

إن الوظيفة الاستشارية لمجلس الدولة الجزائري بعدما كانت قاصرة ومحصورة في مشاريع القوانين التي تبادر بها الحكومة، اتسعت في التعديل الدستوري ما قبل الأخير 2016، لتشمل الأوامر التي يتخذها رئيس الجمهورية، والتي تفلت من كل رقابة، وهذه خطوة إيجابية لتدعيم دولة الحق والقانون والمحافظة على الحريات والحقوق، ومع هذا فإن مجلس الدولة لا يمكنه أن يبدي رأيه في المراسيم الرئاسية أو التنفيذية ولا اقتراحات القوانين المقدمة من قبل أعضاء البرلمان، [2] وإذا كان إتباع إجراء استشارة إلزامي سواء بالنسبة لمشاريع القوانين أو الأوامر، فإن الرأي الاستشاري المقدم من قبل مجلس الدولة غير ملزم ولكن من شأنه المساهمة في الاقتراح التشريعي.

أولا: محدودية الوظيفة الاستشارية لمجلس الدولة

يشمل مجال الاستشارة في القانون الجزائري مشاريع القوانين والأوامر دون اقتراحات القوانين والتنظيمات.[3]

01-مشاريع القوانين:

تعتبر مشاريع القوانين أهم صور مساهمة الحكومة (الوزير الأول) في المجال التشريعي وقد عهد المؤسس الدستوري الجزائري لمجلس الدولة مهمة لا تقل أهمية عن الوظيفة القضائية، وهي الوظيفة الاستشارية في مجال مشاريع القوانين، فأصبح يشارك في صنع التشريع إلى جانب السلطتين التشريعية والتنفيذية في إثراء المنظومة القانونية.[4]

هذا ويجد مجلس الدولة الجزائري الأساس الدستوري لوظيفته الاستشارية بخصوص مشاريع

---

[1] جمال أوشبر-نصرالدين حميدي، المرجع السابق، ص: 19.

[2] سعيد معلق، المرجع السابق، ص :329.

[3] نوال معزوزي، المرجع السابق، ص: 329.

[4] أحمد حاكم، دور مجلس الدولة في العملية التشريعية دراسة مقارنة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الإداري المعمق، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، الجزائر،السنة الجامعية: 2015-2016، ص : 81.

القوانين في المادة 136 الفقرة 03 من التعديل الدستوري 2016 والتي تنص على :" تعرض مشاريع القوانين على مجلس الوزراء بعد رأي مجلس الدولة ثم يودعها الوزير الأول، حسب الحالة، مكتب المجلس الشعبي الوطني أو مكتب مجلس الأمة"[1]، وكذلك في دستور 2020 في المادة 143 الفقرة 02.

إلى جانب المرجعية الدستورية فإن القانون العضوي رقم 18-02 تضمن بدوره أحكاما تتعلق بهذه الوظيفة ونذكر من بينها المادة 04 التي تنص على أنه:" يبدي مجلس الدولة رأيه في مشاريع القوانين ومشاريع الأوامر، حسب الشروط التي يحددها هذا القانون العضوي والكيفيات المحددة ضمن نظامه الداخلي."[2]

وبدوره تضمن النظام الداخلي لمجلس الدولة المهمة الاستشارية لمجلس الدولة في الفصل السابع منه وأشار في المادة 114 فقرة 01 إلى الوظيفة الاستشارية بخصوص مشاريع القوانين وذلك بنصها على أنه:" يبدي مجلس الدولة رأيه في مشاريع القوانين والأوامر طبقا لأحكام القانون العضوي 98-01.[3]

02-الأوامر

التشريع بأوامر يعد بمثابة تشريع أصل تصدره السلطة التنفيذية دون الحاجة إلى الاعتماد على تشريع قائم [4]وتعرف الأوامر على أنها الأداة الدستورية التي يملكها رئيس الجمهورية لممارسة الوظيفة التشريعية والتي يعود أصلا للبرلمان في نفس المجالات المحددة دستوريا له، والثابت أن تكون هذه السلطة مفوضة من البرلمان مثل ما هو الحال عليه في الأنظمة الغربية، وإما أن تكون سلطة أصلية يستمدها من الدستور مباشرة.[5]

التشريع بأوامر هو عبارة عن حق شخصي لرئيس الجمهورية يتمتع به من أول دستور 1996 إلى 2020، وهي ميزة أعطيت لرئيس الجمهورية في مجال التشريع وله أن يشرع في المجالات المختلفة مادام له رخصة من الدستور.

---

(1) أنظر:المادة 136 فقرة 03 من القانون رقم 16-01، المرجع السابق.

(2) أنظر: المادة 04 من القانون رقم 18-02، المرجع السابق.

(3) سعيد معلق، المرجع السابق، ص: 32.

(4) العربي زروق-ياسمينة خروبي، دور مجلس الدولة في مساهمة صناعة النصوص القانونية في النظام الدستوري الجزائري، الجزائر، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، مج:05، ع01،سنة 2019، ص :179.

(5) سعيد معلق، المرجع السابق، ص : 33.

رغبة من المؤسس الدستوري في تدعيم الدولة والمحافظة على الحقوق والحريات فقد وسع من نطاق مجال الاستشارة لمجلس الدولة، حيث شملت أيضا الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية. [1]

هذا ويجد مجلس الدولة الجزائري الأساس الدستوري لوظيفته الاستشارية بخصوص مشاريع الأوامر في المادة 142 من التعديل الدستوري لسنة 2020 التي تنص على أنه:" لرئيس الجمهورية أن يشرع بأوامر في مسائل عاجلة في حالة شغور المجلس الشعبي الوطني أو خلال العطلة البرلمانية بعد رأي مجلس الدولة.

يعرض رئيس الجمهورية الأوامر التي اتخذها على كل غرفة من البرلمان في بداية الدورة القادمة لتوافق عليه.

تعد لاغية الأوامر التي لا يوافق عليها البرلمان."

يمكن رئيس الجمهورية أن يشرع بأوامر في الحالة الاستثنائية المذكورة في المادة 98 من الدستور . تتخذ الأوامر في مجلس الورزاء."[2]

إلى جانب المرجعية الدستورية فإن القانون العضوي رقم 18-02 تضمن بدوره أحكاما تتعلق بهذه الوظيفة، وبدوره أيضا تضمن النظام الداخلي لمجلس الدولة المهمة الاستشارية في الفصل السابع منه وأشار في المادة 114 الفقرة 01 إلى الوظيفة الاستشارية بخصوص مشاريع الأوامر وذلك بنصها على أنه:" يبدي مجلس الدولة رأيه في مشاريع القوانين والأوامر طبقا لأحكام القانون العضوي رقم 98-01 المؤرخ في 04 صفر 1419 هـ الموافق لـ: 30 مايو 1998 المذكور أعلاه وأحكام هذا النظام الداخلي"[3]

فهذه الأوامر مجالها واسع حيث أن هناك أوامر تصدر في المسائل العاجلة وأوامر تصدر في الحالات الاستثنائية والأوامر المتعلقة بقانون المالية، ولكن مجلس الدولة يبدي رأيه في الأوامر الأولى فقط، التي يقوم باتخاذها رئيس الجمهورية في المسائل العاجلة.[4]

إن الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية هي خطوة إيجابية يتخذها رئيس الجمهورية للحفاظ على الحقوق والحريات ويعزز المهام التشريعية للبرلمان ويعطي ضمانة وقوة للنصوص القانونية خاصة

---

[1] سعيد معلق، المرجع السابق، ص: 33.

[2] أنظر: المادة 142 من القانون رقم 16-01.

[3] أنظر:المادة 114 من النظام الداخلي لمجلس الدولة.

[4] سعيد معلق، المرجع السابق، ص: 34.

أن هذه الأوامر كانت ومازالت محصنة من الرقابة بالإضافة إلى أنها تطبق مباشرة بعد أن يصدرها رئيس الجمهورية.[1]

03-اقتراحات القوانين:

يعتبر البرلمان صاحب الاختصاص الأصيل في وضع القوانين، وهذا ما أكدته جل الدساتير الحديثة بما فيها الجزائر، واقتراح القوانين قد يتمتع به أعضاء البرلمان بغرفتيه على حد سواء كما هو الحال عليه في فرنسا والجزائر الذي أعطى لأعضاء مجلس الأمة حق اقتراح القوانين المتعلقة بالتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي.[2]

تكون اقتراحات القوانين قابلة للمناقشة إذ قدمها 20 نائبا أو عشرون عضوا في مجلس الأمة في المسائل المنصوص عليها في المادة 137 أدناه من فحوى المادة يتبين لنا أن المشرع الدستوري اشترط في اقتراح القوانين أن يكون بصفة جماعية بحيث يقدم من طرف عشرون نائبا أو عشرون عضوا في مجلس الأمة في حين تنص المادة 137 على مايلي:" تودع مشاريع القوانين المتعلقة بالتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي مكتب مجلس الأمة"[3]

وباستثناء الحالات المبينة في الفقرة أعلاه، تودع كل مشاريع كل مشاريع القوانين الأخرى مكتب مجلس الشعبي الوطني، ومن فحوى المادة تبين أن المشرع الدستوري منح أعضاء مجلس الأمة حق اقتراح القوانين المتعلقة بالتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي.

كما أشار كل من النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني والنظام الداخلي لمجلس الأمة لاقتراحات القوانين في المادتين 55و62 حيث تنص المادة 55 من النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني على أنه:" يبلغ تاريخ الجلسة وجدول أعمالها إلى النواب والحكومة سبعة أيام على الأقل قبل الجلسة العلنية .

يتضمن جدول الأعمال:

...اقتراحات القوانين التي أعدت تقارير بشأنها..." ، في حين تنص المادة 62 من النظام الداخلي لمجلس الأمة على أنه:" يبلغ تاريخ الجلسات وجدول أعمالها إلى أعضاء المجلس وإلى الحكومة قبل انعقادها بعشرة أيام على الأقل.

---

[1] سعيد معلق، المرجع السابق، ص : 35.

[2] نوال معزوزي، المرجع السابق، ص ص : 331-332.

[3] سعيد معلق، المرجع السابق، ص: 35.

يتضمن جدول أعمالها:

...اقتراحات القوانين التي يتقدم بها عشرون عضوا طبقا لأحكام المادة 136 الفقرة 02 من الدستور في المسائل المنصوص عليها في أحكام المادة 137 الفقرة الأولى من الدستور والتي أعدت تقرير بشأنها..."[1]

وتجدر الإشارة أنه بالرغم من توسيع مجال الاستشارة للأوامر فإن مجلس الدولة مازال مستشارا للسلطة التنفيذية يبدي رأيه فيما يقدمه الوزير الأول من مشاريع قوانين وما يصدر عن رئيس الجمهورية من أوامر فقط، لأن دوره في مجال الاستشارة التشريعية لا يتعدى إلى اقتراحات القوانين والتي يمكن أن يبادر بها عشرون نائبا من المجلس الشعبي الوطني أو عشرون عضوا من مجلس الأمة."[2]

فإذا كانت الحكومة بما لها من الإمكانيات، تستشير مجلس الدولة عند وضعها لمشاريع القوانين والأوامر، فكيف لا تمنح للبرلمان إمكانية عرض اقتراحات القوانين عليه، فمن باب أولى عرض اقتراحات البرلمانيين على مجلس الدولة.

04-السلطة التنظيمية

يقصد بالسلطة التنظيمية ذلك الاختصاص الممنوح للسلطة التنفيذية تحت طائلة ما يسمى بالتشريع الفرعي أو اللائحي، أو هي السلطة التي تشمل المجال الذي يخرج عن اختصاص المشرع ومجال تنفيذ القوانين الذي يعود للوزير الأول فيعود لرئيس الجمهورية، وهذا ما أشارت إليه المادة 143 من التعديل الدستوري 2016 وأشارت إليه أيضا المادة 141 من التعديل الدستوري 2020 بقولها:" يمارس رئيس الجمهورية السلطة التنظيمية في المسائل الغير مخصصة للقانون.

يندرج تطبيق القوانين في المجال التنظيمي الذي يعود للوزير الأول أو لرئيس الحكومة حسب الحالة."

وهكذا فقد اعترف الدستور للسلطة التنفيذية ممثلة برئيس الجمهورية وكذا الوزير الأول بحيازة سلطة تقديرية مستقلة جنبا إلى جنب مع البرلمان صاحب الاختصاص الأصيل بالتشريع في صنع القواعد العامة المجردة، وبالتالي فرئيس الجمهورية يتولى بمقتضى هذه السلطة تنظيم كل المسائل ذات العلاقة بتنظيم وتسيير الشأن العام، على أن يشمل هذا المجال كل ما يخرج عن ما هو مخصص للقانون.

---

[1] أنظر: المادة 62 من النظام الداخلي لمجلس الأمة ، ج.ر، ع49، الصادرة بتاريخ 30 ذوالقعدة عام 1438هـ الموافق لـ: 22 غشت 2017.

[2] سعيد معلق، المرجع السابق، ص: 37.

إن الملاحظ أن المؤسس الدستوري الجزائري أخرج المجال التنظيمي من المجال الاستشاري للدولة وهذا مسلك لا يتماشى مع ما هو سائد في الأنظمة المقارنة التي تأخذ بالازدواجية القضائية، حيث يمتد الاختصاص الاستشاري لمجلس الدولة إلى المجال التنظيمي كما هو الوضع في فرنسا.[1]

ثانيا: الطبيعة القانونية لرأي مجلس الدولة

تكتسي دراسة الطبيعة القانونية لرأي مجلس الدولة أهمية بالغة من حيث معرفة دور مجلـــس الدولة في العملية التشريعية من خلال وظيفته الاستشارية، والتي تعكس الأهمية التي أعطاها كل من المؤسس الدستوري والمشرع لهذه الوظيفة، ولمعرفة الطبيعة القانونية لرأي مجلس الدولة، وتكتسي دراسة الطبيعة القانونية لرأي مجلس الدولة أهمية كبيرة من حيث معرفة دور مجلس الدولة في العملية التشريعية من خلال وظيفته الاستشارية والتي تعكس الأهمية التي أعطاها المؤسس الدستوري والمشرع لهذه الوظيفة.[2]

01-الطبيعة القانونية لطلب رأي مجلس الدولة:

لقد جعل المؤسس الدستوري طلب استشارة مجلس الدولة في مشاريع القوانين والأوامر إجراء إلزاميا، والعبارة الدالة على إلزامية الإجراء هي :"بعد رأي مجلس الدولة إلى جانب المرجعية الدستورية فإن كل من القانون العضوي رقم 98-01 والقانون العضوي رقم 18-02 تضمنا بدورهما أحكاما تتعلق بطلب استشارة مجلس الدولة في مشاريع القوانين والأوامر نذكر منها المادة 12 من القانون العضوي رقم 98-01 والمادة 41 من القانون العضوي رقم 18-02 ، كما أوجب المرسوم التنفيذي رقم 98-261 في مادته الثانية إخطار المجلس بمشاريع القوانين من قبل الأمين العام للحكومة وذلك بعد مصادقة مجلس الحكومة عليها والكلمة المشتركة بين نص المادة 12 من القانون العضوي رقم 98-01 ونص المادة 41 من القانون العضوي رقم 18-02 ونص المادة من المرسوم التنفيذي رقم 98-261 الدالة على طلب استشارة مجلس الدولة في مشاريع القوانين ومشاريع الأوامر هي "إخطار".[3]

02-الطبيعة القانونية لإبداء رأي مجلس الدولة:

لقد تضمن كل من القانون العضوي رقم 98-01 والقانون العضوي رقم 18-02 أحكاما تتعلق بإلزامية إبداء مجلس الدولة رأيه في مشاريع القوانين والأوامر نذكر منها المادة 12 من القانـــــــون

(1) جمال أوشبر-نصر الدين حميدي، المرجع السابق، ص: 23.

(2) خديجة حرمل، المرجع السابق، ص: 171.

(3) سعيد معلق، المرجع السابق، ص: 39.

العضوي رقم 98-01 [1] والمادة 04 من القانون العضوي رقم 18-02[2]، وبدوره تضمن النظام الداخلي للمجلس أحكاما تتعلق بإلزامية إبداء مجلس الدولة رأيه في مشاريع القوانين والأوامر بموجب نص المادة 114[3] والعبارة المشتركة بين المواد سابقة الذكر الدالة على إلزامية إبداء مجلس الدولة رأيه في مشاريع القوانين والأوامر هي"يبدي مجلس الدولة رأيه".

03-الطبيعة القانونية لأخذ رأي مجلس الدولة

تعتبر الآراء التي يقدمها مجلس الدولة حول مشاريع القوانين أو مشاريع الأوامر غير ملزمة حيث أنه لا يوجد أي نص دستوري ينص على إلزامية الرأي الاستشاري لمجلس الدولة، فما يمكن قوله أن الآراء التي يقدمها مجلس الدولة ما هي إلا اقتراحات غير ملزمة من الناحية القانونية، مما يؤكد على أن هذه الآراء لي سلها قوة إلزامية.[4]

[1] أنظر: المادة 12 من القانون العضوي رقم 98-01.

[2] أنظر: المادة 04 من القانون العضوي رقم 18-02.

[3] أنظر: المادة 114 من النظام الداخلي لمجلس الدولة.

[4] سعيد معلق، المرجع السابق، ص ص: 39-40.

المطلب الثاني: دور وفعالية المحكمة الدستورية كهيئة استشارية

لقد تم إنشاء المجلس الدستوري كجهاز رقابة سياسية منذ نيل البلاد استقلالها، حيث نص أول دستور على إنشاء مجلس دستوري يتولى صلاحية الفصل في دستورية القوانين والأوامر التشريعية بطلب من رئيس الجمهورية أو رئيس المجلس الوطني، وتأتي بعدها أحداث أكتوبر 1988 التي لعبت دور كبير في تغيير الحياة السياسية والدستورية حيث اعتنق المؤسس الدستوري الجزائري مبدأ يسير وفق التعددية الحزبية واحترام الحقوق والحريات الفردية منها والعامة، بإنشاء المجلس الدستوري يسهر على احترام أحكام الدستور أو بإبقاء جميع السلطات سواء التنفيذية أو التشريعية أو القضائية وتعمل وفق حدود اختصاصاتهم المنصوص عليها في الدستور.

أنشئ المجلس الدستوري بموجب نص دستوري وكلف بمهام جوهرية بنص دستوري كذلك، وقد أسس ليعمل على حماية الدستور وضمان سموه، كما أسندت لهم مراقبة السير الديمقراطي للسيادة الشعبية من خلال تدخله لمراقبة عمليات الاستفتاء والانتخابات الرئاسية والتشريعية، وبعد الإقرارات الدستورية عن التعديل الدستوري 2020 الذي تم من خلاله إنشاء المحكمة الدستورية، طبقا لنص المادة 185 إلى غاية المادة 193 من الفصل الأول من الباب الرابع كبديل للمجلس الدستوري وهي هيئة مستقلة مكلفة بضمان احترام الدستور وتضبط سير المؤسسات ونشاط السلطات حيث قام بتعريفها في المادة 185 تنص على :" المحكمة الدستورية هي مؤسسة مستقلة مكلفة بضمان احترام الدستور".

الفرع الأول: تشكيلة المحكمة الدستورية

لقد تعددت وتنوعت طرق تشكيلة المحكمة الدستورية سواء كانت عضوية أو هيكلية من دولة لأخرى، فمثلا من الناحية العضوية يتم عن طريق الانتخاب أو التعيين، وقد أثار هذا الأمر جدلا فقهيا حول الأسلوب الأمثل للاختيار أو التنظيم الخاص بجهاز المحكمة حيث تواجه هذه الأخيرة مشكلة تحقيق استقلاليتها وبعدها عن تأثير السلطة التي تقوم بتعيين أعضائها فمن الممكن أن تتعرض المحكمة إلى مسائل قانونية وسياسية في نفس الوقت.[1]

أولا: التنظيم البشري للمحكمة الدستورية

تتشكل المحكم الدستورية من اثني عشر عضوا وقد أبقى على نفس تشكيلة المجلس الدستوري في ظل التعديل الدستوري لسنة 2016، فقد خص 04 أعضاء يتم تعيينهم من طرف السلطة التنفيذية

[1] رشيد زمال –زيدان صيفاوي، المحكمة الدستورية الجزائرية في ظل التعديل الدستوري لسنة 2020، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص: القانون الإداري، قسم الحقوق، جامعة العربي التبسي-تبسة، الجزر، السنة الجامعية: 2020-2021، ص:22.

والمتمثلة في رئيس الجمهورية ومن بينهم رئيس المحكمة، أما السلطة القضائية فهي ممثلة في عضو يتم انتخابه من بين أعضاء المحكمة العليا، وعضو آخر يتم انتخابه أيضا من بين أعضاء مجلس الدولة ، ولأول مرة تم انتهاج طريقة اختيار كفاءات جامعية ذات الاختصاص في القانون الدستوري عددهم ستة يتم انتخابهم بالاقتراع العام، مما يساهم هذا الأخير في تجسيد الاستقلالية للمحكمة الدستورية والملاحظ أن في دستور 2020 مزج بين أسلوبي التعيين والانتخاب في تشكيلة المحكمة الدستورية.[1]

إن السلطة التنفيذية المتمثلة في رئيس الجمهورية تعين أربعة أعضاء من بينهم رئيس المحكمة والجديد في التعديل الدستوري الأخير لم يعطي صلاحية تعيين نائب رئيس المحكمة لرئيس الجمهورية كما كان معمول به سابقا، ورئيسها يعين لعهدة واحدة لمدة ست سنوات وذلك حسب نص المادة 188 من دستور 2020.[2]

أما السلطة القضائية يتم انتخاب قاضيان، الأول يكون عضو من أعضاء المحكمة العليا والآخر عضو يتم انتخابه من بين أعضاء مجلس الدولة والملاحظ أنه في التعديلات السابقة كانت القضائية ممثلة بأربعة أعضاء، عضوان يتم اختيارهم من أعضاء المحكمة العليا وعضوان كذلك يتم اختيارهم من أعضاء مجلس الدولة، والجدير بالذكر أن الإبقاء على السلطة القضائية ضمن تشكيلة المحكمة الدستورية هو وجود جانب إجرائي في سير وعمل المحكمة الدستورية، وكون القضاة ذوي دراية وخبرة في هذا المجال وكذلك من مطابقة أو مخالفة القوانين لأحكام الدستور فالرقابة على دستورية النصوص القانونية تعكس عمل الهيئة التي تمارسها وطبيعتها القضائية.[3]

ومن بين تشكيلة المحكمة الدستورية أيضا ستة أساتذة مختصين في القانون الدستوري ويتم انتخابهم عن طريق الاقتراع العام من بين أساتذة القانون الدستوري والملاحظ أن المؤسس الدستوري لم يبين الكيفية والجهة التي تشرف على الانتخاب، وهذه الطريقة التي تم استحداثها لأول مرة، وبالرجوع إلى نص المادة 187 تنص على مايلي: يشترط في عضو المحكمة الدستورية المنتخب أو المعين:

-بلوغ سن 50 كاملة يوم انتخابه أو تعيينه.

-التمتع بخبرة في القانون الدستوري لا تقل عن عشرين سنة.

-التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وألا يكون محكوما عليه بسبب جريمة.

---

(1) أسماء حقاص-الطاهر غيلاني، مستقبل الرقابة على دستورية القوانين –المحكمة الدستورية الجزائرية نموذجا، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة، مج:08، ع01، سنة 2021، ص: 216.

(2) أنظر: المادة 188 من التعديل الدستوري الجزائري سنة 2020.

(3) أحسن غربي، قراءة في تشكيلة المحكمة الدستورية في ظل التعديل الدستوري لسنة 2020، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور الجزائر، ع04، سنة 2020، ص ص: 570-571.

-عدم الانتماء الحزبي.

وبمجرد انتخاب أعضاء المحكمة الدستورية أو تعيينهم يتوقفون عن ممارسة أي عضوية أو أي وظيفة أو تكليف أو مهمة أخر أو أي نشاط آخر مهما كان نوع النشاط، إضافة إلى ذلك لم تحدد شروط الدرجة العلمية التي تتوفر في العضو المنتخب اشترطت فقط الخبرة والتكوين في القانون الدستوري لمدة لا تقل عن عشرين سنة.[1]

ما يلاحظ في تشكيل أعضاء المحكمة الدستورية وهو غياب لتمثيل السلطة التشريعية في التعديل الدستوري 2020 على خلاف ما كان معمول به التعديل السابق لسنة 2016[2]، والجدير بالذكر هو أن أعضاء المحكمة عهدتهم حددت بست سنوات مع التجديد النصفي لمدة ثلاث سنوات، وبمجرد مزاولة أعضاء المحكمة الدستورية لمهامهم فهم ملزمون بالتوقف عن ممارسة أي نشاط مع التفرغ التام لأداء مهامهم ويتقيدون بواجب التحفظ عن طريق عن طريق عدم القيام بأي شيء قد يؤثر استقلاليتهم وحيادهم.[3]

إن ما نستنتجه أن المؤسس الدستوري انتهج في التعديل الدستوري لسنة 2020 والخاص بتشكيلة المحكمة الدستورية، قد أضفى توازنا بين السلطة التنفيذية والسلطة القضائية والهيئة الناخبة، بحيث منح استقلالية للمحكمة وأبعدها عن كل الضغوطات التي قد تتعرض لها و أعطى نصف السيادة للشعب في اختيار ستة أعضاء، مع تغيير الأسلوب الرقابي على دستورية القوانين من رقابة سياسية التي كان يمثلها المجلس الدستوري سابقا إلى رقابة ذات طبيعة قضائية متمثلة في مؤسسة دستورية مستقلة وهي المحكمة الدستورية، ومما لا ريب فيه أن إسناد الرقابة ذات الطبيعة القضائية على دستورية القوانين قد تعطي نتائج إيجابية على خلاف ما كانت عليه من قبل المجلس الدستوري، وتعطي نتائج إيجابية حيث أن رجال القضاء يتمتعون بالحياد والاستقلالية عند ممارسة لأعمالهم من جهة، ومن جهة أخرى فهم ذوو مؤهلات وتكوين تمكنهم من فحص القوانين والتأكد من مدى دستوريتها.

---

[1] أنظر: المادة 187 من التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020.

[2] القانون العضوي رقم 16-01 المتضمن التعديل الدستوري، المؤرخ في 06 مارس 2016، ج.ر، رقم 14، مؤرخة في 07 مارس 2020.

[3] أنظر: المادة 187 من التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020.

ثانيا: التنظيم الهيكلي للمحكمة الدستورية وتنظيمها الداخلي

كأية هيئة أو مؤسسة تتشكل المحكمة الدستورية من هياكل ووفق تنظيم معين.

01-هياكل المحكمة الدستورية:

تطبيقا للمادة 185 من دستور 2020 أصدر رئيس الجمهورية مرسوما رئاسي يتعلق بالقواعد الخاصة بتنظيم المحكمة الدستورية الذي أسندت عليه المحكمة الدستورية مع المادتين 185و186 لتتخذ بمقتضى مداولة لتشكيلتها مقرر يحدد التنظيم الداخلي لهياكل المحكمة الدستورية وأجهزتها، ولهذا الغرض زودت المحكمة الدستورية بهياكل وأجهزة متعددة لتمكينها من أداء مهامها بما يحقق أهدافها ووفق المادة 10 من المرسوم الرئاسي رقم 22-93 تتشكل من الهياكل الآتية:

-ديوان وأمانة عامة.

-مديرية عامة للشؤون القانونية والقضاء الدستوري.

-مديرية للبحث والتوثيق.

-مديرية لأنظمة المعلومات وتقنيات الاتصال.

-مديرية لإدارة الموارد.

-مصلحة لأمانة الضبط.[1]

***ديوان المحكمة الدستورية:**

يتشكل الديوان من رئيس يساعده في أداء مهامه ثلاث مساعدين مكلفين بالدراسات والتلخيص ويتحدد نطاق مهامه وكذا تنظيمه بمقتضى مقرر يعده رئيس المحكمة الدستورية وفقا للمادة 11 من المرسوم الرئاسي رقم 22-93.

***الأمانة العامة**

لأهمية الأمانة العامة حصرها المرسوم الرئاسي رقم 22-93 بمجموعة من المواد وتتمثل مهام الأمين العام في:

[1] مرسوم رئاسي مؤرخ في 08 مارس2022، يتعلق بالقواعد الخاصة بتنظيم المحكمة الدستورية، ج.ر، ع17، مؤرخة في 10 مارس 2022، ص: 17.

-الإشراف على هياكل المحكمة الدستورية.

-التنسيق فيما بين الهياكل الإدارية والتقنية للمحكمة الدستورية.

-تنظيم جميع أعمال المحكمة الدستورية وتحضير مداولاتها.

-ضمان كتابة جلسات المحكمة الدستورية.

-حفظ قرارات وأراء المحكمة الدستورية في الأرشيف.

-متابعة نشر قرارات المحكمة الدستورية.

-توزيع المهام بين مستخدمي المحكمة الدستورية.

***المديرية العامة للشؤون القانونية والقضاء الدستوري**

-تحضير ملفات الإخطار والإحالة أمام المحكمة الدستورية.

-تقديم الدعم القانوني لأعضاء المحكمة الدستورية.

-ضمان متابعة منتظمة لتطور التشريع والتنظيم.[1]

***مصلحة أمانة الضبط:**

مثلها مثل الجهات القضائية العادية والإدارية، زودت المحكمة الدستورية بمصلحة لأمانة الضبط مهمتها تسجيل الإخطارات والإحالات والسهر على تبليغ الإشعارات والتبليغات إلى السلطات والأطراف المعنية بالدفع بعدم الدستورية، واستلام تسجيل الطعون في مجال المنازعات الانتخابية وتبليغ المعنيين بالقرارات الصادرة بشأنها وفقا للمادة 20 من المرسوم الرئاسي رقم 22-93.[2]

02-التنظيم الداخلي للهياكل وتصنيف الوظائف

وفقا لأحكام المادة 21 من المرسوم الرئاسي رقم 22-93 يعود إلى المحكمة الدستورية صلاحية

---

[1] رضا شرايرية، المحكمة الدستورية في ظل التعديل الدستوري لسنة 2020، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون، تخصص: قانون عام، جامعة 08 ماي 1945 قالمة-الجزائر، السنة الجامعية: 2021-2022،ص:18.

[2] رضا شرايرية، المرجع السابق، ص ص : 18-19.

تحديد تنظيم المديريات، وعدد مديري الدراسات، ورؤساء الدراسات بموجب مقرر نمن رئيسها، وتصنيف الوظائف في المديريات الآتية: [1]

أ-مديرية الدعم القانوني ومتابعة التشريع:

تعد أهم مديرية للمحكمة الدستورية لكونها هي التي تتقمص العمل القانوني والقضائي للمحكمة الدستورية وهي المهمة الأساسية التي من أجلها أنشأت المحكمة ولذا منحت الصلاحيات وفق المادة 06 من مقرر 11 أفريل 2022.[2]

ب-المديرية الفرعية للإخطارات:

تضطلع هذه المديرية الفرعية بتحضير الملفات المتعلقة بالإخطار وتسييرها.

ج-المديرية الفرعية للإحالات وتنظيم الدفع بعدم الدستورية:

تعد أهم مديرية فرعية لأنها تضطلع بتحضير ملفات الدفع بعدم الدستورية وتسييرها الذي يعد أهم نشاط للمحكمة الدستورية.

د-مديرية متابعة العمليات والمنازعات الانتخابية:

تعد العمود الفقري للتنظيم الهيكلي للمحكمة الدستورية، تضطلع هذه المديرية وفقا للمادة 08 من المرسوم الرئاسي رقم 22-93 بتحضير وتنظيم ومتابعة عملية ممارسة المحكمة الدستورية في مجال مراقبة الانتخابات الرئاسية والتشريعية والاستفتاء والمنازعات الانتخابية المتعلقة بها تقوم بتلك المهام تحت سلطة مديرها بمساعدة رئيس الدراسات.

هـ- مديرية البحث والتوثيق:

تمارس العديد من المهام، تتمثل بالأساس في إعداد أعمال البحث والتلخيص التي لها علاقة بمهام واختصاصات المحكمة الدستورية والإشراف على نشريات مجلة المحكمة الدستورية وتسيير الرصيد الوثائقي وتطويره، وتنظيم الأرشيف وتسييره وحفظه.[3]

---

[1] مقرر رئيس المحكمة الدستورية المؤرخ في 10 رمضان عام 1443 الموافق 11 أبريل سنة 2022 ، يحدد التنظيم الداخلي لهياكل المحكمة الدستورية وأجهزتها، ج.ر، ع25، مؤرخة في12 أفريل 2022، ص: 30.

[2] مقرر رئيس المحكمة الدستورية المؤرخ في 10 رمضان عام 1443 الموافق 11 أبريل سنة 2022 ، يحدد التنظيم الداخلي لهياكل المحكمة الدستورية وأجهزتها، المرجع السابق، ص: 30.

[3] رضا شرايرية، المرجع السابق، ص ص : 19-20.

و-مديرية أنظمة المعلومات وتقنيات الاتصال:

من مهام هذه المديرية عصرنة ورقمنة منظومة تسيير المحكمة الدستورية وضمان اليقظة الالكترونية وتسيير وتطوير تقنيات الاتصال في المحكمة الدستورية.

ي-مديرية إدارة الموارد:

تمارس تحت سلطة رئيسها أو مديرها وبمساعدة ثلاث رؤساء دراسات بتسيير الموارد البشرية والمالية والمادية وتوفير الوسائل اللازمة لسير هياكل المحكمة الدستورية والسهر على حسن استعمالها وتسيير المسار المهني للموظفين وضمان تكوينهم وإدارة شؤون الأعضاء وإعداد مشروع الميزانية وتنفيذها وتسيير ممتلكات المحكمة الدستورية والسهر على صيانة المباني والتجهيزات.[1]

الفرع الثاني: دور المحكمة الدستورية في دستور 2020

تغيرت الصيغة في التعديل الدستوري 2016 بحيث اقتصرت على الرقابة القبلية فقط[2]، حيث نصت المادة 186 فقرة 01 من التعديل الدستوري 2016 على مايلي:"بالإضافة إلى الاختصاصات الأخرى التي خولتها إياه أحكام أخرى في الدستور يفصل المجلس الدستوري برأي في دستورية المعاهدات والقوانين والتنظيمات : حيث نلاحظ هنا إلغاء"قبل أن تصبح واجبة التنفيذ أو بقرار في الحالة العكسية" مبقيا فقط على الرأي دون القرار، ودستور 2016 أقصر الرقابة السابقة على دستورية المعاهدات والاتفاقيات فقط دون الرقابة اللاحقة.[3]

لقد أسست المحكمة الدستورية في ظل مسودة مشروع التعديل لتعمل على حماية الدستور وضمان سموه، كما أسندت لها مراقبة السير الديمقراطي للسيادة الشعبية من خلال تدخلها لمراقبة عمليات الاستفتاء والانتخابات الرئاسية والتشريعية، إضافة إلى أنها تتدخل في مراقبة دستورية المعاهدات والقوانين قبل المصادقة عليهما.[4]

---

[1] رضا شرايرية، المرجع السابق، ص: 21.

[2] ربيعة جنيدي-ليلى إيناس بن لبيض، المحكمة الدستورية في ظل التعديل الدستوري 2020، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص: دولة ومؤسسات، جامعة زيان عاشور-الجلفة -، الجزائر، السنة الجامعية: 2020-2021، ص: 22.

[3] سعيد بوالشعير، المجلس الدستوري في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2017، ص ص:226-227.

[4] حميد محديد، آلية الإخطار ودوره في فعالية المحكمة الدستورية على ضوء مشروع التعديل الدستوري 2020، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، الجزائر، مج13،ع01، سنة 2022، ص ص : 658-659.

أولا: دور المحكمة الدستورية في الرقابة:

إن مهام المحكمة الدستورية وهذا في عدة نصوص المحددة لقواعد عمل المحكمة الدستورية في:

01-القوانين العضوية : وهي تلك القوانين الصادرة من السلطات التشريعية بنفس الإجراءات التي يصدرها القانون العادي وبعد المصادقة عليها من طرف غرفتي البرلمان يخطر رئيس الجمهورية المحكمة الدستورية وجوبا حول مطابقة القوانين العضوية للدستور بعد أن يصادق عليها البرلمان وفصل المحكمة الدستورية بقرار بشأن النص كله.[1]

02-النظام الداخلي لتنظيم غرفتي البرلمان:

وهي تلك القواعد الخاصة بنظام يسير البرلمان، وتطبيقا لنص المادة 190 من الفقرة الأخيرة من دستور 2020 تفصل المحكمة الدستورية في النظام الداخلي لكل من غرفتي البرلمان للدستور يجب أن تبدي المحكمة الدستورية رأيها في مدى مطابقة النظام الداخلي للنصوص الدستورية وتتم هذه الرقابة بناء على إخطار رئيس الجمهورية.[2]

03-مراقبة المعاهدات والاتفاقيات:

حدد المشرع الدستوري في المادة 102 من دستور 2020 معاهدات الهدنة والسلم، حيث يوقع عليها رئيس الجمهورية ويتلقى رأي المحكمة الدستورية إضافة إلى المعاهدات الخاصة بالتحالف والاتحاد والحدود، ويعرض رئيس الجمهورية تلك الاتفاقيات فورا على كل غرفة من البرلمان لتوافق عليها صراحة.

ثانيا: مراقبة الانتخابات والاستشارة

01-مراقبة الانتخابات:

تسهر المحكمة الدستورية على صحة العمليات والاستفتاء وانتخابات رئيس الجمهورية والانتخابات التشريعية وإعلان نتائج العمليات.

---

[1] ربيعة جنيدي-ليلى إيناس بن لبيض، المرجع السابق، ص: 23.

[2] أنظر: المادة 190 من التعديل الدستوري لسنة 2020.

أ-الانتخابات الرئاسية: سابقا كان المجلس الدستوري له دور في مراقبة الانتخابات السياسية بما فيها الانتخابات الرئاسية حيث يتلقى هذا الأخير التصريح بالترشح ويدرس الملفات المتعلقة بذلك من ناحية استيفاء الشروط القانونية والبت في صلاحية الترشيحات وتبلغ قراراته بهذا الشأن للمعنيين وللأمين العام للحكومة من أجل نشرها في الجريدة الرسمية[1]، بينما المحكمة الدستورية تبرز وجودها وتجتمع وجوبا لإثبات الشغور النهائي لرئاسة الجمهورية حسب نص المادة 94 الفقرة الرابعة من دستور 2020[2]، إلى غاية آخر مرحلة وهي إعلان النتائج النهائية وفق ما نصت عليه المادة 191 من دستور 2020[3].

ب-الانتخابات التشريعية: إن الانتخابات التشريعية هي الخاصة بالمجلس الشعبي الوطني حيث أن المحكمة الدستورية لا تتدخل في المراحل الأولى للانتخابات بل تتدخل وتقتصر على المراحل الأخيرة بعد انتهاء العملية الانتخابية حيث تنظر إلى الطعون التي تتلقاها حول النتائج المؤقتة للانتخابات التشريعية وتعلن النتائج النهائية وفق ما نصت عليه المادة 191 من التعديل الدستوري 2020.[4]

ج- الاستفتاء: تنظر المحكمة الدستورية في الطعون التي تتلقاها حول النتائج المؤقتة للاستفتاء وتعلن النتائج النهائية لهذه العملية.

02-مهام خاصة استشارية:

يمكن أن يصبح للمحكمة الدستورية هيئة استشارية تبدي رأيها لرئيس الجمهورية في حالات خاصة جدا وهي:

أ-حالة شغور منصب رئيس الجمهورية: حيث حدد الدستور هذه المهام في المواد 94و95 التي تجعل المحكمة الدستورية تجتمع بقوة القانون إذا استحال على رئيس الجمهورية ممارسة مهامه لأسباب(مرض خطير، الاستقالة، الوفاة) تعلن الشغور النهائي لرئاسة الجمهورية وفي هذه الحالة يتولى رئيس المحكمة الدستورية مهام رئيس الدولة.

---

(1) صالح بلحاج، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري في الجزائر من الاستقلال إلى اليوم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2010، ص ص : 313-314.

(2) أنظر: المادة 94 من التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020.

(3) أنظر: المادة 191 من التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020.

(4)أنظر: المادة 191 من التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020.

ب:حالة الخطر التي تهدد أمن الدولة: هناك حالات يستشير فيها رئيس الجمهورية المحكمة الدستورية بموازاة مع استشارته لأجهزة أخرى في الدولة وهي في حالة الحصار والطوارئ [1] ، حيث عاشت الجزائر هاته الحالة في التسعينات حيث أ'لنت بمرسوم رئاسي رقم 92-44 مؤرخ في 05 شعبان 1412 هـ الموافق لــ: 09 فبراير سنة 1992 يتضمن إعلان حالة الطوارئ حيث نصت المادة 02 منه:" إلى استتباب النظام العام وضمان أفضل لأمن الأشخاص والممتلكات وتأمين السير الحسن للمصالح العمومية".[2]

ففي هذه الحالة يقوم رئيس الجمهورية باستشارة المحكمة الدستورية بكل أعضائها وفق ما نص عليه الدستور الجزائري 2020.[3]

الفرع الثالث: آثار الرقابة القضائية على دستورية القوانين في ظل التعديل الدستوري لسنة 2020

نصت المادة 198 من التعديل الدستوري لسنة 2020 على الآثار المترتبة على تحريك الرقابة على دستورية القوانين ورقابة المطابقة ورقابة الدفع بعدم الدستورية، كما أن قرارات المحكمة الدستورية هي قرارات نهائية تحوز حجية مطلقة وتكون ملزمة للكافة، وهذه الحجية تحول دون إعادة النظر في قرارات المحكمة الدستورية إذ ترفض الطلبات الرامية إلى إعادة النظر في قرارات المحكمة، كما يتعين على السلطات العمومية والإدارية والقضائية التقيد بقرارات المحكمة الدستورية.[4]

وعليه تتمثل آثار الرقابة التي تبسطها المحكمة الدستورية فيما يلي:

أولا: الآثار المترتبة على رقابة المطابقة

تفصل المحكمة الدستورية في رقابة مطابقة القانون العضوي للدستور ورقابة مطابقة النظام الداخلي لغرفتي البرلمان للدستور بموجب قرار يتضمن إما رفض الإخطار أو قبوله من حيث الشكل، أما من حيث الموضوع فيتضمن قرارها بمطابقة النص مع الدستور، وهنا يتم إصدار النص من قبـــــل

---

[1] ربيعة جنيدي-ليلى إيناس بن لبيض، المرجع السابق، ص:25.

[2] ادريس بوكرا، تطور المؤسسات الدستورية في الجزائر منذ الاستقلال من خلال الوثائق والنصوص الرسمية، ج02، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2005، ص ص: 329-330.

[3] ربيعة جنيدي-ليلى إيناس بن لبيض، المرجع السابق، ص: 25.

[4] محمد لمين كيحول، الرقابة القضائية على دستورية القوانين، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص: دولة ومؤسسات، جامعة زيان عاشور الجلفة ، الجزائر، السنة الجامعية: 2020-2021، ص:59

رئيس الجمهورية في الجريدة الرسمية ويبدأ العمل بالنظام الداخلي من قبل الغرفة المعنية، غير أنه قد تقرر المحكمة الدستورية عدم مطابقة النص للدستور ، فهنا لا يتم إصدار نص القانون العضوي، إذ يتعين على رئيس الجمهورية الامتناع عن إصدار النص طبقا لنص الفقرة 02 من المادة 198 من التعديل الدستوري لسنة 2020 أما بخصوص النظام الداخلي لغرفتي البرلمان فلم تحدد المادة المذكورة أي اثر بخصوص التصريح بعدم مطابقته للدستور.[1]

ثانيا: الآثار المترتبة على الرقابة الدستورية

تفصل المحكمة الدستورية في الرقابة الدستورية بموجب قرارات تتضمن من الناحية الشكلية قبول الإخطار أو رفضه ومن ناحية الموضوع تفصل المحكمة الدستورية النص محل الإخطار والمتمثل في المعاهدة أو القانون العادي أو الأمر أو التنظيم لذلك يترتب ما يلي:

-بخصوص المعاهدة أو الاتفاقية لا يتم التصديق عليها من قبل رئيس الجمهورية وذلك لمخالفتها وتعارضها مع الدستور خصوصا في حالة التعارض بين الأحكام الموضوعية في المعاهدات وأحكام الدستور ، إذ تعد المعاهدة المخالفة للدستور غير دستورية لذلك وجب فحص المعاهدة مع الدستور والنظر إلى جميع أحكام الدستور.[2]

-بخصوص القوانين العادية لا يتم إصدارها من قبل رئيس الجمهورية وذلك إذا قررت المحكمة الدستورية بأنها مخالفة للدستور، غير أن المؤسس الدستوري لم يتطرق لمسألة التصدي من قبل المحكمة الدستورية للنص ككل أو أنها تكتفي بالمواد محل الإخطار غير أنه نفهم من نص المادة 198 من التعديل الدستوري 2020 أن المحكمة الدستورية يمكنها التصريح بعدم دستورية القانون بأكمله دون الاكتفاء بالمواد محل الإخطار وهذا ما كان معمول به من قبل المجلس الدستوري من قبل.[3]

-بخصوص الأوامر والتنظيمات يفقد النص أثره ابتداء من تاريخ صدور قرار المحكمة الدستورية، وذلك إذا قررت المحكمة الدستورية مخالفة الأمر أو التنظيم للدستور، وعليه يلغى النص التنظيمي أو الأمر الصادر عن رئيس الجمهورية بأثر فوري دون إعمال الأثر الرجعي حفاظا على الحقوق المكتسبة، فقرار المحكمة الدستورية بعدم دستورية أمر أو تنظيم لا يسري على الماضي وإنما يسري في الحاضر

---

[1] أنظر: المادة 198 من التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020.

[2] حليمة حوالف-إلهام زاير، الرقابة الدستورية على المعاهدات الدولية دراسة مقارنة بين النظام الدستوري الجزائري والمصري، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، الجزائر ، مج:03، ع01، سنة 2019، ص:97.

[3] محمد لمين كيحول، المرجع السابق، ص: 61.

والمستقبل فقط، علما أن الرقابة الدستورية المنصبة على التنظيم والأوامر هي رقابة لاحقة لصدور النص في الجريدة الرسمية وصدور قرار المحكمة الدستورية بعدم دستورية النص.[1]

ثالثا: الآثار المترتبة على رقابة توافق القوانين والتنظيمات مع المعاهدات

لم تتضمن المادة 198 من دستور 2020 حكم خاص برقابة التوافق بين النصوص التشريعية والتنظيمات من جهة والمعاهدات من جهة أخرى، وإنما تضمنت النص على آثار عدم دستورية النص التشريعي أو التنظيمي، إذ تقرر المحكمة الدستورية عدم دستورية القانون أو التنظيم الذي يتعارض مع المعاهدة كما تقضي بعدم دستورية نفس النص في حال مخالفته للدستور، وعليه فإن الآثار نفسها سواء خالف القانون أو التنظيم معاهدة أو خالف النص الدستوري فإن المحكمة الدستورية في الحالتين تقضي بعدم دستورية القانون أو التنظيم.[2]

رابعا: الآثار المترتبة على رقابة الدفع بعدم الدستورية

تفصل المحكمة الدستورية في الإخطار عن طريق الإحالة بقرار يتضمن قبول الإحالة أو رفضها وفي حالة قبولها يتعين على المحكمة الدستورية الفصل في دستورية أو عدم دستورية النص التشريعي والتنظيمي محل الإحالة، وعليه يكون قرارها متضمنا إما:

-دستورية الحكم التشريعي أو التنظيمي وعدم مخالفته للدستور، وهنا سيبقى الحكم ساري النفاذ إذ لا يفقد النص أثره وتبلغ الجهة القضائية المعنية بذلك لتستمر في الفصل في الدعوى المروعة أمامها.

-عدم دستورية الحكم التشريعي أو التنظيمي وبالتالي الإقرار بمخالفته للدستور وهنا يوضع حد للحكم التشريعي أو التنظيمي حيث يفقد الحكم التشريعي أو التنظيمي أثره من اليوم الذي يحدده قرار المحكمة الدستورية، فقد يكون التاريخ الذي يحدده قرار المحكمة سابقا لتاريخ صدور قرارها وقد يكون متزامنا معه، وقد يحدد قرار المحكمة تاريخ لاحق يفقد منه الحكم التشريعي أو التنظيمي أثره.[3] إذ يتعين على المحكمة الدستورية إيجاد مواءمة بين أثر حكمها بعد دستورية والحقوق المكتسبة التي اكتسبها الأفراد في فترة نفاذ النص التشريعي أو التنظيمي الذي قررت المحكمة الدستورية عدم دستوريته إذ يتعين على

---

[1] محمد لمين كيحول، المرجع السابق، ص: 61.

[2] محمد لمين كيحول، المرجع السابق، ص: 62.

[3] حسن عمر شورش_مصطفى أمين لطيف، الموازنة بين أثر الحكم بعدم الدستورية والحقوق المكتسبة –دراسة تحليلية مقارنة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، مج:03،ع01، سنة 2020، ص: 404.

المحكمة الدستورية حماية هذه الحقوق المكتسبة من أثر هذا الحكم.[1]

تبلغ الجهة القضائية المخطرة والسلطات العمومية العمومية المعنية بقرار المحكمة الدستورية المتضمن عدم دستورية الحكم التشريعي أو التنظيمي فإذا كانت الجهة القضائية المعروض أمامها النزاع لم تفصل في الدعوى عند تبليغها بقرار المحكمة الدستورية فيكون لزاما عليها استبعاد تطبيق النص التشريعي أو التنظيمي الذي صرحت المحكمة الدستورية بعدم دستوريته، وعليها أن تحكم في الدعوى دون الاعتماد على هذا الحكم المخالف للدستور، أما إذا فصلت الجهة القضائية في النزاع بحكم جزائي حائز لقوة الشيء المقضي فيه قبل تبليغها بقرار المحكمة الدستورية فإن هذه المسألة لم ينظمها لا المؤسس الدستوري ولا المشرع في القانون العضوي رقم 18-16.[2]

(1) حسن عمر شورش-مصطفى أمين لطيف، المرجع السابق، ص:404.

(2) محمد حمودي-جيلالي ماينو، أحكام معالجة ونظر المجلس الدستوري الجزائري لدعوى الدفع بعدم الدستورية، الجزائر، مجلة الأستاذ للباحث للدراسات القانونية والسياسية، مج:05، ع01، سنة 2020، ص: 955.

المبحث الثاني : المؤسسات الاستشارية ذات اختصاص استشاري مشترك.

من خلال المادة **151** من التعديل الدستوري **2020** أقرت على : " انه يمكن رئيس الجمهورية ، أن يقرر حل المجلس الشعبي الوطني أو إجراء انتخابات تشريعية قبل أوانها ، بعد استشارة مجلس الأمة ، ورئيس المجلس الشعبي الوطني ، ورئيس المحكمة الدستورية ، والوزير الأول أو رئيس الحكومة حسب الحالة.

تجرى هذه الانتخابات في كلتا الحالتين في اجل أقصاه (**3**) ثلاثة أشهر، إذا تعذر تنظيمها في هذا الأجل ، لأي سبب كان يمكن تمديد هذا الأجل لمدة أقصاها ثلاثة (**3**) أشهر بعد اخذ رأي المحكمة الدستورية"[1].

من مضمون المادة يتجلى لنا أن المؤسس الدستوري ، وضع قيود على رئيس الجمهورية ، قبل ان يقرر حل المجلس الشعبي الوطني، أو إجراء انتخابات تشريعية قبل موعدها ، تتمثل هذه القيود في استشارة كل من رئيس مجلس الأمة ، ورئيس المجلس الشعبي الوطني ، ورئيس المجلس الدستوري ، والوزير الأول[2].

في حين نصت المادة 97 من التعديل الدستوري **2020** على انه : "يقرر رئيس الجمهورية ، إذا دعت الضرورة الملحة حالة الطوارئ ، أو الحصار لمدة أقصاها ثلاثون (30) يوما ، بعد اجتماع المجلس الأعلى للأمن ، واستشارة رئيس مجلس الأمة ، ورئيس المجلس الشعبي الوطني ، والوزير الأول أو رئيس الحكومة حسب الحالة ، ورئيس المحكمة الدستورية ، ويتخذ كل التدابير اللازمة لاستتباب الوضع ،لا يمكن تمديد حالة الطوارئ ، أو الحصار إلا بعد موافقة البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا[3].

أما المادة **98** من نفس التعديل الدستوري ، فنصت على : " يقرر رئيس الجمهورية الحالة الاستثنائية ، إذا كانت البلاد مهددة بخطر داهم يوشك إن يصيب مؤسساتها الدستورية ، أو سلامة ترابها ، لمدة أقصاها ستون (**60**) يوما ، لا يتخذ مثل هذا الإجراء إلا بعد استشارة رئيس مجلس الأمة ، ورئيس المجلس الشعبي الوطني ، ورئيس المحكمة الدستورية والاستماع إلى المجلس الأعلى للأمن ، ومجلس الوزراء ، وتخول الحالة الاستثنائية رئيس الجمهورية اتخاذ الإجراءات الاستثنائية التي تستوجبها المحافظة استقلال الأمة ، والمؤسسات الدستورية في الجمهورية"[4].

ونصت المادة **99** على انه : " يقرر رئيس الجمهورية التعبئة في مجلس الوزراء ، بعد الاستماع إلى المجلس الأعلى للأمن ، واستشارة رئيس مجلس الأمة ، والمجلس الشعبي الوطني"[5] .

كما نصت المادة **100** أيضا على انه : " إذا وقع عدوان فعلي على البلاد ، أو يوشك أن يقع، حسب[6]

---

(1) أنظر: المادة 151 من التعديل الدستوري 2020 ، المرجع السابق.

(2)جمال أوشبر – نصر الدين حميدي ، المرجع السابق ، ص : 45.

(3)أنظر: المادة 97 من التعديل الدستوري 2020 ، المرجع السابق.

(4)أنظر: المادة 98 من التعديل الدستوري 2020 ، المرجع السابق.

(5)أنظر: المادة 99 من التعديل الدستوري 2020 ، المرجع السابق.

(6)أنظر: المادة 100 من التعديل الدستوري 2020 ، المرجع السابق.

ما نصت عليه الترتيبات الملائمة لميثاق الأمم المتحدة ، يعلن رئيس الجمهورية الحرب بعد اجتماع مجلس الوزراء ، والاستماع إلى المجلس الأعلى للأمن ، واستشارة رئيس مجلس الأمة ، ورئيس المجلس الشعبي الوطني ورئيس المحكمة الدستورية[1].

من فحوى مختلف هذه المواد يتجلى لنا أن رئيس الجمهورية لا يمكن له أن يقرر في مختلف الحالات المذكورة أعلاه إلا بعد استشارة مجموعة من المؤسسات الدستورية المحددة[2].

المطلب الأول : المؤسسات الاستشارية الدستورية استنادا للمادة 151 من التعديل الدستوري 2020.

إن حق حل المجلس الشعبي الوطني ، المخول قانونا لرئيس الجمهورية بمقتضى المادة **151** من التعديل الدستوري **2020**[3]، وفق شروط محددة ، يعتبر من أخطر الأسلحة بيد السلطة التنفيذية ، التي تهدد مبدأ الفصل بين السلطات ، غير أن هذا الحق يقابله شروط تتمثل في استشارة رئيس مجلس الأمة ، ورئيس المجلس الشعبي الوطني ، ورئيس المحكمة الدستورية والوزير الأول ، أو رئيس الحكومة حسب الحالة[4].

الفرع الأول : مفهوم حل المجلس الشعبي الوطني.

إن سلطة رئيس الجمهورية في حل البرلمان ، يقتصر على المجلس الشعبي الوطني ، دون مجلس الأمة ، وذلك ما نصت عليه المادة **151** سالفة الذكر.، والمقصود بحل المجلس الشعبي الوطني ، هو إنهاء مسبق له قبل حلول الموعد القانوني الطبيعي لانتهاء مدته ووكالته عن الشعب ، أي هو وضع نهاية للمجلس قبل نهاية مدته المقررة دستوريا[5].

أولا : تعريف حل المجلس الشعبي الوطني .

حل المجلس الشعبي الوطني يعرف على انه : " إنهاء مدة نيابة المجلس الشعبي الوطني قبل نهاية المدة القانونية المقررة لنيابته ، أي قبل نهاية الفصل التشريعي ، أو هو العمل الذي بموجبه تضع السلطة التنفيذية نهاية لولاية مجلس نيابي قبل أجلها الطبيعي ، مما يؤدي إلى انتخابات مسبقة " فالحل هو إجراء بيد رئيس الجمهورية[6].

ثانيا : خصائص حل المجلس الشعبي الوطني.

1- حل المجلس الشعبي الوطني بإرادة رئيس الجمهورية وهذا الاختصاص لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يفوضه لشخص آخر ، وهذا ما نصت عليه المادة 93 والمادة 151 سالفة الذكر ، حيث نصت[7] :

---

[1]أنظر: المادة 100 من التعديل الدستوري 2020 .

[2]جمال أوشبر – نصر الدين حميدي ، المرجع السابق ، ص : 46.

[3]أنظر: المادة 151 من التعديل الدستوري 2020 .

[4]جمال أوشبر – نصر الدين حميدي ، المرجع السابق ، ص : 46.

[5]بوعلام بن اسماعيلي ، حل المجلس الشعبي الوطني في ظل التعديل الدستوري لعام 2016 ، مجلة الدراسات القانونية المقارنة ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ، الجزائر ، المجلد : 05 ، ع 02 ، سنة 2019 ، ص : 170.

[6]جمال أوشبر – نصر الدين حميدي ، المرجع السابق ، ص : 47.

[7]- أنظر: المادة 151 من التعديل الدستوري 2020 .

" يمكن رئيس الجمهورية أن يقرر حل المجلس الشعبي الوطني أو إجراء انتخابات تشريعية قبل أوانها...." غير انه لا يمكن له أن يتنازل عن هذا الحق أو أن يفوضه لشخص آخر حيث نصت المادة 93 :

" لا يجوز أن يفوض سلطته في اللجوء إلى الاستفتاء وحل المجلس الشعبي الوطني.."[1].

2- أن حق رئيس الجمهورية في حل المجلس الشعبي الوطني ، لم يربطها المؤسس الدستوري بأسباب ، وإنما ترك السلطة التقديرية للرئيس[2] ، رغم أنه أعطاه الحق في اللجوء إلى هذا الإجراء ، في حالة عدم موافقة المجلس الشعبي الوطني على لائحة الثقة ، يقدم الوزير الأول استقالة الحكومة لرئيس الجمهورية ، في هذه الحالة يمكن لرئيس الجمهورية رفض الاستقالة واللجوء إلى حل المجلس الشعبي الوطني حسب المادة 111 التعديل الدستوري 2020[3] .

3- إن حق رئيس الجمهورية في حل المجلس الشعبي الوطني هو ضمان لسير مؤسسات الدولة من خلال مجابهة تعسف السلطة التشريعية في استعمال وسائل الرقابة البرلمانية[4] .

4- إن حل المجلس الشعبي الوطني يؤدي حتما لإجراء انتخابات تشريعية قبل أوانها في أجل أقصاه (3)ثلاثة أشهر ، وهذا ما نصت عليه المادة 151 سالفة الذكر[5] .

5- لا يمكن تطبيق المادة 151 في الفقرتين المذكورتين في المادتين 94 و 95 من التعديل الدستوري 2020 حسب نص المادة 96[6].

الفرع الثاني : القيود الواردة على حل المجلس الشعبي الوطني .

من اجل أن يكون هذا الإجراء المتمثل في حل المجلس الشعبي الوطني سهل الوصول إليه وضع المؤسس الدستوري قيود وإجراءات تظهر جليا من خلال المادة 151 و 96، 97،، 98، 99 ،100 و102 تعديل الدستوري 2020.

أولا : القيود الواردة على حل المجلس الشعبي الوطني بناءا على نص المادة 151 من التعديل الدستوري 2020.

لقد أقر المشرع الجزائري لرئيس الجمهورية صلاحية حل المجلس الشعبي الوطني ، في إطار ممارسته لاختصاصاته الدستورية ، غير انه ألزمه باستشارة بعض الشخصيات ، حتى يقرر حل المجلس الشعبي الوطني[7].

---

[1]أنظر: المادة 93 من التعديل الدستوري 2020 .

[2]جمال أوشبر – نصر الدين حميدي ، المرجع السابق ، ص : 48.

[3]أنظر: المادة 111 من التعديل الدستوري 2020 .

[4]جمال أوشبر – نصر الدين حميدي ، المرجع السابق ، ص : 48.

[5]أنظر: المادة 151 من التعديل الدستوري 2020 .

[6]أنظر: المادة 96 من التعديل الدستوري 2020 .

[7]جمال أوشبر – نصر الدين حميدي ، المرجع السابق ، ص : 49.

وقد حددت المادة 151 من التعديل الدستوري 2020 هذه الشخصيات ، وهي رئيس مجلس الأمة ، رئيس المجلس الشعبي الوطني ، رئيس المحكمة الدستورية ، والوزير الأول أو رئيس الحكومة حسب الحالة[1].

فبقراءة المادة 151 من التعديل الدستوري 2020 ، فان رئيس الجمهورية ملزم باستشارة هذه الشخصيات ، حتى يستطيع تقرير حل المجلس الشعبي الوطني ، وفي ظل غياب نص قانوني يبين القيمة القانونية لهذه الآراء الاستشارية[2].

فان لرئيس الجمهورية مطلق الحرية في الأخذ وعدم الأخذ بها ، وبالتالي فان توسيع الاستشارة يشمل رئيس المجلس في التعديل الدستوري 2020 ، يبقى مجرد استشارة ليس لها أثر على إلزام رئيس الجمهورية بالتقيد بها ، رغم فائدة الرأي الاستشاري في اتخاذ قرار متبصر[3] .

هذا لا ينفي الأهمية الكبيرة في طلب رأي هذه الشخصيات رغم عدم إلزامية الأخذ برأيها ، وذلك لأنه يساعد رئيس الجمهورية في تقدير مدى ملائمة قرار حل المجلس الشعبي الوطني ، فاتفاق الشخصيات على قرار الحل يعتبر من الناحية الشكلية بمثابة موافقة مما يؤدي من الناحية السياسية إلى تدعيم قرار رئيس الجمهورية بحل المجلس .ومن ثم فان الغرض من استشارة الشخصيات هو توفير ستار للسلطة الرئاسية ، وأنه لم يصدر نتيجة لتعسفها[4] .

ثانيا : القيود الواردة على حل المجلس الشعبي الوطني استنادا لنص المادة 96 من التعديل الدستوري 2020

تنص المادة 96 من التعديل الدستوري 2020 : " لا يمكن في الفقرتين المنصوص عليهما في المادتين 94و 95 أعلاه ، تطبيق الأحكام المنصوص عليها المادة 91 والمواد 104، 142، 151، 162، 219،، 221 و 222 من الدستور[5] .

بقراءة المادة يتجلى انه لا يمكن في الفترتين المنصوص عليهما في 94و 95 تطبيق الأحكام المنصوص عليها في المادة 151 من التعديل الدستوري 2020.

ثالثا : القيود على حل المجلس الشعبي الوطني استنادا للمواد 97، 98، 100،99و 102 من التعديل الدستوري 2020 .

من خلال المواد 97، 98، 100،99و 102[6] يتضح لنا :

---

[1]أنظر :المادة 151 من التعديل الدستوري 2020 .

[2] جمال أوشبر – نصر الدين حميدي ، المرجع السابق ، ص : 49.

[3]بوعلام بن اسماعيلي ، المرجع السابق ، ص : 175.

[4]جمال أوشبر – نصر الدين حميدي ، المرجع السابق ، ص : 49.

[5]أنظر: المادة 96 من التعديل الدستوري 2020 .

[6]أنظر: المواد 97 و 98 و 99 و 100و 102 من التعديل الدستوري 2020 .

1- لا يمكن حل المجلس الشعبي الوطني ، عند تقرير رئيس الجمهورية حاله الطوارئ أو الحصار ، بسبب إلزامية استشارة رئيس المجلس الشعبي الوطني ، حسب المادة 97 من التعديل الدستوري 2020 ، والسبب الثاني أنه لا يمكن تمديد حالة الطوارئ والحصار ، إلا بموافقة البرلمان المنعقد بغرفتيه.

2- كما لا يمكن حل المجلس الشعبي الوطني عند تقرير رئيس الجمهورية الحالة الاستثنائية لنفس الأسباب ، وهي إلزامية استشارة رئيس المجلس الشعبي الوطني وتقرير الحالة الاستثنائية ، وموافقة غرفتي البرلمان للتمديد [1]، حسب المادة 98 من تعديل الدستوري 2020.

3- لا يمكن أيضا حل المجلس الشعبي الوطني في حال تقرير رئيس الجمهورية التعبئة العامة ، كون إلزامية الأخذ بالرأي الاستشاري لرئيس المجلس الشعبي الوطني() لتقرير التعبئة العامة المادة 99 من التعديل الدستوري 2020[2].

4- وكذا الحالة في حالة إعلان الحرب هو ملزم باستشارة رئيس المجلس الشعبي الوطني ، فهو بذلك لا يمكن أن يحل المجلس الشعبي الوطني ، حسب المادة 100 من التعديل الدستوري 2020.

5- نصت المادة 102 من التعديل الدستوري 2020 على : " يوقع رئيس الجمهورية اتفاقيات الهدنة ومعاهدات السلم .، يلتمس رئيس الجمهورية رأي المحكمة الدستورية بشأن الاتفاقيات المتعلقة بهما ، يعرض رئيس الجمهورية تلك الاتفاقيات فورا على كل غرفة من البرلمان لتوافق عليها صراحة"[3].

يستشف من نص المادة وجوب وجود المجلس الشعبي الوطني .

المطلب الثاني : المؤسسات الاستشارية المتخصصة.

الفرع الأول : المجلس الأعلى للقضاء كهيئة استشارية.

يعتبر المجلس الأعلى للقضاء كمؤسسة دستورية استشارية تساهم في بلورة التفاعل المؤسساتي فيما بين السلطة القضائية والسلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الجمهورية باعتباره رئيسه ، وباعتبار أن المجلس يقدم الرأي الاستشاري في حالات معينة ، تتعلق بممارسة رئيس الجمهورية لحق العفو حسب نص المادة 175 من التعديل الدستوري 2020 .كما يستشار المجلس الأعلى للقضاء في المسائل العامة المتعلقة بالتنظيم القضائي و بوضعية القضاة و تكوينهم وإعادة التكوين حسب نص المادة 35 من القانون العضوي 04-12 المتعلق بتشكيل المجلس الأعلى للقضاء وعمله و صلاحياته ، حيث نصت هذه الأخيرة على انه " يستشار المجلس الأعلى للقضاء في المسائل العامة المتعلقة بالتنظيم القضائي و بوضعية القضاة و تكوينهم وإعادة التكوين"[4].

---

[1]جمال أوشبر – نصر الدين حميدي ، المرجع السابق ، ص : 50.

[2]أنظر المادة 99 من التعديل الدستوري 2020 .

[3]جمال أوشبر – نصر الدين حميدي ، المرجع السابق ، ص : 51.

[4]سعيد معلق – بلقاسم مخلط ، المجلس الأعلى للقضاء : البنية الهيكلية والوظيفة الاستشارية ، مخبر التنمية الديمقراطية لحقوق الإنسان ، جامعة الشهيد زيان عاشور بالجلفة ، الجزائر ، مج : 07 ، ع:03 ، سنة 2021 ، ص : 1303.

فهو بذلك يسهر على ، السير الجيد للسلطة القضائية ، ورغم أن الاستشارة تبقى منقوصة إلا أننا نهدف إلى تبيان التنظيم القانوني للمجلس الأعلى للقضاء ، وعلاقته بالسلطة التنفيذية ، ومدى تأثير هذه العلاقة ، بالدور الاستشاري وكذا مجالات الاستشارة[1].

أولا : تشكيل ونظام سير المجلس الأعلى للقضاء .

من الضمانات التي قررها مبدأ استقلال القضاء لحماية القضاة إنشاء المجلس الأعلى للقضاء ، والذي هو عبارة عن جهاز يسهر على احترام القانون وعلى رقابة انضباط القضاة[2] .

ونصت المادة 181 من التعديل الدستوري 2020 " يقرر المجلس الأعلى للقضاء ، طبقا للشروط التي يحددها القانون ، تعيين القضاة ونقلهم ، و مسارهم الوظيفي . يتم التعيين في الوظائف القضائية النوعية بموجب مرسوم رئاسي بعد رأي مطابق للمجلس الأعلى للقضاء .يسهر على احترام أحكام القانون الأساسي للقضاء وعلى رقابة انضباط القضاة ، تحت رئاسة الرئيس الأول للمحكمة العليا"[3].

والمجلس الأعلى للقضاء في الجزائر يعد ذا تشكيل مختلط لأنه يتكون من بعض القضاة ، و أعضاء من خارج الجهاز القضائي ، و يضطلع بمهام متعددة تتمحور حول إدارة مركز القضاء ، وتقديم آراء استشارية إلى رئيس الجمهورية ووزير العدل في المواضيع المتعلقة بالعدالة[4] .

1- تشكيل المجلس الأعلى للقضاء .

1-1 التشكيل في الحالة العادية .

يحدد طرق انتخاب أعضاء المجلس الأعلى للقضاء وقواعد تنظيمه وعمله " طبقا لأحكام المادة 180 من الدستور[5] يرأس رئيس الجمهورية المجلس الذي يضم ستة وعشرين (26) عضوا .

يضم المجلس ، الرئيس الأول للمحكمة العليا نائبا للرئيس ، ورئيس مجلس الدولة ، و سبعة عشر (17) قاضيا ، يتم انتخابهم طبقا للكيفيات المحددة في أحكام المادتين 13 و 14 من هذا القانون العضوي حسب الحالة ، وستة (6)شخصيات بحكم كفاءتهم ، ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان."[6]

---

[1]سعيد معلق – بلقاسم مخلط ، المجلس الأعلى للقضاء : البنية الهيكلية والوظيفة الاستشارية ، المرجع السابق ، ص : 1304.

[2]جمال غريسي ، المجلس الأعلى للقضاء في الجزائر بين النصوص والواقع – دراسة قانونية تحليلية لتشكيلته ، نظام سيره وصلاحياته - ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي ، الجزائر ، مج : 09 ، ع 02 ، سنة 2018 ، ص : 52.

[3]أنظر: المادة 181 من التعديل الدستوري 2020 .

[4]جمال غريسي ، المجلس الأعلى للقضاء في الجزائر بين النصوص والواقع – دراسة قانونية تحليلية لتشكيلته ، نظام سيره وصلاحياته - ، المرجع السابق ، ص : 52.

[5]أنظر: المادة 180 من التعديل الدستوري 2020 .

[6]أنظر: القانون العضوي 22-12 المؤرخ في 27 ذي القعدة عام 1443 الموافق لـ 27 يونيو سنة 2022 ، الذي يحدد طرق انتخاب أعضاء المجلس الأعلى للقضاء وقواعد تنظيمه وعمله ، ج ر ، ع 44 ، سنة : 2022.

ونصت المادة 13 من هذا القانون العضوي على : " ينتخب القضاة الخمسة عشر (15) الأعضاء في المجلس من قبل زملائهم كما يأتي .

أ - ينتخب قضاة المحكمة العليا:

- ثلاثة (3) قضاة من المحكمة العليا من بينهم قاضيان اثنان (2) للحكم وقاص واحد (1) من النيابة العامة .

ب - ينتخب قضاة مجلس الدولة:

- ثلاثة (3) قضاة من مجلس الدولة من بينهم قاضيان اثنان (2) للحكم ومحافظ دولة (1).

ج - ينتخب قضاة المجالس القضائية:

- ثلاثة (3) قضاة من المجالس القضائية من بينهم قاضيان اثنان (2) للحكم وقاض واحد (1) من النيابة العامة.

د- ينتخب الجهات القضائية الإدارية :

- ثلاثة (3) قضاة من الجهات القضائية الإدارية غير مجلس الدولة ، من بينهم قاضيان اثنان (2) للحكم ومحافظ دولة.

ه- ينتخب قضاة المحاكم :

- ثلاثة (3) قضاة من المحاكم التابعة للنظام القضائي العادي ، من بينهم قاضيان اثنان (2) للحكم وقاض واحد (1) من النيابة العامة[1].

ونصت المادة 14 من نفس القانون العضوي : " ينتخب أعضاء المجلس الوطني والمكتب التنفيذي ورؤساء الفروع النقابية للتشكيل النقابي للقضاة من بينهم قاضيان اثنان (2)" [2].

2-1 التشكيلة في الحالة التأديبية (الهيئة التأديبية).

بغرض ضمان محاكمة عادلة للقاضي جعل المشرع تشكيلة الهيئة التأديبية مختلفة عن تشكيلة المجلس الأعلى للقضاء في الحالة العادية حيث تتمثل في :

- الرئيس الأول للمحكمة العليا رئيسا.
- الممثل القانوني لوزير العدل.
- المدير المكلف بتسيير سلك القضاة بوزارة العدل.
- القضاة السبعة عشر (17) الأعضاء بالمجلس الأعلى للقضاء.
- القاضي رئيس أمانة المجلس الأعلى للقضاء.

وبذلك لايكون رئيس الجمهورية رئيسا للمجلس الأعلى للقضاء في حال انعقاده كهيئة تأديبية، وكذلك[3]

[1] أنظر: المادة 13 من القانون العضوي 22-12 .

[2] أنظر: المادة 14 من القانون العضوي 22-12 .

[3] جمال غريسي ، ، المرجع السابق ، ص : 56.

وزير العدل كونه هو من يباشر الدعوى التأديبية بشخصه أو ممثل عنه من بين أعضاء الإدارة المركزية الوزارة والذي يشارك في المناقشات ولا يحضر المداولات ، ونفس الأمر بالنسبة للمدير المكلف بتسيير سلك القضاة بوزارة العدل ، فحضوره يقتصر على المناقشات دون المداولات[1].

2- نظام وسير المجلس الأعلى للقضاء :

طبقا للقانون العضوي في بابه الثالث حدد تنظيم المجلس وعمله .

1-2 - تنظيم المجلس الأعلى للقضاء :

نصت المادة 40 : " يضم المجلس كتبا دائما ، وأمانة عامة ومديريات يحدد عددها ومهامها عن طريق التنظيم[2].

المادة 41 : " ينتخب المجلس في أول جلسة له من بين أعضائه القضاة مكتبا دائما يتألف من ثمانية (8) أعضاء.

- يرأس نائب رئيس المجلس المكتب الدائم.
- يستمر أعضاء المكتب الدائم في تأدية مهامهم إلى نهاية عهدتهم.
- يتفرغ أعضاء المكتب الدائم لممارسة عهدتهم ، ويوضعون بقوة القانون في وضعية خدمة ، ولا يجوز لهم ممارسة أي نشاط مهني آخر باستثناء مهنة التدريس بعد ترخيص من نائب رئيس المجلس.
- وفي حالة شغور ومنصب في المكتب الدائم ، ينتخب المجلس عضوا مستخلفا في أول دورة بعد معاينة المكتب حالة الشغور.
- يعد المكتب الدائم مشروع مدونة سلوك عضو المجلس ويعرضه على مصادقة المجلس وفقا للأحكام المنصوص عليها في نظامه الداخلي[3].

المادة 42: " توضع تحت تصرف المجلس أمانة عامة.

- يعين الأمين العام للمجلس بموجب مرسوم رئاسي من بين القضاة المنتمين إلى المجموعة الثانية من الرتبة الأولى ، على الأقل ، ويوضع في وضعية خدمة.
- علاوة على المرتب المرتبط بوظيفته ، يتقاضى الأمين العام للمجلس التعويض الخاص المنصوص عليه في المادة 47 من هذا القانون العضوي.
- يعد الأمين العام للمجلس الآمر بالصرف لميزانية المجلس[4].

2-2 عمل المجلس الأعلى للقضاء:

---

[1]جمال غريسي ، المرجع السابق ، ص : 56.

[2]أنظر: المادة 40 من القانون العضوي 22-12 .

[3]أنظر: المادة 41 من القانون العضوي 22-12 .

[4]أنظر :المادة 42 من القانون العضوي 22-12 .

لقد نصت المادة 43 : " يجتمع المجس في دورة عادية كل ثلاثة أشهر على الأقل بناءا على استدعاء من رئيسه.

كما يمكن أن يجتمع المجلس في دورات استثنائية بناءا على استدعاء من رئيسه تلقائيا أو بناءا على طلب ثلثي (3/2) أعضائه"[1].

المادة 44 : " يضبط رئيس المجلس أو نائبه جدول أعمال الدورات بعد تحضيره بالاشتراك مع المكتب الدائم ، وفقا لأحكام النظام الداخلي للمجلس ، ويبلغ إلى جميع الأعضاء بكل الطرق وبما ذلك الطريق الإلكتروني "[2].

المادة 45 : "لا تصح مداولات المجلس إلا بحضور ثلثي (3/2) أعشائه على الأقل "[3].

المادة 46 : " تتخذ قرارات المجلس بأغلبية الأصوات وفي حالة تساوي عدد الأصوات يرجح صوت الرئيس"[4].

ولقد أقر القانون العضوي 22-2 مواد لحماية استقلال القاضي المادة 47 ، 48 و49 ، وبذلك قد حمى القاضي من المساس بحريته وبين الإجراءات المتخذة[5].

كما أنه بين طريقة دراسة ومتابعة تعيين القضاة ونقلهم وترتيبهم من خلال نصوص المواد 50 ، 51 و52 .

أما في مجال رقابة انضباط القضاة فقد أولى المشرع أهمية قصوى من خلال اختلاف التشكيلة التأديبية عن التشكيلة العادية للمجلس ، ونظم ذلك في المواد 53 ، 54 ، 55 ، 56 ، 57 ، 58 ، 59 ، 60 ، 61 ، 62 ، 63 ، 64 ، 65 ، 66 ، 67 و68 ، فقد بين التشكيل وطرق الإخطار والتبليغ والجهة المخولة لذلك ، والمدة القانونية للتحقيقات التي وجب أن لا تتجاوز أربعة (4) أشهر إذا كان القاضي موقوفا تحفظيا ، وثمانية (8) أشهر للقاضي غير الموقوف[6].

وكذا سير التحقيق ومداولات الجلسة ، على أن تكون العقوبات المسلطة على القاضي من العقوبات المنصوص عليها في القانون العضوي المتضمن القانون الأساسي للقضاء.

---

[1]أنظر: المادة 43 من القانون العضوي 22-12 .

[2]أنظر: المادة 44 من القانون العضوي 22-12 .

[3]أنظر: المادة 45 من القانون العضوي 22-12 .

[4]أنظر: المادة 46 من القانون العضوي 22-12 .

[5]أنظر: المواد 47 و 48 و 49 من القانون العضوي 22-12 .

[6]أنظر: المواد 53 و 54 و 55 و 56 و 57 و 58 و59 و 60 و 61 و62 و 63 و 64 و 65 و 66 و 67 و68 من القانون العضوي 22-12 .

و قرارات المجلس في تشكيلته التأديبية تكون قابلة للطعن بالنقض أمام مجلس الدولة المادة 67 من القانون العضوي 22-12 ، وتتقادم الدعوى بمرور ثلاثة (3) سنوات من تاريخ ارتكاب الوقائع المادة 68 من نفس القانون العضوي[1].

أما الصلاحيات الأخرى فقد نص عليها في المواد 69 ، 70 ، 71 ، 72 و73 من نفس القانون[2].

- إعداد النظام الداخلي ويصادق عليه بمداولة تنشر في الجريدة الرسمية المادة 69.
- إعداد تقرير سنوي حول نشاطه ، يرفعه إلى رئيس الجمهورية المادة 70.
- إعداد نشرية خاصة بنشاطه ، توزع على الجهات القضائية وتنشر في الموقع الإلكتروني المادة 71.
- يعد المجلس ويصادق على مدونة أخلاقيات مهنة القضاة بموجب مداولة وتنشر في الجريدة الرسمية المادة 72.
- يستشار المجلس حول المسائل العامة المتعلقة بالتنظيم القضائي
- يسهر على التكوين المستمر والتكوين المتخصص للقضاة وتجديد مداركهم .
- يصادق على مشروع ميزانيته.
- يبدي المجلس آراء واقتراحات وتوصيات حول المسائل التي تندرج في إطار صلاحياته المادة 73.

ثانيا : مظاهر إبداء الرأي الإست شاري للمجلس الأعلى للقضاء.

1- الدور الاستشاري للمجلس الأعلى للقضاء استنادا لنص المادة 182 من التعديل الدستوري 2020.

تنص المادة 182 من التعديل الدستوري 2020 : " يبدي المجلس الأعلى للقضاء رأيا استشاريا قبليا في ممارسة رئيس الجمهورية حق العفو "[3].

يستخلص من نص المادة أنها تمنح لرئيس الجمهورية حق العفو باعتباره القاضي الأول للبلاد ، وبذلك يمكنه التدخل في اختصاصات السلطة القضائية بإزالة عمل قام به القضاة ، أي إزالة العقوبة عن الجاني بعد صدور قرار قضائي نهائي ، والصياغة الواردة في الدستور ، تفيد بأن رئيس الجمهورية يملك السلطة التقديرية في ممارسة حق العفو بأوجهه المتعددة ، وعلى أي محكوم عليه ومهما كانت طبيعة العقوبة ، فضلا على أن رئيس الجمهورية غير مقيد من حيث اللجوء إلى حق العفو ، وإن كانت القاعدة العرفية قد استقرت على أن يكون العفو بمناسبة وطنية أ دينية.

وإذا كان العفو مخول للرئيس فإنه يشترط لممارسته استشارة المجلس الأعلى للقضاء مسبقا[4].

---

[1]أنظر: المادتين 67 و68 من القانون العضوي 22-12 .

[2]أنظر: المواد 69 و 70 و 71 و 72 و 73 من القانون العضوي 22-12 .

[3]أنظر: المادة 182 من التعديل الدستوري 2020 .

[4]سعيد معلق ، المؤسسات الاستشارية في ظل التعديل الدستوري لسنة 2016 ، المرجع السابق ، ص : 107.

1-1- فعالية الرأي الاستشاري للمجلس الأعلى للقضاء استنادا لنص المادة 182 من التعديل الدستوري 2020:

من خلال الوظيفة الاستشارية للمجلس الأعلى للقضاء في حق العفو فهي استشارة رئيس الجمهورية يطلبها قبل إصدار العفو الرئاسي ، وهو رأي واجب الحصول عليه ، لكنه غير مقيد له ، إذ يجوز لرئيس الجمهورية أن يتخطاه ويخالفه وبذلك هي غير ملزم للأخذ به ، وهذا من شأنه أن يؤثر على استقلالية القضاء ويشكل تدخل من رئيس الجمهورية في اختصاص السلطة القضائية ويؤثر على مبدأ الفصل بين السلطات ، كما أن منح حق إصدار العفو من شأنه الانتقاص من الثقة التي تحظى بها الأحكام القضائية.

2- الدور الاستشاري للمجلس الأعلى للقضاء استنادا لنص المادة 73 من القانون العضوي 22-12:

والتي نصت على مايلي :يستشار المجلس حول المسائل العامة المتعلقة بالتنظيم القضائي.

الفقرة الأخيرة : يبدي المجلس آراء واقتراحات وتوصيات حول المسائل التي تندرج في إطار صلاحياته[1].

يستخلص من نص المادة 73 سالفة الذكر ، أنه يستشار المجلس الأعلى للقضاء في المسائل المتعلقة بالتنظيم القضائي وكذا مختلف المسائل التي تمس القضاة.

فالتنظيم القضائي يشمل مجموعة القواعد القانونية المنظمة للسلطة القضائية بشكل عام ، والمتعلقة بالجهات القضائية على اختلاف أنواعها ودرجاتها ، وكذلك الشروط المتعلقة بتعيين القضاة ونظام انضباطهم ، إلى جانب القواعد القانونية المتعلقة بمعاوني القضاء من محامين ومحضرين وخبراء وغيرهم.

كما يختص المجلس الأعلى للقضاء بمتابعة وضعية القضاة[2] .

الفرع الثاني : المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

لقد أثرت التحولات السياسية وطبيعة النظام السياسي في الجزائر على وجود وإلغاء وإعادة بعث العديد من الهيئات ، ومن بينها نجد المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الذي يختص بالقضايا المتعلقة بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للدولة.

فقد حظي هذا المجلس منذ الاستقلال باهتمام السلطة العامة للدولة نظرا لأهميته ، فإلى جانب تزايد الطلب الاجتماعي ومحدودية الموارد المخصصة لها ، والتي تتطلب وضع سياسات أكثر ملاءمة ، مما يتوافق واحتياجات المجتمع في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ، والمساهمة في تحقيق التنمية وتوطيد علاقة الحكومة بالمواطن[3].

أولا: تنظيم المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

---

[1]سعيد معلق – بلقاسم مخلط ، المرجع السابق ، ص : 1309.

[2]سعيد معلق – بلقاسم مخلط ، المرجع السابق ، ص : 1311.

[3]سامي مريخي – نصر الدين معمري ، أثر التعديل الدستوري لسنة 2020 على تطور المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ، مجلة ايليزا للبحوث والدراسات ، المركز الجامعي باليزي ، الجزائر ، مج : 07 ، ع 01 ، سنة 2022 ، ص : 97.

لقد جاء التعديل الدستوري 2020 بإعادة تنظيم تشكيلة المجلس[1]، ومن خلال المرسوم الرئاسي 21-37 المتضمن تشكيلة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ، وسنتطرق إلى العضوية والنظام القانوني لعضو المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وآليات إخطاره[2].

1- التشكيلة البشرية للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

1-1- العضوية في المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

لقد حدد المشرع الجزائري عدد أعضاء المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بمائتي عضو (200) حسب المادة 08 من المرسوم الرئاسي 21-37 : " يتشكل المجلس من أعضاء وممثلين أو مؤهلين تابعين للمجالات المنصوص عليها في المادة 03 أعلاه.

يتكون المجلس من مائتي عضو (200) يتوزعون على النحو الآتي :

- خمسة وسبعون (75) عضوا بعنوان القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- ستون (60) عصوا بعنوان المجتمع المدني.
- عشرون (20) عضوا بعنوان الشخصيات المؤهلة ، يتم تعيينها للاعتبار الشخصي.
- خمسة وأربعون (45) عضوا بعنوان إدارات ومؤسسات الدولة[3].
- هذا التفصيل والتوزيع في عدد الأعضاء للمجلس عل مختف المجالات المنصوص عليها في المادة 3 من نفس المرسوم الرئاسي ، أضاف توزيع داخل نفس المجال من خلال المادتين 11و12[4]

حيث نصت المادة 11 على ما يلي: " يتم اقتراح أعضاء المجلس الممثلين للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من قبل مفوضيهم أو عندما يكون تمثيلهم مؤكدا حسب الحالة ، من قبل جمعية (اتهم) أو منظمة (اتهم) المهنية أو النقابية حسب الكيفيات الآتية :

- عشرون (20) ممثلا عن العمال الأجراء .
- ثمانية (8) ممثلين عن كل من الشركات الكبرى والمؤسسات العمومية الكبرى ، بممثل واحد عن كل شركة أو مؤسسة : سوناطراك ، سونلغاز ، اتصالات الجزائر ، بريد الجزائر ، الجزائرية للمياه ، وكالة تسير الطرق السيارة ، الشركة الوطنية للنقل بالسكة الحديدية ، المركز الوطني للسجل التجاري.
- خمسة عشر (15) ممثلا عن أرباب العمل[5].

---

[1]أنظر: المادتين 209 و210 من التعديل الدستوري 2020 .

[2]أنظر: المرسوم الرئاسي 21-37 المؤرخ 06 جانفي سنة 2021 ، يتضمن تشكيلة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وسيره ، ج ر ، ع 03 ، سنة 2021 .

[3]أنظر: المادة 8 من المرسوم الرئاسي 21-37 .

[4]أنظر: المادتين 11 و 12 من المرسوم الرئاسي 21-37 .

[5]أنظر: المادة 11 من المرسوم الرئاسي 21-37 .

- ستة (6) ممثلين عن أصحاب المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات المصغرة والشركات الناشئة.
- أربعة (4) ممثلين عن القطاع الفلاحي .
- ممثل (1) عن قطاع الموارد المائية.
- ممثل (1) عن قطاع الصيد البحري والموارد الصيدية.
- خمسة (5) ممثلين عن الإطارات المسيرة للمؤسسات التربوية (3) ، الجامعية (1) و التكوين المهني (1).
- ثمانية (8) ممثلين عن المهن الحرة ، بممثل عن كل مهنة : موثق ، محام ، محضر قضائي ، مهندس معماري ، خبير محاسب ، طبيب ، صيدلي ، طبيب بيطري.
- سبعة (7) ممثلين عن الجالية الجزائرية المقيمة في الخارج "[1].

هذا التوزيع خاص بالخمسة وسبعون (75) عضوا بعنوان القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية .

ونصت المادة 12 : " يتوزع ممثلو المجتمع المدني حسب مجالات الاهتمام على النحو الآتي :

- ثمانية (8) ممثلين عن الجمعيات ذات الطابع الاقتصادي وحماية المستهلك.
- سبعة (7) ممثلين عن جمعيات ذوي الاحتياجات الخاصة.
- ستة (6) ممثلين عن الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي.
- ممثلين (2) عن جمعيات الطفولة.
- ستة (6) ممثلين عن الجمعيات التي تنشط من أجل الحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة.
- ستة (6)ممثلين عن جمعيات الشباب.
- أربعة (4) ممثلين عن الجمعيات النسوية.
- ثلاثة (3) ممثلين عن الجمعيات الطلابية.
- خمسة (5) ممثلين عن جمعيات الأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين الاستشفائيين الجامعيين.
- ثلاثة (3) ممثلين عن الجمعيات ذات الطابع الديني.
- ثلاثة (3) ممثلين عن الجمعيات الرياضية.
- أربعة (4) ممثلين عن لجان الأحياء[2].

2-1- إجراءات تعيين رئيس المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

بالنسبة لرئيس المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي فنصت المادة 07 من المرسوم الرئاسي رقم 21-37 على أنه " يعين رئيس الجمهورية رئيس المجلس بموجب مرسوم رئاسي وتنتهي مهامه حسب الأشكال نفسها "[3].

---

[1] أنظر :المادة 11 من المرسوم الرئاسي 21-37 .

[2] أنظر: المادة 12 من المرسوم الرئاسي 21-37 .

[3] أنظر: المادة 07 من المرسوم الرئاسي 21-37 .

نستنتج مما سبق أن هناك علاقة تربط بين السلطة التنفيذية ورئيس المجلس ، حيث تظهر جليا من خلال احتكار رئيس الجمهورية لسلطة تعيين رئيسه ، وهو ما يؤثر على استقلالية المجلس[1].

2- النظام القانوني لإخطار المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وقواعد عمله وسيره.

رغم أن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أنشئ بجانب المؤسسات الاستشارية الأخرى لإعطاء الرأي والمشورة للسلطات العمومية في مجالات تدخل ضمن اختصاصه كدور أساسي إلا أنه بتلك الآراء ساهم على إعداد القرارات النهائية في المجال الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ، ولو بجزء بسيط وتبعا لذلك يخضع عمل المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إلى الإخطار ، ويكون هذا الأخير ذاتيا أو من طرف سلطات محددة قانونا[2].

2-1- سلطة إخطار المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

نصت المادة 4 من المرسوم الرئاسي 21-37 على أنه : " يخطر رئيس الجمهورية المجلس حول كل رأي أو دراسة أو مشروع قانون أو نص تنظيمي ذي طابع اقتصادي واجتماعي وبيئي.

كما يمكن الوزير الأول أن يخطر المجلس للغايات نفسها.

ويمكن المجلس أيضا المبادرة بإبداء آراء أو صياغة اقتراحات أو إعداد كل الدراسات أو التقارير المتعلقة بمسائل تندرج ضمن مهامه ، وتقديمها إلى رئيس الجمهورية أو الوزير الأول"[3].

نستخلص من خلال نص المادة أن المجلس يخطر من قبل رئيس الجمهورية أو الوزير الأول فقط ، ما يعكس هيمنة السلطة التنفيذية على الإخطار وآلية تحريك الرأي الاستشاري ، دون إشراك البرلمان في ذلك[4] .

كما يمكن أن يكون الإخطار ذاتيا عن طريق المبادرة بإبداء آراء أو صياغة اقتراحات أو إعداد كل الدراسات والتقارير المتعلقة بمسائل تندرج ضمن مهامه وتقديمها إلى رئيس الجمهورية أو الوزير الأول[5].

2-2- التنظيم الهيكلي والقانوني لعمل المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

يتم تسيير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عن طريق هياكل ينظمها النظام الداخلي للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في مادته 44 ، طبقا لأحكام المادتين 34 و47 من المرسوم الرئاسي رقم 21-37 المؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1442 الموافق 6 جانفي سنة 2021 والمذكور أعلاه ، تتشكل أجهزة المجلس من :

- الرئيس.
- الجمعية العامة.

---

[1] سامي مريخي – نصر الدين معمري ، المرجع السابق ، ص : 104.

[2] سامي مريخي – نصر الدين معمري ، المرجع السابق ، ص : 106.

[3] أنظر المادة 4 من المرسوم الرئاسي 21-37 ، المرجع السابق.

[4] سامي مريخي – نصر الدين معمري ، ص : 107.

[5] أنظر: الفقرة الثالثة من المادة 4 من المرسوم الرئاسي 21-37 .

- المكتب.
- اللجان الدائمة.

ويمكن المجلس ، عند الحاجة إنشاء هياكل دعم أخرى تتمثل في اللجان الفرعية واللجان الخاصة والمراصد الموضوعاتية ، وفق الإجراءات والتدابير المنصوص عليها في هذا النظام الداخلي "[1].

أ- الرئيس :

المادة 45 : " زيادة على صلاحيات رئيس المجلس المنصوص عليها في المادة 36 من المرسوم الرئاسي رقم 21-37 المؤرخ في 22 جمادى الأول عام 1442 الموافق 6 جانفي سنة 2021 والمذكور أعلاه يتولى رئيس المجلس ما يأتي :

- استدعاء أعضاء المجلس للاجتماع في الجمعية العامة وفي دوراتها العادية أو غير عادية .
- استدعاء أعضاء مكتب المجلس للاجتماع.
- إعداد وإمضاء المقررات الداخلية وبصفة خاصة مقررات توزيع المهام على أعضاء المجلس وتحديد مهام نائب الرئيس ومقرر تعيين الشخصيات المشاركة ، وقائمة الأشخاص و/أو الخبراء الذين يستعين بهم المجلس.
- تنفيذ مقررات اللجنة الخاصة المكلفة بقواعد الانضباط.
- إبرام العقود والاتفاقيات المتعلقة خصوصا بالاستعانة بالشخصيات المشاركـــــــة و/أو الخبراء.
- إصدار وتوقيع عقوبة التنبيه[2].

ب- الجمعية العامة :

يجتمع المجلس في دورات عادية ودورات استثنائية وهذا محدد قانونا[3] ، بموجب نص المادة 40 من المرسوم الرئاسي 21-37.

"تجتمع الجمعية العامة في دورة عادية أربع (4) مرات في السنة بناءا على استدعاء من رئيسها.

ويمكن للجمعية العامة أن تجتمع في دورات غير عادية بناءا على استدعاء من الرئيس أو بناءا على[4] طلب ثلثي (3/2) أعضائها.

المادة 37 :" تكلف الجمعية العامة التي يرأسها رئيس المجلس وتتكون من الأعضاء المذكورين في المادة 8 أعلاه بما يأتي :

---

[1] النظام الداخلي للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المصادق عليه في الجمعية العامة بتاريخ يومي 28 و29 سبتمبر 2021 ، والموافق عليه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 22-151 المؤرخ في 10 رمضان عام 1443 الموافق 11 ابريل سنة 2022.

[2] أنظر: المادة 45 من النظام الداخلي للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي .

[3] جمال أوشبر – نصر الدين حميدي ،المرجع السابق ، ص : 82.

[4] أنظر: المادة 40 من المرسوم الرئاسي 21-37 .

- دراسة مشروعي النظام الداخلي وميثاق أخلاقيات وأدبيات المهنة المقترحين من مكتب المجلس والمصادقة عليهما.
- دراسة برنامج نشاطها والمصادقة عليه.
- دراسة تقارير اللجان الدائمة والمصادقة عليها..
- دراسة التقرير السنوي لنشاط المجلس والمصادقة عليه.
- دراسة جميع التقارير والتوصيات والآراء والدراسات.
- انتخاب أعضاء اللجان الدائمة"[1].

المادة 38 :" لا تصح مداولات الجمعية العامة إلا بحضور أغلبية أعضائها وفي حالة عدم اكتمال النصاب القانوني ، يستدعي رئيس المجلس إلى انعقاد جلسة عامة جديدة خلال فترة لا تتعدى خمسة عشر (15) يوما ، وتصح المداولات عندئذ مهما يكن عدد الأعضاء الحاضرين[2].

المادة 39 :" تتم المصادقة على مختلف وثائق المجلس في جلسة عامة بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين وفي حالة تعادل الأصوات ، يكون صوت رئيس المجلس مرجحا.

حق الانتخاب شخصي لا يجوز تفويضه.

يجب أن تذكر في توصيات وآراء وتقارير ودراسات المجلس مواقف و/أو تحفظات مختلف الأطراف إن وجدت ، ولاسيما وجهات نظر الأقلية[3].

ت- المكتب :

نصت المادة 41 : " يتكون مكتب المجلس الذي يرأسه رئيس المجلس من :

- رؤساء اللجان السبعة المذكورة في المادة 44 أدناه.
- ثلاثة (3) ممثلين عن الشخصيات المؤهلة للاعتبار الشخصي المذكورة في المادة 8 أعلاه ، يختارهم مكتب المجلس.

يتمتع أعضاء المكتب بعضويتهم في المكتب خلال عهدة كل منهم"[4].

المادة 42 :" يكلف المكتب بما يأتي :

- إعداد مشروعي النظام الداخلي للمجلس وميثاق أخلاقيات وأدبيات المهنة وعرضهما على الجمعية العامة[5].
- تنسيق ومتابعة أنشطة اللجان المختلفة.
- إعداد التقرير السنوي وعرضه على الجمعية العامة.

---

[1] أنظر: المادة 37 من المرسوم الرئاسي 21-37 .

[2] أنظر: المادة 38 من المرسوم الرئاسي 21-37 .

[3] أنظر: المادة 39 من المرسوم الرئاسي 21-37 .

[4] أنظر: المادة 41 من المرسوم الرئاسي 21-37 .

[5] أنظر: المادة 42 من المرسوم الرئاسي 21-37 .

- تعيين لجنة دائمة أو أكثر لإعداد آراء أو تقارير أو توصيات .
- تنظيم مسعى الوفاق والتصالح الواردة من رئيس الجمهورية أو من الحكومة.
- بحث جدوى اقتراح مسعى التوفيق والتصالح من المجلس ، في إطار الحفاظ على المصلحة العامة والأمن العمومي وكذا استمرارية الخدمة العمومية ، لأطراف المعنية أثناء النزاعات الاجتماعية ، وإعلام الحكومة بذلك[1].

المادة 43 : ينتخب أعضاء المكتب من بينهم نائب للرئيس.

يتولى الأمين العام للمجلس أو ممثله أمانة اجتماعات مكتب المجلس[2].

ث- اللجان الدائمة:

نصت المادة 44 : "ينشئ المجلس سبع (7) لجان دائمة :

- لجنة الكفاءات والرأسمال البشري والتحول الرقمي.
- لجنة المنافسة والضبط والاقتصاد العالمي.
- لجنة الديموغرافية والصحة والأقاليم.
- لجنة البيئة والانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة.
- لجنة الحوكمة المالية والسياسات الاقتصادية.
- لجنة المسارات الديمقراطية والمشاركة المواطنية.
- لجنة الجزائريين المقيمين في الخارج.

تحدد كيفيات انتخاب الأعضاء ضمن اللجان في النظام الداخلي للمجلس[3].

وحددت المادة 45 من المرسوم الرئاسي 21-37 تشكيلة كل لجنة[4]، وبينت المادة 46 عمل اللجنة : " تقوم اللجان ، كل فيما يخصها ، بإعداد تقييمات وتقارير ودراسات حول المسائل والإشكاليات الموكلة إليها من المكتب ، وإصدار آراء حول برامج الحكومة وأعمالها الحالية والمبرمجة ، تكون مصحوبة بمقترحات وتوصيات[5].

ثانيا : تقييم الدور الاستشاري للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ومظاهره.

1- استشارة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

---

(1)أنظر: المادة 42 من المرسوم الرئاسي 21-37 .

(2) أنظر: المادة 43 من المرسوم الرئاسي 21-37 .

(3) أنظر :المادة 44 من المرسوم الرئاسي 21-37 .

(4) أنظر: المادة 45 من المرسوم الرئاسي 21-37 .

(5) أنظر: المادة 46 من المرسوم الرئاسي 21-37 .

تعتبر استشارة رئيس الجمهورية والوزير الأول للمجلس اختيارية وليست إلزامية ، حتى أن المشرع الجزائري لم يحدد مواضيع معينة تكون فيها الاستشارة إلزامية ، بالرجوع لنص المادة 4 من المرسوم الرئاسي 21-37 فإن الإخطار غير إلزامي ، فللسلطة التنفيذية سلطة تقديرية واسعة[1].

2- مظاهر الدور الاستشاري للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

2-1- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

يقوم المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بتبليغ الحكومة بكل مسألة تتعلق بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للبلاد ، فيقدم لها التقارير المناسبة لذلك بطلب من الحكومة أو بتلقاء نفسه.

ويعتبر الرأي الذي قدمه المجلس بخصوص إستراتيجية الجزائر 2013 من أهم ما قدمه المجلس خلال هذه الألفية ، حيث تلقى إخطارا من قبل الحكومة في 14-01-2009 بشأن إبداء الرأي حول الملف المتعلق بالإستراتيجية والذي يتناول تطبيق برنامج سير عمل بغرض تهيئة الجزائر إلى مجتمع المعلوماتية والاقتصاد الرقمي خلال خمسة (5) سنوات[2].

2-2 دور المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في إعداد التقارير .

لعب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي منذ إنشائه دورا هاما منها التقارير المتعلقة بالأسعار والأجور 1969 ، والمتعلقة بالمؤسسات العامة للبلاد سنة 1970 ، مناقشة المخطط الرباعي (1970-1974) ، الاهتمام بمشروع الثورة الزراعية ، التنمية البشرية 2007.

وقدم المجلس في 2020 دراسة تتضمن عملية تعاونية واستشارية لظهور نظام معلومات إحصائية وطني موثوق به وذو مصداقية في اتخاذ القرار[3].

2-3- دور المجلس في تقديم التوصيات والمشاورات السياسية.

فقد قام المجلس بعدة مشاورات بين مختلف الأطياف والفئات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية باعتباره هيئة استشارية.

---

(1) سامي مريخي – نصر الدين معمري ، المرجع السابق ، ص : 108.

(2) سامي مريخي – نصر الدين معمري ، المرجع السابق ، ص : 109.

(3) سامي مريخي – نصر الدين معمري ، المرجع السابق ، ص - ص : 110 - 111.

على إثرها قدم مختلف التوصيات من بينها المتعلقة بالتنمية وتطلعات المواطنين 2011.

أما التوصيات المقدمة سنة 2020 فتمثلت في خمسة وعشرين (25) توصية لبناء إستراتيجية وطنية لتنفيذ مخطط انتقال الطاقة ونموذج الاستهلاك الطاقوي في الجزائر.

كل هذا ويبقى المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي كغيره من المؤسسات الاستشارية الأخرى في الجزائر لا تأخذ الاستشارة فيه صورة الإلزام ، فما يقدمه من آراء وتوصيات ليست ملزمة للجهة التي يطلبها ، وهذا يؤدي إلى التقليص من فعالية هذا المجلس رغم دوره المتنوع والفعال[1].

خلاصة القول أنه في التعديل الدستوري الأخير لسنة 2020 أكد على مجموعة من المؤسسات الرقابية التي لها مهام استشارية مع العلم أنه كانت موجودة في دستور 2016، نجد أنه أدخلت عليها بعض التعديلات في المواد التي تنظمها ، وهذا ما نجده في التعديل الأخير حيث أصبح المجلس الدستوري ما يسمى بالمحكمة الدستورية، ولكن ما يعاب على هذه المؤسسات هو أن آرائها غير ملزمة وهو ما ينقص من قيمة فعالية ودور وأهمية هذه المؤسسات الاستشارية بالرغم من أن النظام القانوني الجزائري تبنى العديد من الهيئات الاستشارية.

(1)- سامي مريخي – نصر الدين معمري ، المرجع السابق ، ص : 112.

الفصل الثاني: دور وتفعيل المؤسسات الدستورية الاستشارية الحديثة

المبحث الأول: الهيئات الاستشارية المستحدثة قبل التعديل الدستوري 2020

المبحث الثاني: الهيئات الاستشارية المستحدثة بموجب التعديل الدستوري 2020

الفصل الثاني: دور وتفعيل المؤسسات الدستورية الاستشارية الحديثة

يشكل التعديل الدستوري الأخير لسنة 2020 قفزة نوعية في تاريخ المؤسسات الاستشارية وذلك من خلال إدراجها واحتوائها الكلي، حيث نجد أن التعديل الأخير عزز مكانة المؤسسات الاستشارية وما لها من دور وفعالية في المجتمع ، وعزز التعديل الدستوري القيمة المعيارية لكل مؤسسة وذلك من خلال تحديد مهامها حتى لا تترك للتقديرات أو الاختلالات، والمؤسسات الاستشارية من خلال الدستور أكد هذا الأخير على دورها وإسهاماتها في صناعة القرار مع اقتراح الحلول والبدائل المناسبة لمعالجة مختلف المشكلات التي قد تواجهها، والوظيفة الاستشارية لها دور كبير في توجيه القرارات وتطويرها وتنميتها وترشيدها على نحو أفضل وذلك على مختلف المؤسسات السياسية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية .

جاء في التعديل الدستوري لسنة 2020 ليبقي على هيئات كرستها الدساتير والقوانين السابقة المتمثلة في المجلس الأعلى للأمن، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الأعلى للشباب والمجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات، واستحداث هيئات جديدة لم تذكر في الدساتير السابقة كالمرصد الوطني للمجتمع المدني والأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيات ، كل هذا الكم من الهيئات الاستشارية إن دل على شيء فهو يدل على مبدأ المشاركة في صنع السياسة العامة للدولة وبناء مؤسساتها واتخاذ القرار في إطار المساهمة والمشاركة لكل المواطنين وهو ما أكده المؤسس الدستوري في نص الديباجة من التعديل الدستوري لسنة 2020.

المبحث الأول: الهيئات الاستشارية قبل التعديل الدستوري 2020

يعد التعديل الدستوري لسنة 2020 على أنه أبقى على المجلس الأعلى للأمن ، وكرس المجلس الأعلى للشباب من خلال نص المادتين 214-215، والمجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات من خلال المادتين 216-217، أما الشيء الجديد والمستحدث من خلال التعديل الدستوري لسنة 2020 إضافة مجلسين المتمثلين في: المرصد المدني للمجتمع المدني ، الأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيا، وكلاهما يوضعا لدى رئيس الجمهورية، وهذا ما سوف نتطرق إليه بالتفصيل من خلال التنظيم القانوني والبشري إضافة إلى طبيعة الرأي الاستشاري لكل هيئة.

المطلب الأول: المجلس الأعلى للأمن

يعتبر المجلس الأعلى للأمن هيئة استشارية توضع لدى رئيس الجمهورية وتؤسس من طرفه[1] من أجل تقييم وتقديم الآراء الاستشارية لهذا الأخير بشأن كل القضايا المتعلقة بالأمن الوطني وقد كرستها الدساتير المتعاقبة، حيث كرسها دستور 1976 [2]في الفصل الثاني بعنوان "الوظيفة التنفيذية"[3] وفي دستور 1989 ضمن الفصل الثاني بعنوان "المؤسسات الاستشارية"[4] وأبقى عليها دستور 1996[5]، وسار على نفس النهج التعديل الدستوري لسنة 2016 حيث كرسه في الفصل الثالث تحت عنوان المؤسسات الاستشارية من الباب الثالث بعنوان"الرقابة ومراقبة الانتخابات والمؤسسات الاستشارية"[6]، كما كرسه التعديل الدستوري الأخير لسنة 2020 في الباب الخامس تحت نفس الاسم[7]، وتم تكريس المجلس الأعلى للأمن بموجب المادة 208 من الدستور تنص على : "يرأس رئيس الجمهورية المجلس الأعلى للأمن"

يقدم المجلس الأعلى للأمن لرئيس الجمهورية آراء في المسائل المتعلقة بالأمن الوطني، يحدد رئيس الجمهورية كيفيات تنظيم المجلس الأعلى للأمن وسيره، والمجلس يخضع في تنظيمه للمرسوم

---

[1] منصوري لخضاري، السياسية الأمنية الجزائرية : المحددات –الميادين-التحديات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2015، ص:50.

[2] الدستور الجزائري لسنة 1976 الصادر بموجب الأمر الرئاسي رقم 76-97 المؤرخ في 1976/04/22، ج.ر، ع 94، تاريخ نشرها: 1976/11/24.

[3] أنظر: المادة 125 من دستور 1976.

[4] أنظر: المادة 162 من دستور 1989، الصادر بموجب مرسوم رئاسي رقم 89-18 المؤرخ في:1989/02/28، ج.ر، ع09، تاريخ نشرها: 1989/03/01.

[5] أنظر: المادة 173 من دستور 1996.

[6] أنظر: المادة 197 من دستور 2016.

[7] أنظر: المادة 208 من دستور 2020.

الرئاسي 89-196 المؤرخ في 1989/10/24 ، ويقوم المجلس بتقديم المشورة لرئيس الجمهورية في المجال الأمني ويرأسه هذا الأخير مباشرة وهو من يستدعيه للانعقاد في أي وقت يراه مناسبا.

هذا ولم يأتي دستور 2020 بالجديد فيما يتعلق بالمجلس باستثناء إعادة تكريسه والنص عليه.[1]

يقدم المجلس الأعلى للأمن لرئيس الجمهورية آراء في المسائل المتعلقة بالأمن الوطني ويحدد رئيس الجمهورية كيفيات تنظيم المجلس الأعلى للأمن وسيره [2]، وبالتـــــــالي يعتبر المجلس المؤسسة

الاستشارية الوحيدة التي حافظت على مكانتها المعيارية الدستورية وذلك ابتداء من أول دستور للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1963 تحت اسم "المجلس الأعلى للدفاع".

الفرع الأول: الإطار التنظيمي

سنعالج تشكيلة المجلس وطريقة سيره كالتالي:

أولا: التشكيلة

يتكون المجلس الأعلى للأمن من الأعضاء التالية: رئيس الجمهورية وهو رئيس المجلس الأعلى للأمن، رئيس المجلس الشعبي الوطني، الوزير الأول، وزير الداخلية، وزير العدل، وزير الاقتصاد، ورئيس أركان الجيش الوطني الشعبي.

ثانيا: السير

يجتمع ويتدخل المجلس الأعلى للأمن وجوبا في الحالات الاستثنائية المنصوص عليها في الدستور إذا كانت المؤسسات الدستورية في البلاد مهددة بالخطر يعيق البلاد وسيرها وسلامتها أو استقلالها وأمنها، ولذلك أعطى الدستور بعض الصلاحيات لرئيس الجمهورية من أجل ضمان سلامة الدولة من خلال إتباع مجموعة من الإجراءات والتدابير والتي تكمن في استشارة المجلس الأعلى للأمن في الحالات التالية: حالتي الطوارئ والحصار، والحالة الاستثنائية والتعبئة العامة وحالة الحرب.[3]

---

[1] نسرين بوعكاز، الهيئات الاستشارية في ظل دستور 2020 تدعيم وتفعيل أم تكريس، الجزائر، مجلة الدراسات القانونية ، مج.08، ع01، جانفي 2022، ص ص: 96-97.

[2] أنظر: المادة 208 من دستور 2020.

[3] خديجة حرمل، المرجع سابق، ص: 46.

وضمانا لحسن سير عمل المجلس الأعلى للأمن تضمن المرسوم الرئاسي 21-539 مجموعة من الهيئات ومجموعة من الإجراءات حدد بموجبها طريقة سير عمل المجلس[1]، ولقد زود هذا الأخير لتنفيذ مهامه طبقا للمادة 07 منه بأمانة وهي هيئة تابعة لرئاسة الجمهورية يتولاها المستشار لدى رئيس الجمهورية المكلف بالشؤون المتصلة بالدفاع والأمن ومن مجموع ما تكلف به طبقا للمادة 08 من نفس المرسوم الرئاسي على ما يلي:

-تحضير اجتماعات المجلس الأعلى للأمن.

-تحضير عناصر قرار رئيس المجلس الأعلى للأمن.

-إعداد محاضر اجتماعات المجلس وضمان توزيعها على الأعضاء.

-تبليغ قرارات المجلس ومتابعة تنفيذها.

-قيد وحفظ الوثائق وقواعد البيانات وأرشيف المجلس الأعلى للأمن.

-إعداد البيانات الصحفية المتعلقة بأشغال المجلس الأعلى للأمن.[2]

الفرع الثاني: طبيعة الرأي الاستشاري

يتولى المجلس الأعلى للأمن عدة مهام منها تقديم الرأي في القضايا المتعلقة بالأمن إلى رئيس الجمهورية وتشمل ميادين النشاط الوطني أو الدولي لا سيما ما يتعلق بتحديد الأهداف في مجال أمن الدولة من أجل ضمان سير مؤسساتها وحمايتها من أي خطر يهدد سلامتها واستقلاليتها على مستوى التراب الوطني والحفاظ على رموز السيادة الوطنية وعدم المساس بها وتقديم الوسائل والمعلومات العامة من أجل استعمالها والقيام بمختلف الإجراءات التنسيقية العامة لتحضير واختيار الوسائل والموارد المتعلقة في هذا المجال.[3]

---

[1] زهية عيسى، دور المجلس الأعلى للأمن في ظل أحكام الدستور الجزائري المعدل سنة 2020 ، الجزائر، حوليات جامعة الجزائر، مج:36، ع03، 2022، ص: 499.

[2] المرسوم الرئاسي وقم 21-539 المؤرخ في 21 جمادى الأولى عام 1443 هـ، الموافق لـ: 26 ديسمبر 2021 يتضمن تشكيلة المجلس الأعلى للأمن وتنظيمه وسيره، ج.ر، ع 99، المؤرخة في 24 جمادى الأولى عام 1443 هـ الموافق لـ: 29 ديسمبر 2021، ص: 10.

[3] أنظر: المادة 01 و 04 من المرسوم الرئاسي رقم 89-196 المؤرخ في 24 أكتوبر 1989 ، يتضمن تنظيم المجلس الأعلى للأمن وعمله ، ج,ر، ع45، المؤرخة في 25 أكتوبر 1989، ص:120.

وتتمثل صلاحيات المجلس الأعلى للأمن الاستشارية خاصة في المسائل الاستثنائية في الحالات التالية:

أولا: حالات الطوارئ

نص المؤسس الدستوري الجزائري على حالتي الحصار والطوارئ من خلال دساتيره الثلاث حيث كرسها دستور 1976[1]، وبعده دستور1989 [2]، ثم في دستور1996 [3]، إلى التعديل الدستوري لسنة 2016 [4]حيث يقرر رئيس الجمهورية إذا دعت الضرورة الملحة، حالة الطوارئ أو الحصار لمدة معينة بعد اجتماع المجلس الأعلى للأمن[5]، واستشارة رئيس مجلس الأمة، ورئيس المجلس الشعبي الوطني والوزير الأول ورئيس المجلس الدستوري ويتخذ التدابير اللازمة لاستتباب الوضع ولا يمكن تمديد حالة الطوارئ أو الحصار إلا بعد موافقة البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعين معا وهو ما كرسه التعديل الدستوري الأخير 2020.[6]

وقد نص المؤسس الدستوري على حالتي الحصار والطوارئ في آن واحد دون التمييز بينهما وذلك إذا دعت الضرورة الملحة من أجل إعلانها لمدة معينة حيث خول لرئيس الجمهورية سلطة إعلان حالتي الحصار الطوارئ إذا دعت الضرورة لذلك، وذلك بعد اتخاذ كل التدابير اللازمة من أجل استتباب الوضع بعد اجتماع المجلس الأعلى للأمن واستشارة رئيس مجلس الأمة ورئيس المجلس الشعبي الوطني والوزير الأول ورئيس المجلس الدستوري وتنظيم هذه الحالة بموجب قانون عضوي[7]، فالمجلس الأعلى للأمن يقدم تقارير لرئيس الجمهورية حول درجة الخطورة إذ يعطي مجموعة من الإجراءات والآراء لرئيس الجمهورية في القضايا المتعلقة بالأمن الوطني طبقا لنص المادة 173 من الدستور.[8]

إن الفرق بين حالتي الحصار والطوارئ يكمن في كون أن حالة الحصار قد تتميز عن حالة الطوارئ في أنها ذات صلة بالأعمال التخريبية أو الأعمال المسلحة أو حدوث بعض الكوارث الطبيعية، وهذا ما قرر فعلا أثناء زلزال الأصنام، بينما حالة الطوارئ هي مرحلة تحضيرية وأولية للحالة الاستثنائية، وبالتالي فدرجة الخطورة أعلى من الحصار إلا أنه في دستور 1989 نصت المادة 86 على أنه :" يقرر رئيس الجمهورية إذا دعت الضرورة الملحة حالة الطوارئ أو الحصار لمدة معينة بعد

---

(1) أنظر: المادة 119 من دستور 1976.

(2) أنظر: المادة 86 من دستور 1989.

(3) أنظر: المادة 91 من دستور 1996.

(4) أنظر: المادة 105 من دستور 2016.

(5) خديجة حرمل، المرجع السابق، ص: 47.

(6) أنظر: المادة 97 من التعديل الدستوري 2020.

(7) أنظر: المادة 106 من التعديل الدستوري 2016.

(8) نعمان عطا الله الهيتي، الدساتير العربية النافذة، ج01، دار رسلان للطباعة والنشر، سوريا، 2007، ص: 160.

اجتماع المجلس الأعلى للأمن واستشارة رئيس المجلس الشعبي الوطني ورئيس الحكومة ورئيس المجلس الدستوري، ويتخذ كل التدابير اللازمة لاستتباب الوضع، ولا يمكن تمديد حالة الطوارئ أو الحصار إلا بعد موافقة المجلس الشعبي الوطني.[1]

ونص المادة يبين أن المؤسس الدستوري الجزائري حدد إجراءات ضرورية يجب إتباعها قبل إعلان حالة الطوارئ والحصار كتقييد وتحديد المدة مسبقا لحالة الطوارئ أو الحصار في حالة تمديدها يتطلب الموافقة المسبقة للمجلس الشعبي الوطني، وهي ضمانة جد هامة ضد التعسف في استعمال الحق ، كما يلح بصفة غير مباشرة على تسوية حالة الضرورة الملحة بجميع الوسائل المشروعة قبل تمديدها، وقد اشترط المؤسس الدستوري إجراءات ضرورية لصحة الإعلان كاجتماع المجلس الأعلى للأمن الذي يوكل دستوريا بتقديم آراء دستورية إلى رئيس الجمهورية في كل القضايا المتعلقة بالأمن والدفاع فدوره استشاري فقط.

ثم إن الأخذ بآراء المؤسسات الدستورية قد يقوي موقف رئيس الجمهورية في مواجهة المشاكل، وقد عرفت الجزائر بعد دستور 1989 حالة الحصار بتاريخ 1991/07/04 ورفعت بتاريخ: 1991/11/29 على إثر الإضراب المفتوح للجبهة الإسلامية للإنقاذ الناجم عن القوانين المجحفة للانتخابات وتقسيم الدوائر، أما حالة الطوارئ فقد تم الإعلان عنها بتاريخ: 1992/02/09 لمدة سنة قابلة للتجديد.[2]

إلا أن الآراء التي يقدمها المجلس ليست آراء ملزمة ، نظرا لغياب أي نص يوضح مدى إلزامية استشارته، وأيضا رئيس الجمهورية هو المختص بالأمن والمسؤول في مجال الدفاع الوطني وبالتالي هو إجراء شكلي غير موضوعي فهو غير ملزم وأن رئيس الجمهورية هو رئيس المجلس الأعلى للأمن وهو الذي يحدد كيفيات تنظيمها.[3]

ثانيا: الحالة الاستثنائية

إن المؤسس الدستوري أولى الاهتمام بهذه الحالة بتناولها في كل الدساتير حيث كرسها في دستور 1963 أين يمكن لرئيس الجمهورية اتخاذ تدابير استثنائية لحماية استقلال الأمة ومؤسسات

---

[1] خديجة حرمل، المرجع السابق، ص ص: 49-50.

[2] خديجة حرمل، المرجع السابق، ص:50.

[3] عبد الله بوقفة، القانون الدستوري الجزائري-تاريخ ودساتير الجمهورية الجزائرية مراجعات تاريخية سياسية قانونية، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2008، ص : 60.

الجمهورية باجتماع البرلمان وجوبا[1]، كما كرسها من خلال دستور1976 [2]، ثم في دستور 1989[3]، ومن بعده دستور1996 [4]، ثم في التعديل الدستوري2016 [5]وأخيرا التعديل الدستوري الأخير لسنة 2020 في الفصل الأول بعنوان رئيس الجمهورية الوارد تحت الباب الثالث بعنوان" تنظيم السلطات والفصل بينهما".

يتم تقرير الحالة الاستثنائية إذا أصبح الوضع أكثر خطورة عما كان عليه عند تقرير حالة الطوارئ أو الحصار وبات الخطر الوشيك أو الخطر الداهم، وفي هذه الحالة يتخذ مثل هذا الإجراء أثناء اجتماع الهيئات العليا للحزب والحكومة، وقد يجتمع المجلس الشعبي الوطني وجوبا ،والجديد عن حالتي الحصار والطوارئ هو الاجتماع الوجوبي للمجلس الشعبي الوطني بالرغم من ضعف هذا الإجراء في مواجهة رئيس الجمهورية نظرا للطابع الاستشاري إلا أنه يمكن اعتباره إجراء جزئي في ظل هذه المرحلة.[6]

إن رئيس الجمهورية يقرر في الحالة الاستثنائية إذا كانت البلاد مهددة بخطر داهم يوشك أن يصيب مؤسساتها الدستورية أو استقلالها أو سلامة ترابها، ولا يتخذ مثل هذا الإجراء إلا بعد استشارة رئيس مجلس الأمة ورئيس المجلس الشعبي الوطني ورئيس المجلس الدستوري والاستماع إلى المجلي الأعلى للأمن ومجلس الوزراء حيث تخول الحالة الاستثنائية رئيس الجمهورية أن يتخذ الإجراءات الاستثنائية التي تستوجبها المحافظة على استقلال الأمة والمؤسسات الدستورية في الجمهورية، ويجتمع البرلمان وجوبا وتنتهي الحالة الاستثنائية حسب الأشكال والإجراءات السالفة الذكر التي أوجبت إعلانها.[7]

ثالثا:التعبئة العامة

يقصد بالتعبئة العامة جعل جميع المرافق العامة والخاصة وكل ما يهم المجهود الحربي من أفراد وعتاد وأموال تحت طلب الحكومة، وبالتالي يمكن تأميم ومصادرة العديد من المفقودات والعقارات تحت شعار المشاركة في المجهود الحربي، كما يمكن تحويل العديد من الصناعات إلى الاختصاصات

---

(1) أنظر: المادة 59 من دستور 1963.

(2) أنظر: المادة 120 من دستور 1976.

(3) أنظر: المادة 87 من دستور 1989.

(4) أنظر: المادة 39 من دستور 1996.

(5) أنظر: المادة 107 من دستور 2016.

(6) خديجة حرمل، المرجع السابق، ص : 52.

(7) أنظر: المادة 107 من دستور 2020.

الحربية وتقرير التعبئة العامة هو من صلاحيات رئيس الجمهورية نصت عليه المادة 21 من دستور 1976 والمادة 88 من دستور 1989.[1]

ويقرر رئيس الجمهورية التعبئة العامة في مجلس الوزراء بعد الاستماع إلى المجلس الأعلى للأمن واستشارة رئيس مجلس الأمة ورئيس المجلس الشعبي الوطني، وقد تم تنظيم حالة التعبئة العامة كحالة استثنائية بداية من دستور 1976 إلى يومنا هذا، حيث يقرر رئيس الجمهورية التعبئة العامة في مجلس الوزراء بعد الاستماع إلى المجلس الأعلى للأمن واستشارة رئيس مجلس الأمة ورئيس المجلس الشعبي الوطني. [2]

رابعا: حالة الحرب

في حالة وقوع عدوان فعلي مسلح، أو وشيك الوقوع المبني على العديد من القوانين كالتحضيرات العسكرية وحشد الجيش وممارسة بعض الأعمال التخريبية من طرف قوة خارجية ، يمكن لرئيس الجمهورية إعلان حالة الحرب ففي دستور 1076 نصت استشارة هيئة الحزب القيادية واجتماع الحكومة والاستماع إلى المجلس الأعلى للأمن مع توجيه خطاب للأمة، أما دستور 1989 فقد نص على شروط شكلية تتمثل في اجتماع مجلس الوزراء، والاستماع للمجلس الأعلى للأمن واجتماع المجلس الشعبي الوطني وجوبا بقوة البانون ولا يجوز فض اجتماعات أثناء هذه المرحلة وتوجيه خطاب للأمة من طرف رئيس الجمهورية وتعتبر حالة الحرب الحالة الرابعة والأخيرة في ظل المشروعية الاستثنائية نظمتها كل الدساتير الوطنية حيث يمكن تعريها أنها الحالة الحاسمة التي تكون اشد من الحالة الاستثنائية إذ انه لا يكفي الاقتصار على أن تكون الدولة مهددة بخطر داهم وإنما يشترط أن يكون العدوان واقعا أو على وشك الوقوع حسب ما نصت عليه الترتيبات الملائمة لميثاق الأمم المتحدة.[3]

ووفقا للدساتير الوطنية فان الحرب نوعين : حرب هجومية وحرب دفاعية حيث تمثل الحرب الهجومية دورا سلبيا للدولة الجزائرية والتزاما بعد اللجوء إليها أو تطبيقها بموجل القواعد الدستورية التي تشير إلى ذلك حيث ساست الدساتير إلى الحق الايجابي في إعلان الحرب في حالة الدفاع . وحالة الحرب هي من بين الظروف الغير عادية واشد خطورة من الحالة الاستثنائية أين تكون البلاد مهددة بخطر دائم يشترط أن يكون العدوان واقعا أو على وشك الوقوع ولا يعلن رئيس الجمهورية هذه الحالة إلا بعد الاستماع إلى المجلس الأعلى للأمن ومجلس الوزراء واستشارة رئيس المجلس الشعبي

---

[1] فوزي أوصديق، الوافي في شرح القانون الدستوري الجزائري –السلطات الثلاث، ج03، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط2، الجزائر، 2004، ص: 138.

[2] خديجة حرمل، المرجع السابق، ص ص : 54-55.

[3] فوزي أوصديق، المرجع السابق، ص: 138.

الوطني ورئيس مجلس الأمة ورئيس المجلس الدستور ي ويتم الاستماع إلى المجلس الأعلى للأمن من اجل تقديم الاستشارة العسكرية لرئيس الجمهورية ودراسة مختلف المخططات العسكرية لإيجاد الحلول والتدابير اللازمة في مختلف الميادين لسلامة وامن الدولة الداخلي.[1]

ولرئيس الجمهورية الحق في اتخاذ القرار أو عدم الأخذ إلا أنها تكتسي أهمية كبيرة لاتخاذ كافة الإجراءات اللازمة من اجل الحد من العدوان.[2] وفي هذا الإطار يوقف العمل بالدستور مدة حالة الحرب ويتولى رئيس الجمهورية جميع السلطات وذا انتهت المدة الرئاسية لرئيس الجمهورية تمدد وجوبا إلى غاية نهاية الحرب وفي حالة استقالته أو وفاته او حدوث أي مانع آخر يخول رئيس مجلس الأمة باعتباره رئيسا لدولة كل الصلاحيات التي تستوجبها حالة الحرب حسب الشروط نفسها التي تسري على رئيس الجمهورية.[3]

وفي الأخير يقوم رئيس الجمهورية بتوقيع اتفاقيات الهدنة ومعاهدات السلم ويتلقى رأي المجلس الدستوري في الاتفاقيات المتعلقة بمهام يعرضها فورا على كل غرفة من البرلمان للتوافق عليها صراحة .

---

[1] خديجة حرمل ،المرجع السابق، ص: 56.

[2] خديجة حرمل، المرجع السابق، ص: 57.

[3] أنظر: المادة 110 من التعديل الدستوري 2016.

المطلب الثاني: الهيئات الاستشارية المستحدثة في التعديل الدستوري 2016

عرفت الترقية القانونية للمؤسسات الاستشارية في التعديل الدستوري 2016 قفزة نوعية في تاريخ المؤسسات الاستشارية من خلال دسترة عدة مجالس استشارية من أجل توسيع ميادين التشاور والمشاركة وتعزيز الديمقراطية التشاركية من خلال المجلس الأعلى للشباب والمجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات وهذا ما سوف نتطرق إليه من خلال الإطار القانوني التنظيمي للمجالس مع إبراز طبيعة الرأي الاستشاري لكل مجلس.

الفرع الأول : المجلس الأعلى لشباب

يعتبر المجلس الأعلى لشباب هيئة استشارية توضع لدى رئاسة الجمهورية يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي , أعلن أول من عن تأسيسه كان سنة 2017 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 17-142 المؤرخ في 18 أفريل 2017 [1]، إلا إن هذه الهيئة الاستشارية لم تشكل رسميا إلا بعد صدور المرسوم رقم 416/21 المؤرخ في 27 أكتوبر 2021 الذي أوضح مهامه وتشكيله وتنظيمه وسيره.[2]

كما جاء في الدستور لاسيما المادة 215 منه فإن المجلس الأعلى للشباب مهمته الأساسية تتمثل في تقديم أراء وتوصيات واقتراحات كل ماله علاقة بالشباب وازدهاره في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والرياضي إضافة انه يساهم في ترقية القيم الوطنية والضمير الوطني والحس البلدي والتضامن الاجتماعي في أوساط الشباب , لذلك نستطيع أن نقول أن المجلس الأعلى للشباب هو هيئة قانونية استشارية تشكلت لتحقيق تطلعات ومطالب الشباب وهذا عن طريق آليات العمل الاستشاري وهذا ما سوف نتطرق إليه من خلال الإطار القانوني والتنظيمي والرأي الاستشاري للمجلس.[3]

---

[1] المرسوم الرئاسي رقم 17-142 المؤرخ في 21 رجب عام 1438 هـ الموافق لـ: 18 أفريل سنة 2017، المحدد تشكيلة المجلس الأعلى للشباب وتنظيمه وسيره، ج.ر، ع25، الصادر في 22 رجب 1439 هـ الموافق لـ: 19 أفريل 2017، ص: 05.

[2] المرسوم الرئاسي رقم 21-416 المؤرخ في 20 ربيع الأول عام 1443 هـ الموافق لـ: 27 أكتوبر سنة 2021 ، المحدد مهام المجلس الأعلى للشباب وتشكيلته وتنظيمه وسيره، ج.ر، ع83، الصادرة بتاريخ: 24 ربيع الأول عام 1443 هـ الموافق لـ: 31 أكتوبر سنة 2021 ، ص : 05.

[3] مولود عقبوبي، المجلس الأعلى للشباب كصيغة للمشاركة المجتمعية لصناعة القرار بالجزائر، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية،الجزائر، مج: 07، ع01، 2022، ص: 782.

أولا : الإطار القانوني والتنظيمي

01-الإطار القانوني :

المجلس الأعلى للشباب هيئة استشارية توضع لدى رئيس الجمهورية تم إنشاءه بموجب المرسوم الرئاسي رقم 256/95 ليقدم أراء وتوصيات حول المسائل المتعلقة بالشباب وظل قائما إلى غاية صدور المرسوم الرئاسي رقم 2000/112 المؤرخ في 2000/05/11 القاضي بحل المجلس وأعيد إنشاؤه بموجب التعديل الدستوري 2016 بموجب نص المادة 200 منه ليصدر بعد ذلك المرسوم الرئاسي رقم 17-142 يحدد تشكيلة المجلس الأعلى للشباب وتنظيمه وسير عمله ليتم إلغاءه بموجب المرسوم الرئاسي 416/21 الصادر سنة 2021 حيث نصت المادة 02 منه على أن:" المجلس هيئة استشارية توضع لدى رئاسة الجمهورية يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي"

من خلال إجراء مقارنة بين أحكام التعديل الدستوري 2016 ودستور 2020 يتضح أنهما و وثيقتين دستوريتين يؤكد أن على نفس الطبيعة القانونية للمجلس كونه هيئة استشارية انطلاقا من المادة 200 من تعديل 2016 والمادة 214 من تعديل 2020.[1]

انطلاق منى النصوص القانونية والتنظيمية المشار إليها في السابق يتضح لنا ان المجلس يندرج ضمن المؤسسات والهيئات الدستورية ذات الطابع الاستشاري , والتي تتولى السلطة التنفيذية ممثلة في رئيسها إنشاؤها وهو ما يؤكد سيطرته الفعلية على غالبية المؤسسات الاستشارية باعتبارها مصدرا أساسيا لإنشائها عن طريق المراسيم الرئاسية وهو ما يؤكد تبعيتها مسبقا للسلطة التنفيذية من الناحية العضوية وحتى الوظيفية.[2]

02- الإطار التنظيمي :

نتناول في هذا الإطار التشكيلة البشرية للمجلس وهياكله وطريقة سيره

أ-التشكيلة البشرية:

_نص المرسوم الرئاسي رقم 21 /416 المحدد مهام المجلس الاعلى للشباب وتشكيله وتنظيمه وسيره في نص المادة 07 التي تنص على ما يلي : زيادة على الرئيس ويتكون المجلس من 348 عضوا يوزعون كما يأتي :

---

(1) عبد العالي بالة ، المجلس الأعلى للشباب –دراسة في ظل التعديل الدستوري 2020 والمرسوم الرئاسي 21-416، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، مج:09، ع:02، 2022، ص ص: 986-987.

(2) عبد العالي بالة، المرجع السابق، ص : 987.

- مائتان واثنان وثلاثون عظوا منتخبا بعنوان تمثيل شباب الولايات مناصفة الرجل والمرأة وفقا للكيفيات المنصوص عليها في المادة 08 أدناه.

- أربعة وثلاثون عضوا بعنوان ممتلكي المنظمات والجمعيات الشبابية والناشطة تجاه الشباب , المحلية , الوطنية مناصفة الرجل والمرأة يعينه الوزير المكلف بالشباب.

- ستة عشر عضوا بعنوان تمثيل شباب الجالية الوطنية المقيمة بالخارج مناصفة الرجل والمرأة . يعينهم الوزير المكلف بالشؤون الخارجية.

-ستة عشر عضوا بعنوان تمثيل الطلبة والمنظمات الطلابية , مناصفة رجل وامرأة يعينهم الوزير المكلف بالتعليم العالي.

-عشرة اعضاء بعنوان تمثيل المتربصين والممتهنين وتلاميذ التكوين المهني , مناصفة رجل وامرأة يعينهم الوزير المكلف بالتكوين المهني.

-عشرة اعضاء بعنوان تمثيل جمعيات الشباب , ذوي الاعاقة , مناصفة رجل وامرأة يعينهم الوزير المكلف بالتضامن الوطني.

-عشرون عضوا بعنوان الحكومة والمؤسسات العمومية المكلفة بشؤون الشباب.[1]

ب- تنظيم المجلس :

ينظم المجلس الأعلى للشباب في شكل اجهزة ممثلة من الجمعية العامة , الرئيس المكتب , اللجان المتخصصة , كما يمكن للمجلس ان يحدث لجان خاصة عند الاقتضاء كما ان المجلس يضم امانة عامة ادارية وتقنية يتم وضعها تحت سلطة الرئيس , ويديرها الامين العام بمساعدة مديري دراسات ورؤساء دراسات تتضمن الدعم التقني لأشغال المجلس وتسيير وسائله البشرية والمادية والمالية ويحدد تنظيمها بموجب مرسوم تنفيذي.[2]

الجمعية العامة

تكلف الجمعية العامة للمجلس بعدة مهام[3] من بينها تتولى انتخاب مكتب المجلس والمصادقة

---

[1] أنظر: المادة 07 من المرسوم الرئاسي رقم 21-416، ص ص : 06-07.

[2] عبد العالي بالة، المرجع السابق، ص: 992.

[3] خديجة حرمل، المرجع السابق، ص: 89.

على النظام الداخلي للمجلس ودراسة برنامج نشاط المجلس والمصادقة عليه بالإضافة إلى دراسة تقارير اللجان المتخصصة وكل الاراء والتوصيات التي أخطر المجلس بشأنها وكذا التقرير السنوي لنشاطات المجلس والمصادقة عليه

- الرئيس :

بينت أحكام المرسوم الرئاسي 416/21 كيفية تعيين رئيس المجلس الاعلى للشباب وحددت له صلاحيات المكلف بها قانونا.

-كيفية تعيين رئيس المجلس : ان سلطة تعيين رئيس المجلس الاعلى للشباب محولة لرئيس الجمهورية دون غيره حيث يتم تعيين الرئيس موجب مرسوم رئاسي وتنهي مهامه بنفس الاشكال ويساعد الرئيس اربعة نواب مناصفة بين الرجال والنساء يتم انتخابهم من بين اعضاء الجمعية العامة عهدة مدتها سنة واحدة وغير قابلة لتجديد وهو ما يشكل ضمانة حقيقية للتداول على أجهزة المجلس.[1]

-مهام رئيس المجلس : اوكلت له العديد من الصلاحيات المسؤول والمحول قانونا بإدارة المجلس والإشراف عليه منها تمثيل المجلس في جميع أعمال الحياة المدنية وأمام القضاء كما يتولى ادارة اعمال الجمعية العامة باعتباره رئيسا وتسيير انشطة المجلس وتنشيطها وتنسيقها فهو المحول برئاسة المكتب وتوزيع المهام بين اعضائه اضافة الى عرض مشاريع البرنامج وتقرير النشاطات وممارسة سلطة تعيين المستخدمين .

كما يلزم رئيس المجلس برقع تقرير تقييمي سنوي كل سنة يتضمن نشاطات المجلس وكذا تقرير تقييمي حول مدى تنفيذ المخطط الوطني للشباب إلى رئيس الجمهورية باعتباره الجهة الوصية على المجلس , ثم تقديم هذا التقرير التقييمي لكل من الوزير الأول ورئيس الحكومة.[2]

- المكتب :

يتشكل مكتب المجلس الأعلى للشباب من رئيس ونوابه الأربعة ورؤساء اللجان المتخصصة , يمارسون عهدة مدتها سنة واحدة غير قابلة للتجديد ويتولى النظام الداخلي للمجلس تحديد نمط انتخاب تجديد اعضاء المكتب ومجموعة من الاعضاء المنتخبين ويتولى المكتب في اطار مهامه القيام بمجموعة من الصلاحيات منها تحضير مشروع برنامج النشاطات ومتابعة بعد المصادقة عليه من طرف الجمعية العامة وإعداد التقرير السنوي لنشاطات المجلس بالإضافة إلى دراسة مشروع ميزانية المجلس

---

[1] عبد العالي بالة، المرجع السابق، ص :992.

[2] أنظر: المادة 04 من المرسوم الرئاسي 21-416، المرجع السابق.

والمصادقة عليه وتنفيذ التوصيات المنبثقة عن الجمعية العامة وإعداد مشاريع تعديل النظام الداخلي للمجلس.[1]

- اللجان المتخصصة

تعد لجان المجلس الأعلى للشباب بمثابة الآليات لممارسة مهامه وتحقيق الأهداف الأساسية التي انشأ من اجلها وفي هذا الإطار زود المجلس بلجان متخصصة وأخرى خاصة يمكن أن ينشئها عند الحاجة بالإضافة إلى أفواج التشاور والخبرة للمسائل ذات المصلحة الوطنية المتصلة بالشباب .[2]

تتكون كل لجنة متخصصة من 30 إلى ثلاثة وأربعين عضوا كما تنتخب كل لجنة متخصصة رئيسا مقررا من بين أعضائها لعهدة مدة سنة واحدة غير قابلة للتجديد طبقا للنظام الداخلي .[3] تتولى اللجان المتخصصة القيام بأعمال التنظيم والبرمجة وكذلك دراسة وأعداد الملفات والتقارير المتعلقة بصلاحيتها في إطار برنامج نشاط المجلس وتعد مشاريع الآراء والاقتراحات المرتبطة بها وتعرض نتائج أعمالها على الجمعية العامة لدراستها والمصادقة عليها.

كما يجب على كل لجنة متخصصة أن تتولى ضمن أنشطتها الحاجات الخاصة بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في إطار برنامج نشاط المجلس وهذا ما أكدته المادة السابعة والعشرون من المرسوم الرئاسي رقم 416/21.[4]

ج-سير المجلس الأعلى للشباب

بناءا على أحكام المرسوم الرئاسي رقم 416/21 يجتمع المجلس في جمعية عامة مرتين في السنة في شكل حوارات عادية بناءا على استدعاء من رئيسه وهو ما يؤكد على أن رئيس المجلس هو صاحب الاختصاص الأصيل في طلب عقد الدورات العادية وحتى الاستثنائية.

ترسل الاستدعاءات مرفقة بجدول الأعمال لكل عضو من المجلس قبل واحد وعشرون يوما على الأقل من تاريخ انعقاد الجمعية العامة مع إمكانية تقليص هذه الآجال على أن لا تقل عن خمسة عشر ولا تصح مداولات الجمعية العامة للمجلس إلا بحضور نصف أعضائه على الأقل وفي حالة عدم اكتمال النصاب القانوني يجتمع المجلس في شكل جمعية عامة بعد استدعائه الأعضاء مرة ثانية وتتخذ مداولات

---

(1) عبد العالي بالة، المرجع السابق، ص: 993.

(2) أنظر: المادة 34 من المرسوم الرئاسي رقم 21-416.

(3) أنظر: المادة 33 من المرسوم الرئاسي رقم 21-416.

(4) عبد العالي بالة، المرجع السابق، ص 994.

المجلس بالأغلبية لبسيطة لأصوات الأعضاء الحاضرين وفي حالة التساوي يرجح صوت الرئيس .[1]

إن تأدية مهام المجلس الأعلى للشباب يتوفر على كافة المعلومات والتقارير والمعطيات الضرورية التي لها علاقة بمجال نشاطه حيث يتم تبليغه بجميع هذه المعلومات من طرف الإدارات والمؤسسات العمومية وكذا الجمعيات المعنية

ثانيا : طبيعة الرأي الاستشاري

يتولى المجلس في إطار مهامه تقديم أراء وتوصيات حول المسائل المتعلقة بحاجات الشباب وتوصياتهم حول المسائل المتعلقة بحاجات الشباب وازدهارهم في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والرياضي والمساهمة في ترقية القيم الوطنية والضمير الوطني والحس المدني والتضامن الاجتماعي في أوساط الشباب.[2]

حيث نصا المادة 03 من المرسوم الرئاسي رقم 416/21 حول طبيعة الرأي الاستشاري للمجلس الأعلى للشباب على أن طبقا لأحكام المادة 215 من الدستور يقدم المجلس اراء وتوصيات واقتراحات حول المسائل المتعلقة بحاجات الشباب وازدهاره في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرياضية كما يساهم في ترقية القيم الوطنية والضمير الوطني والحس المدني والتضامن الاجتماعي في أوساط الشباب

وبهذه الصفة يكلف المجلس في إطار مهامه بما يأتي :

-المشاركة في تصميم ومتابعة وتقييم المخطط الوطني للشباب وكذا السياسات والاستراتيجيات والبرامج والأجهزة العمومية المتعلقة بالشباب.

-تشجيع روح المواطنة والتطوع والتزام الشباب تجاه المجتمع.

-ترسيخ الثقافة الديمقراطية لدى الشباب وتعزيز قدراتهم لتقلد المسؤوليات والمشاركة في اتخاذ القرارات العمومية.([3])

-تشجيع مشاركة الشباب في الحياة العامة والسياسة وإشراكهم في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

-المساهمة في تنمية الحركة الجمعوية الشبانية وتعزيز قدراتها.

-المشاركة في الوقاية من كل أشكال التمييز وخطابات الكراهية والجهوية و التطرف و الآفات الاجتماعية في أوساط الشباب ومكافحتها،

---

(1) أنظر:المادة 37 من المرسوم الرئاسي، رقم 21-416، المرجع السابق.

(2) خديجة حرمل، المرجع السابق، ص: 91.

(3) أنظر: المادة 03 من المرسوم الرئاسي رقم 21-416، المرجع السابق.

-المشاركة في تقييم استعمال وسائل التي تضعها السلطات العمومية تحت تصرف الحركة الجمعوية الشبانية،

-المساهمة في تطوير وتحسين نوعية التربية والتعليم والتكوين لفائدة الشباب،

-ترقية حركية الشباب وولوجهم للثقافة والرياضة والترفيه،

-تشجيع وتطوير الاتصال والإعلام باتجاه الشباب وكذا البحث حول فئة الشباب.

-تشجيع التبادلات بين الشباب المقيم داخل الوطن وخارجه.

-تشجيع مساهمة الشباب في حماية البيئة والتنمية المستدامة.

-المساهمة في الإشعاع الثقافي للبلاد وفي تمجيد تاريخها.

-المساهمة في تشخيص مشاكل الشباب ذات الصلة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.[1]

-تقديم آراء حول مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالشباب واقتراح التدابير الكفيلة بتحسين المنظومة القانونية ذات الصلة.

-المبادرة بأعمال التعاون وتبادل الممارسات الجيدة مع المنظمات والهيئات الأجنبية والدولية التي لها أهداف مماثلة.[2]

الملاحظ أن هذه المادة شرحت لنا الآراء والتوصيات التي يقوم بها المجلس الأعلى للشباب كونه هيئة استشارية إضافة إلى وجود التشريعات التي تضمن وتؤكد تعزيز الفكر الاستشاري ودوره في صناعة القرار من خلال الأخذ بالمقترحات والآراء والأفكار بوضوح تام وحرية كاملة وتوفير الأطر المناسبة التي تساعد على تنفيذ هذه الأفكار وبلورتها لدى صناع القرار.

---

[1] أنظر: المادة 03 من المرسوم الرئاسي رقم 21-416، المرجع السابق.

[2] مولود عقبوبي، المرجع السابق، ص: 792.

الفرع الثاني : المجلس الوطني لحقوق الإنسان

يعد التعديل الدستوري لعام 2016 مرحلة تاريخية و هامة في تعزيز المسار الديمقراطي في الجزائر حيث يكرس دولة القانون و يدعم منظومة الحقوق و الحريات و يضبط التعددية الديمقراطية و تجسيداً لما ورد في نصوص المواد 198 التي نصت على تأسيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان و 199 التي نصت على مهامه من التعديل الدستوري 2016 و من خلال هذا سنتناول المجلس الوطني لحقوق الإنسان مع تبيان الإطار القانوني و التنظيمي مع إبراز طبيعة الرأي الاستشاري لهذا المجلس.

أولا: الإطار القانوني و التنظيمي

01- الإطار القانوني :

أصبح المجلس الوطني لحقوق الإنسان مدستراً بمقتضى المادتين 198-199 من دستور 2016 إذ تم تحديد مهام المجلس في المراقبة و التقييم في مجال احترام حقوق الإنسان و دراسة حالات انتهاك حقوق الإنسان و من جهة أخرى تناول قانون رقم 16-13 الصادر بتاريخ 03 نوفمبر 2016 كيفية تشكيلة المجلس و كيفية تعيين أعضائه و القواعد المتعلقة بتنظيمه و سيره .[1]

يعتبر المجلس الوطني لحقوق الإنسان مؤسسة استشارية مستقلة موضوعة لدى رئيس الجمهورية ن، تعمل على ترقية و حماية حقوق الإنسان [2]، يتولى مهمة المراقبة و الإنذار المبكر و التقييم في مجال احترام حقوق الإنسان و يتمتع المجلس بالشخصية القانونية و الاستقلال المالي و الإداري[3] ، و الهدف منه هو إنشائه تماشياً مع القوانين و المواثيق الدولية لحقوق الإنسان .[4]

02- الإطار التنظيمي

نتناول في الإطار التنظيمي التشكيلة البشرية و هياكل المجلس و طريقة سيره كالتالي :

---

[1])ادريس فاضلي، دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان في تكريس حق المواطنة في بيئة سليمة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، الجزائر، مج:09، ع 01،سنة 2020، ص: 70.

[2] انظر: المادة 02من القانون العضوي رقم 16-13 المؤرخ في 2016/11/03، يحدد تشكيلة المجلس الوطني لحقوق الإنسان وكيفيات تعيين أعضائه والقواعد المتعلقة بتنظيمه وسيره، ج.ر، ع65، الجزائر، ص:05.

[3] أنظر: المادة 03 من قانون رقم 16-13، المرجع السابق، ص: 05.

[4] فؤاد بشقاوي-وسام بن قرايت، دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان في حماية حقوق والحريات العامة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في القانون، تخصص: قانون عام ، جامعة قالمة –الجزائر، السنة الجامعية: 2017-2018، ص: 62.

*التشكيلة البشرية :

لقد حدد المشرع الجزائري عدد أعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان بثمانية وثلاثون عضواً على أن تراعي في تشكيلة المجلس مبادئ التعددية الإجتماعية و المؤسساتية و معايير الكفاءة و النزاهة إضافة إلى مراعاة تمثيل المرأة دون اشتراط التخصص و الاهتمام بمجال حقوق الإنسان مثلما هو معمول به في بعض الأنظمة القانونية المقارنة .[1]

و يتم توزيع أعضاء المجلس كما يلي :

- أربعة أعضاء يختارهم رئيس الجمهورية من بين الشخصيات المعروفة بالكفاءة و الاهتمام الذي توليه لحقوق الإنسان
- عضوان من كل غرفة من البرلمان يتم اختيارهم من قبل رئيس كل غرفة بعد التشاور مع رؤساء المجموعات البرلمانية .
- عشرة أعضاء نصفهم من النساء يمثلون أهم الجمعيات الوطنية الناشطة في مختلف مجالات حقوق الإنسان لاسيما المدنية و السياسية و الاقتصادية و الثقافية و حقوق المرأة و الطفل و الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة و البيئة يتم اقتراحهم من قبل الجمعيات التي يمثلونها .
- ثمانية أعضاء نصفهم من النساء من النقابات الأكثر تمثيلاً للعمال و من المنظمات الوطنية و المهنية بما فيها منظمات المحامين و الصحافيين و الأطباء يتم اقتراحاتهم من طرف المنظمات التي ينتمون إليها.
- عضو واحد يتم اختياره من المجلس الأعلى للقضاء .
- عضو واحد يتم اختياره من المجلس الأعلى الإسلامي الأعلى.
- عضو واحد يتم اختياره من المجلس الأعلى للغة العربية .
- عضو واحد يتم اختياره من المحافظة السامية للأمازيغية.
- عضو واحد يتم اختياره من المجلس الوطني للأسرة و المرأة .
- عضو واحد يتم اختياره من الهلال الأحمر الجزائري .
- جامعيان من ذوي الاختصاص في مجال حقوق الإنسان .
- خبيران جزائريان لدى الهيئات الدولية أو الإقليمية لحقوق الإنسان .
- عضو واحد يتم اختياره من المجلس الأعلى للشباب .
- المفوض الوطني لحماية الطفولة .[2]

---

[1] نسيم سعودي، مركز المجلس الوطني لحقوق الإنسان في النظام القانوني الجزائري، المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية، الجزائر، جامعة أدرار –الجزائر، مج:03، ع02، سنة 2019، ص:53.

[2] أنظر: المادة 10 من قانون رقم 16-13، المرجع السابق.

و يتم تعيين الأعضاء لعهدة مدتها أربع سنوات قابلة للتجديد على أن يراعي في عملية التجديد المبادئ المذكورة في المادة 09 من القانون رقم 16-13 و التوزيع العددي للأعضاء المحددة في المادة 10 من نفس القانون و قد قام رئيس الجمهورية السابق عبد العزيز بوتفليقة بتعيين أعضاء المجلس بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 2017/02/12 و يتعين على الأعضاء الالتزام بواجب التحفظ و بسرية المداولات و الامتناع عن اتخاذ أي موقف أو القيام بأي تصرف يتنافى و المهام الموكلة إليهم.[1]

أما عن فقدان العضو لصفة العضوية في المجلس الوطني لحقوق الإنسان فتتم بالحالات التالية :

- انتهاء العهدة
- الاستقالة ، علي أن توجه كتابياً لرئيس المجلس
- الإقصاء بسبب الغياب دون سبب مشروع عن ثلاث اجتماعات متتالية للجمعية العامة
- فقدان الصفة التي عين بموجبها المجلس
- الإدانة من اجل جناية أو جنحة عمدية .
- الوفاة
- القيام بأعمال أو تصرفات خطيرة و متكررة تتنافى و التزاماته كعضو في المجلس.[2]

يتم استخلاف العضو للمدة المتبقية من العهدة حسب الأشكال و الشروط نفسها التي تم تعيينه بموجبها إلا في بعض الحالات يتم إصدار قرار فقدان صفته العضوية من الجمعية العامة بالأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس .[3]

أسندت مهمة تلقي الاقتراحات واختيار الأعضاء في المجلس الوطني لحقوق الإنسان .السند 03 و04 و11 و 12من المادة 10 من القانون 16-13 إلى لجنة تتكون من الرئيس الأول للمحكمة العليا بصفته رئيس اللجنة ورئيس مجلس الدولة ورئيس مجلس المحاسبة ورئيس المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي .[4]

---

[1] خديجة حرمل، المرجع السابق، ص: 65.

[2] عبد القادردباح –حمزة بوعلامي، المجلس الوطني لحقوق الإنسان كآلية دستورية لترقية الحقوق والحريات، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص: دولة ومؤسسات، جامعة المدية، الجزائر، السنة الجامعية: 2020-2021، ص: 39.

[3] عبد القادردباح –حمزة بوعلامي، المرجع السابق، ص: 39.

[4] أنظر: المادة 11 من القانون رقم 16-13 ، المرجع السابق.

وقد ذكرت اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد في ملاحظاتها العامة على انه قد يسفر الطرد من الخدمة أو الإقالة الإجبارية لأي عضو عن إعادة النظر خاصة في مركز الاعتماد الخاص بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان كما ينبغي أن يكون الفصل من الخدمة متفقا بشكل صارم مع جميع المتطلبات الموضوعية والإجرائية على النحو الذي يحدده القانون ، ولا ينبغي السماح بالفصل من الخدمة لأسباب تتعلق فحسب برأي السلطات التعيين.[1]

*-أجهزة المجلس الوطني لحقوق الإنسان :

طبقا لنص المادة 18 من القانون رقم 13/16 فان المجلس يتكون من الهياكل التالية:

-الجمعية العامة :وهي الهيئة صاحبة القرار وفضاء للنقاش التعددي حول كل المسائل التي تدخل ضمن مهام المجلس [2]،وتضم جميع أعضاء المجلس و تنعقد في دورة عادية أربع مرات في السنة أو كلما اقتضت الضرورة ذلك بناء على استدعاء من رئيسها بمبادرة منه أو بناء على طلب ثلثي 3/2 أعضائه .[3]

أما بالنسبة لصلاحيات الجمعية فقد حددتها المادة 19 من القانون رقم 13/16 حيث تختص اللجنة بالمصادقة على برنامج المجلس و على مشروع ميزانية المجلس و على تقرير السنوي للمجلس الذي يعده المكتب الدائم وفقا للأحكام الذي يحددها النظام الداخلي كما تصادق على الآراء و التوصيات و التقارير و الاقتراحات التي يصدرها المجلس.[4]

رئيس المجلس :بالرجوع إلى نص القانوني رقم13/16 يتشكل المجلس من 38 عضوا يعينون بموجب مرسوم رئاسي لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد، ينتخب هؤلاء لأعضاء رئيسا للمجلس تمتد عهدته ل4سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.[5]

كما تتنافى عهدة الرئيس مع ممارسة أي عهدة انتخابية أو وظيفة أو نشاط مهني آخر، وقد منح المشرع الجزائري لرئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان مجموعة من الصلاحيات الجوهرية و ذلك راجع لمكانته السامية و تتمثل هذه المهام فيما يلي:

---

(1) زهية رابطي، المجلس الوطني لحقوق الإنسان كهيئة استشارية في ضوء التعديل الدستوري 2020، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية،الجزائر، مج: 15، ع03، سنة 2022، ص: 339.

(2) عبد الهادي درار، المجلس الوطني لحقوق الإنسان في ظل القانون 16-13 ونظامه الداخلي، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ، الجزائر، مج: 02، ع9، سنة 2018، ص: 799.

(3) عبد القادر دباح –حمزة بوعلامي، المرجع السابق، ص: 40.

(4) زهية رابطي، المرجع السابق، ص: 400.

(5) سليمة قزلان، المجلس الوطني لحقوق الإنسان في ظل التعديل الدستوري لـ: 2016 مكسب حقيقي لحقوق الإنسان في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، الجزائر، مج:54، ع01، سنة 2017، ص: 173.

-يقوم رئيس المجلس بتسيير أعمال الجمعية العامة و تنشيطها و تنسيقها، كما يعتبر رئيس المجلس هو الأمر بالصرف لميزانية المجلس.

-يعد رئيس المجلس هو الناطق الرسمي له في مختلف المناسبات الرسمية، و يتولى رئيس المجلس مهمة تمثيل المجلس على المستويين الوطني و الدولي لا سيما أمام مجلس حقوق الإنسان الأممي من خلال آلية الاستعراض الدوري الشامل السهر على تطبيق برنامج عمل المجلس و احترام تطبيق النظام الداخلي ، بالإضافة إلى توجيه لأشغال الهياكل الإدارية و تنسيقها بمساعدة الأمين العام للمجلس و ممارسة السلطة السلمية على جميع المستخدمين.

-يعين رئيس المجلس المندوبين الجهويين بعد المصادقة من طرف الجمعية العامة كما يعين المراسلين المحليين بعد استشارة المكتب الدائم.[1]

المكتب الدائم :يعد المكتب الدائم من أهم الأجهزة المكونة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، و يتكون من رئيس المجلس و رؤساء اللجان الدائمة مع ضرورة التفرغ التام لأعضائه في ممارسة مهامهم في المجلس و يجتمع المكتب الدائم مرتين في الشهر كما يمكن أن يجتمع باستدعاء من رئيس المجلس كلما دعت الضرورة لذلك.[2]

اللجان الدائمة :يضم المجلسست لجان دائمة حتى يمكنه من أداء مهامه في مجال حقوق الإنسان كما يمكنه تشكيل لجان أخرى حسب الضرورة و تشكل كل لجنة دائمة من أربعة إلى سبعة أعضاء كحد أقصى من بينهم رئيس اللجنة و مقررها.[3]

المندوبيات الجهوية :يمثل المجلس من طرف مندوبيات جهوية يحدد عددها و توزيعها الإقليمي و كيفيات تنظيمها و سيرها في النظام الداخلي و يتم تعيين المندوبين الجهويين من طرف رئيس المجلس بعد مصادقة رئيس الجمعية العامة، و تعمل المندوبيات الجهوية ضمن مجال اختصاصها الإقليمي و لحساب المجلس في حدود مهامه و صلاحياته بحيث تتوزع كما يأتي:

المندوبية الجهوية لبشار، المندوبية الجهوية الجزائر العاصمة، المندوبية الجهوية لقسنطينة، المندوبية

---

(1) نسيم سعودي ، نظام المجلس الوطني لحقوق الإنسان في التشريع الجزائري، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، الجزائر، مج:04، ع01، سنة 2019، ص: 545.

(2) حكيم تبينة، مكانة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الجزائر (التكريس الدستوري وآليات الحماية)، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، الجزائر، مج: 05، ع01، سنة2021، ص: 94.

(3) حكيم تبينة، المرجع السابق، ص: 95.

الجهوية لورقلة، المندوبية الجهوية لوهران، كما يشرف على كل مندوبية مندوب جهوي يتم إختياره من بين أعضاء المجلس دون رؤساء اللجان الدائمة و مقرريها.[1]

الامانة العامة :توضع الأمانة العامة تحت سلطة رئيس المجلس و تقدم المساعدة التقنية لأشغال و يتولى الأمين العام تسيير تنسيق المصالح الإدارية و التقنية للمجلس في حدود الصلاحيات المخولة.[2]

كما تشمل الأمانة العامة لوظائف العليا الآتية :الأمين العام، مدير الدراسات و البحث، مكلف بالدراسات و البحث، مدير الإدارة و الوسائل، رئيس مركز البحث و الوثائق، بحيث عدد هذه الوظائف و كيفية تصنيفها و دفع مرتباتها بموجب نص خاص[3].

ثانيا :طبيعة الرأي الاستشاري

تعتبر اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان و حمايتها جهازا ذو طابع استشاري للرقابة و الإنذار المبكر و التقييم في مجال احترام حقوق الإنسان و تكلف بهذه الصفة بدراسة كل وضعية تتعلق بانتهاك حقوق الإنسان، ونقوم بكل عمل ملائم في هذا المجال بالتشاور و التنسيق مع السلطات المختصة علما أن دور اللجنة ينحصر فقط في دراسة كل وضعية دون التحقيق فيهل، لأن ذلك يدخل في اختصاص السلطات الإدارية و القضائية.

كما أن الطبيعة الاستشارية للجنة تخول لها أيضا صلاحية إبداء الرأي و تقديم الاقتراحات و التوصيات حول كل مسألة تتعلق بترقية حقوق الإنسان و حمايتها سيمل ما يتعلق بدراسة التشريع الوطني و أبداء الرأي فيه، عند الاقتضاء، قصد تحسينه في ميدان حقوق الإنسان لذلك يمكن اللجنة أن تساهم في تقديم رأيها بخصوص مشاريع أو اقتراحات القوانين، المقترحة التي تخص مختلف مسائل حقوق الإنسان كما يمكنها أن تبدي رأيها في مدي تطابق المنظومة الوطنية مع الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي التزمت بها الجزائر في مجال حقوق الإنسان، و هذا يعد من ضمن الصلاحيات المخولة للجنة الفرعية الدائمة للشؤون القانونية باعتبارها إحدى اللجان الفرعية الدائمة للجنة الاستشارية.[4]

بالجانب الاستشاري حيث يتولى الأخير ما يلي:

-تقديم آراء توصيات و مقترحات و تقارير إلى الحكومة أو إلى البرلمان حول أي مسألة تتعلق بحقوق الإنسان على الصعيدين الدولي و الوطني و ذلك بمبادرة منه أو بطلب منهما.

---

(1) عبد القادر دباح –حمزة بوعلامي، المرجع السابق، ص:44.

(2) حكيم تبينة، المرجع السابق، ص: 95.

(3) المرسوم الرئاسي رقم17-360 المؤرخ في 20 ديسمبر 2017 يحدد الوظائف العليا بعنوان الأمانة العامة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان وكيفية تصنيفها ودفع المرتبات المتعلقة بها، ج.ر، ع74، الصادرة في 2017/12/20، ص: 03.

(4) فؤاد بشقاوي-وسام بن قرايت، المرجع السابق، ص: 55.

-دراسة مشاريع النصوص التشريعية و التنظيمية و تقديم ملاحظات بشأنها و تقييم النصوص السارية المفعول على ضوء المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان.

-تقديم اقتراحات بشأن التصديق أو الانضمام إلى الصكوك الدولية لحقوق الإنسان.

-المساهمة في إعداد التقارير التي تقدمها الجزائر دوريا أمام آليات و هيئات الأمم المتحدة و المؤسسات الإقليمية تنفيذا لالتزاماتها الدولية.

-اقتراح أي إجراء من شأنه ترقية التعليم و التربية و البحث في مجال حقوق الإنسان في الأوساط المدرسية و الجامعية و الإجتماعية و المهنية و المساهمة في تنفيذه.

-تلقى الشكاوي بشأن أي مساس بحقوق الإنسان و دراستها و إحالتها الى السلطات الإدارية المعينة مشفوعة بالتوصيات اللازمة و عند الاقتضاء إلى السلطات القضائية المختصة.

في الأخير نقول أن التكديس الدستوري للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أدراك تنظيمي فعال لتدعيم و تعزيز حقوق الكانسان يعكس إرادة حقيقية لتعزيز حقوق الإنسان و الارتقاء بها على نحو أفضل.[1]

[1] خديجة حرمل، المرجع السابق، ص ص: 73-74.

الفرع الثالث : المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات .

وضعت الدولة عدة مؤسسات تشكل القاعدة الأساسية للنشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي[1].

ويشكل المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات ، أسمى هيئة تداولية متخصصة في المجال البحث العلمي ، لقد تم استحداثه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 92-23 تحت تسمية المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني[2].

كما كرس القانون رقم 15-21 المجلس وأعطاه تسمية " المجلس الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي" حسب المادة 30 من هذا القانون.

هذه الأخيرة كانت محل تعديل بموجب القانون 20-01 حيث أصبح يطلق على المجلس تسمية "المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات"[3] .

أولا : الإطار القانوني والتنظيمي.

1- الإطار القانوني.

1-1 التكريس الدستوري .

لقد كرس المجلس الوطني للبحث العلمي بموجب المادة 206 من دستور 2016 ، وجاء التعديل الدستوري 2020 في مادته 216 " المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات هيئة استشارية..."[4].

فقد كرسه حين أقر أنه هيئة استشارية ، يتولى مهام حسب المادة 217 من التعديل الدستوري 2020 وقانون ينظمه.

1-2 التكريس التنظيمي.

جاء القانون 202-01 المؤرخ في 5 شعبان عام 1441 الموافق 30 مارس سنة 2020 ، يحدد مهام المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات وتشكيلته وتنظيمه[5]، بعد أن أقره التعديل الدستوري 2020 ، لينظم ويحدد مهام وتشكيلة وسير المجلس ، وعدل بالقانون 22-05 المؤرخ في 24 رمضان عام 1443 الموافق لـ 25 أبريل سنة 2022 ، الذي يحدد مهام المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات وتشكيلته وتنظيمه[6] ، تماشيا مع التعديل الدستوري 2020.

---

[1]معلق سعيد ، المرجع السابق ، ص : 245.

[2]معلق سعيد ، المرجع السابق ، ص-ص : 245-246.

[3]معلق سعيد ، المرجع السابق ، ص : 246.

[4]أنظر المادة 216 من التعديل الدستوري 2020.

[5]أنظر القانون 20-01 المؤرخ في 5 شعبان عام 1441 الموافق 30 مارس سنة 2020 ، يحدد مهام المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات وتشكيلته وتنظيمه ، ج ر ، ع 20 ، سنة : 2020..

[6]أنظر القانون 22-05 المؤرخ في 24 رمضان عام 1443 الموافق لـ 25 أبريل سنة 2022 ، الذي يحدد مهام المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات وتشكيلته وتنظيمه ، ج ر ، ع30 ، سنة : 2022.

2- الإطار التنظيمي.

2-1 تشكيلة المجلس.

حدد الفصل الثالث من القانون 20-01 المعدل القانون 22-05 تشكيلة المجلس في مادته 8: " يضم المجلس خمسة وأربعين (45) عضوا ، من بينهم الرئيس ، يعينهم رئيس الجمهورية ، ويوزعون كما يأتي :

- اثنا عشر (12) عضوا ، يتم اختيارهم من بين الشخصيات العلمية التي تمثل مختلف شعب البحث ، ذوي مؤهلات مثبتة ومؤكدة بأشغال وإنجازات .
- اثنا عشر (12) عضوا ، يتم اختيارهم من بين القدرات التقنية الذين يثبتون خبرة مؤكدة في مجالات :
  - البحث والتطوير .
  - الإبداع والتحويل التكنولوجي.
  - تثمين نتائج البحث.
  - تسيير البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وإدارته وتنظيمه.
- ثمانية (8) أعضاء ، يتم اختيارهم من بين الكفاءات العلمية الوطنية المقيمة بالخارج.
- ستة (6) إطارات من القطاع الاجتماعي والاقتصادي ، يتم اختيارهم حسب كفاءاتهم ودورهم في البحث والتطوير.
- ممثل واحد (1) عن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

يمكن المجلس استدعاء أي شخص أو هيئة من شأنه أن يساعده في أعماله[1].

ونصت المادة 11 من نفس القانون : " يعين أعضاء المجلس الآخرون كذلك بموجب مرسوم رئاسي ، لمدة ست (6) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة .

- تحدد عهدة أعضاء المجلس بالنصف كل ثلاث (3) سنوات."
- يجري تجديد نصف (2/1) أعضاء المجلس ، عند انتهاء السنة الثالثة بالسحب بالقرعة خلال العهدة الأولى باستثناء الرئيس ، و يجري استخلاف أعضاء المجلس الذين سحبوا بالقرعة وفق الشروط نفسها ، وحسب نفس الإجراءات الذي تم تعيينهم به.
- عند شغور منصب عضو المجلس بسبب الاستقالة أو لسبب آخر ، يعين عضو جديد للمدة المتبقية بنفس الشروط والأشكال[2]".

2-2- مهام المجلس.

حددت المادة 217 من التعديل الدستوري 2020 مهام المجلس حيث نصت : " يتولى المجلس ، على الخصوص المهام التالية ،

---

[1] أنظر المادة 8 من القانون 22-05 ، المرجع السابق.

[2] أنظر المادة 11 من القانون 22-05 ، المرجع السابق.

- ترقية البحث الوطني في مجال الابتكار التكنولوجي والعلمي.
- اقتراح التدابير الكفيلة بتنمية القدرات الوطنية في مجال البحث والتطوير .
- تقييم فعالية الأجهزة الوطنية المتخصصة في تثمين نتائج البحث لفائدة الاقتصاد الوطني في إطار التنمية المستدامة"[1].

وقد أضاف المشرع مهام أخرى بموجب القانون 22-05 المعدل للقانون 20-01 بخلاف المحددة في المادة 217 من التعديل الدستوري 2020 سالفة الذكر، من خلال الفصل الثاني تحت عنوان مهام المجلس .

حيث نصت المادة 03 : " زيادة على المهام المحددة في المادة 217 من الدستور ، يكلف المجلس بتحرير التوجهات الكبرى للسياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

وبهذه الصفة يكلف المجلس بإبداء الرأي والتوصيات سيما حول :

- الخيارات الكبرى للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
- الأولويات بين البرامج الوطنية للبحث.
- ترقية الإبداع العلمي والتقني في الوسط الجامعي وإدماجه في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- الحفاظ على القدرات العلمية والتقنية الوطنية وتثمينها وتعزيزها.
- دعم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي للسياسات العمومية.
- تنسيق نشاطات البحث مابين القطاعات .

زيادة على ذلك يكلف المجلس بتقييم السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي ، وخياراتها ونتائجها وكذا إعداد آليات التقييم ومتابعة تنفيذها[2].

ونصت المادة 4 :" يدلي المجلس برأيه في كل مسألة تتعلق بتحديد السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي التي يعرضها عليه رئيس الجمهورية والحكومة والهيئات العمومية "[3].

كما نصت المادة 05 :" يفحص المجلس ويصادق على نظامه الداخلي ، وبرنامج النشاط وحصيلته ، كما يبدي رأيه حول كل مسألة تعرض عليه من رئيس المجلس.

تبلغ التوصيات والآراء والتقارير التي يصادق عليها المجلس لرئيس الجمهورية"[4].

أما المادة 6 فنصت :" يمكن المجلس في إطار إعداد التقارير وصياغة الآراء بالتنسيق مع مصالح الوزير الأول دعوة أعضاء من الحكومة وكذا أي مسؤول هيئة ومؤسسة عمومية بإمكانه إفادته في أشغاله"([5]).

---

[1] أنظر المادة 217 من التعديل الدستوري 2020 .

[2] أنظر المادة 3 من القانون 22-05 ، المرجع السابق.

[3] أنظر المادة 4 من القانون 22-05 ، المرجع السابق.

[4] أنظر المادة 5 من القانون 22-05 ، المرجع السابق.

[5] أنظر المادة 6 من القانون 22-05 ، المرجع السابق.

نصت المادة 7:" يمكن المجلس إقامة علاقات تعاون في مجال ترقية نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي مع الهيئات الوصية لاسيما الأكاديميات.

يمكن المجلس أيضا ربط علاقات التعاون مع الهيئات الأجنبية التي تضمن نفس المهام[1].

2-3- تنظيم المجلس وسيره.

نصت المادة 13 :" يتكون المجلس من الهياكل التالية:

- الرئيس.
- الجمعية العامة.
- المكتب.
- الأمانة.
- اللجان الدائمة.

يمكن المجلس عند الحاجة إنشاء أفواج عمل وتفكير موضوعاتية تظم أخصائيين وخبراء في مجال نشاطاته من بين شخصيات خارج المجلس[2].

أ – الرئيس.

نصت المادة 10 :" يعين رئيس المجلس بموجب مرسوم رئاسي من بين الكفاءات الوطنية المعترف بها ، بناءا على اقتراح من الوزير الأول ، وتنهى مهامه حسب الأشكال نفسها.

- يمارس رئيس المجلس وظيفته بصفة دائمة"[3].

ومن صلاحيات الرئيس نجد ما جاءت به المادة 14 حيث نصت على مايلي:" يمارس رئيس المجلس الصلاحيات الآتية :

- يرأس الجمعية العامة ويشرف على أشغالها.
- يمثل المجلس على الصعيدين الوطني والدولي.
- يمثل المجلس أمام القضاء وفي جميع أعمال الحياة المدنية.
- ينسق جميع نشاطات المجلس.
- يسهر على متابعة توصيات الجمعية العامة.
- يعين المستخدمين الذين لم تتقرر بشأنهم طريقة أخرى للتعيين بها.
- يمارس السلطة السلمية التأديبية على جميع مستخدمي المجلس.
- يسهر على تنفيذ ميزانية المجلس[4].

---

(1) أنظر المادة 07 من القانون 22-05 ، المرجع السابق.

(2) أنظر المادة 13 من القانون 22-05 ، المرجع السابق.

(3) أنظر المادة 10 من القانون 22-05 ، المرجع السابق.

(4) أنظر المادة 14 من القانون 22-05 ، المرجع السابق.

- هو الآمر بالصرف الرئيسي لنفقات المجلس.
- يمكنه تفويض جزء من صلاحياته للأمين العام للمجلس.

كما يقدم التقرير السنوي لنشاطات المجلس لرئيس الجمهورية بعد المصادقة عليه من طرف الجمعية العامة[1].

ب – الجمعية العامة.

- الجمعية العامة هي الهيئة العليا للمجلس وتتشكل من أعضائه[2].
- الجمعية العامة هي الهيئة التداولية للمجلس وفضاء للتبادل حول جميع المسائل المرتبطة بصلاحياتها ، وبهذه الصفة تصادق على الخصوص على ما يأتي:
  - برنامج نشاط المجلس.
  - التقرير السنوي.
  - تقارير اللجان الدائمة.
  - التقارير والتوصيات والآراء والدراسات.

كما تصادق النظام الداخلي للمجلس في دورتها الأولى .

تتداول الجمعية العامة في التسيير المالي للسنة المالية المنصرمة والميزانية التقديرية للسنة الموالية.

كما تتداول في التقرير الأدبي للمجلس[3].

تجتمع الجمعية العامة مرتين (2) في السنة على الأقل في دورة عادية ، ويمكن استدعاؤها لدورة غير عادية من طرف رئيس الجمهورية ، أو الوزير الأول أو رئيس الحكومة حسب الحالة ، أو رئيس المجلس أو بمبادرة من ثلثي (3/2) أعضائها[4].

ولتصح اجتماعات الجمعية العامة وجب حضور ثلثي (3/2) أعضائها.

وإذا لم يكتمل النصاب ، تستدعى الجمعية العامة لاجتماع ثان ينعقد في أجل ثمانية (8) أيام ، وحينئذ تجتمع الجمعية العامة مهما يكن عدد الأعضاء الحاضرين[5] .

ونصت المادة 21 :" تعبر الجمعية العامة حسب الحالة بتوصيات وآراء وتقارير ودراسات

-تتم المصادقة على التوصيات والآراء والتقارير والدراسات بأغلبية أعضاء الجمعية العامة الحاضرين، وفي حال تساوي عدد الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا[6].

---

(1) أنظر المادة 14 من القانون 22-05 ، المرجع السابق.

(2) أنظر المادة 17 من القانون 22-05 ، المرجع السابق.

(3) أنظر المادة 18 من القانون 22-05 ، المرجع السابق.

(4) أنظر المادة 19 من القانون 22-05 ، المرجع السابق.

(5) أنظر المادة 19 من القانون 22-05 ، المرجع السابق.

(6) أنظر المادة 21 من القانون 22-05 ، المرجع السابق.

وتدون أشغال الجمعية العامة في محاضر تسجل في سجل خاص ، يرقمه ويؤشر عليه رئيس المجلس وكاتب الجلسة[1].

ت – المكتب.

- يتشكل المكتب من رئيس المجلس ونائبي (2) الرئيس.
- ينتخب نائبا (2) رئيس المجلس من طرف الجمعية العامة[2].
- يكلف المكتب على الخصوص بما يأتي :

- إعداد مشروع النظام الداخلي للمجلس ، وعرضه على الجمعية العامة للمصادقة عليه .
- إعداد جدول أعمال اجتماعات الجمعية العامة.
- تنفيذ برنامج نشاطات المجلس.
- السهر على وضع توصيات الجمعية العامة حيز التنفيذ [3].

ث – الأمانة.

- يسير الأمانة ، أمين عام يعين بموجب مرسوم رئاسي ، بناءا على اقتراح من رئيس المجلس ، وتنهى مهامه حسب الأشكال نفسها[4].
- يكلف الأمين العام بتنسيق وتنظيم أشغال المجلس.
- وبهذه الصفة يكلف عل الخصوص بما يأتي :

- السهر على تحضير وتنظيم أشغال المجلس.
- تسيير الموارد البشرية والمادية والتقنية والمالية للمجلس.
- القيام بالتزامات النفقات ودفعها ، بتفويض من رئيس المجلس.
- السهر على ترتيب أرشيف المجلس وحفظه ، طبقا للتنظيم المعمول به[5].

- يساعده في ذلك هيكل إداري ومالي وتقني يديره الأمين العام[6].

ه – الأمانة.

- تتشكل اللجان الدائمة من أعضاء المجلس .
- يحدد اللجان وصلاحياتها في النظام الداخلي للمجلس[7].

---

(1) أنظر المادة 22 من القانون 22-05 ، المرجع السابق.

(2) أنظر المادة 23 من القانون 22-05 ، المرجع السابق.

(3) أنظر المادة 24 من القانون 22-05 ، المرجع السابق.

(4) أنظر المادة 25 من القانون 22-05 ، المرجع السابق.

(5) أنظر المادة 26 من القانون 22-05 ، المرجع السابق.

(6) أنظر المادة 27 من القانون 22-05 ، المرجع السابق.

(7) أنظر المادة 28 من القانون 22-05 ، المرجع السابق.

- يمكن اللجان أن تستعين في أشغالها بكل شغف ذي كفاءة[1].

ثانيا : طبيعة الرأي الاستشاري.

1- طريقة الأخذ بالرأي الاستشاري.

آلية الإخطار.

لقد نص المشرع الجزائري في المادة 4 : " يدلي المجلس برأيه حول كل مسألة تتعلق بتحديد السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتنفيذها وتقييمها وكذا تثمين نتائج نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ، التي يعرضها عليه رئيس الجمهورية والحكومة والهيئات العمومية "[2].

يستشف من نص المادة أن الإخطار يكون من رئيس الجمهورية والحكومة والهيئات العمومية.

2 : ومدى إلزامية الأخذ بالرأي الاستشاري.

يتبن من مختلف النصوص القانونية في التعديل الدستوري 2020 والقوانين المنظمة للمجلس ، القانون 20-01 والمعدل بالقانون 22-05 على الدور الاستشاري للمجلس وتنوعه ، بناء على إخطار من رئيس الجمهورية والحكومة والهيئات العمومية .

ورغم تلك الأهمية فلم يقر المشرع إلزامية الّأخذ بالرأي الاستشاري في مختلف النصوص القانونية ، رغم أهميته واختصاصه ، مثله مثل باقي الآراء الاستشارية لأغلبية الهيئات الاستشارية.

وذلك إن كل الهيئات الاستشارية المكرسة دستوريا ورغم أهميتها في العمل الداري ودورها في ترشيد المال العام إلا أن آراؤها غير ملزمة للجهة التي طلبتها ، وفي معظم الأحيان لا يتم الإشارة إليها ويهمش دورها حتى وإن كان طلب الرأي الاستشاري إلزامي في بعض الحالات، كما أنها لا تستطيع نشر تقاريرها إلا إذا طلبت السلطة التنفيذية ذلك وهذا تهميش وتقزيم لدورها[3].

---

[1] أنظر المادة 28 من القانون 22-05 ، المرجع السابق.

[2] أنظر المادة 04 من القانون 22-05 ، المرجع السابق.

[3] نسرين بوعكاز ، الهيئات الاستشارية في ظل دستور 2020 "تدعيم وتفعيل أم تكريس" ، مجلة الدراسات القانونية ، جامعة يحي فارس بالمدية ، الجزائر ، المجلد : 08 ، ع 01 ، سنة 2022 ، ص- ص : 103- 104.

المبحث الثاني : الهيئات الاستشارية المستحدثة بموجب التعديل الدستوري 2020.

لقد كرس التعديل الدستوري 2020 مجموعة من الهيئات الاستشارية ، حيث ارتبطت هذه الأخيرة بمجالات متنوعة منها الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والحقوقية والسياسية والعلمية والتكنولوجية ، والتي يقوم بها مجموعة من المختصين والفنيين المؤهلين[1].

كما أنه ومن خلال التعديل الدستوري 2020 استحدث هيئتين استشاريتين ، المرصد الوطني للمجتمع المدني كهيئة استشارية لها أهمية بالغة من الناحية العملية ، تتمثل فبناء قرارات سليمة ، تحقق الهدف المرجو وهو الاستشارة ، التي ترتبط بالعمل الإداري ويسهل عليه اتخاذ القرار ، فالمرصد هو هيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية فهو إطار للحوار والتشاور ، واقتراح المسائل المتعلقة بالمجتمع المدني[2].

وتم تكريس الأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيات في التعديل الدستوري 2020 بعدما استحثت في 10 مارس 2015 بموجب القانون 15-85 المؤرخ في 19 جمادى الأول الموافق 10 مارس سنة 2015 ، المتعلق بإنشاء الأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيات ، ويحدد مهامها وتشكيلتها وتنظيمها[3]، وهي هيئة تفكير وخبرة واستشارة في مختلف مجالات العلوم والتكنولوجيات العصرية [4].

المطلب الأول : المرصد الوطني للمجتمع المدني .

شكلت المراجعة الدستورية الأخيرة لسنة 2020 ، بالنسبة للمجتمع المدني قفزة نوعية ، انعكست في الاحتواء الدستوري البارز لتنظيم المجتمع المدني ، وإحداث ولأول مرة في التاريخ الدستوري الجزائري لمؤسسة دستورية استشارية أصيلة وخاصة بالمجتمع المدني ، من أجل مرافقته ، ترشيده ، احتوائه والاهتمام بانشغالاته والإسهام في حل مشاكله[5].

---

(1) سهام العيداني – إبراهيم غربي ، استحداث المرصد الوطني للمجتمع المدني كهيئة على ضوء التعديل الدستوري لسنة 2020 ، مجلة قضايا معرفية ، المجلد : 02 ، ع 04 ، الجلفة ، الجزائر ، سنة 2022 ، ص : 97.

(2) سهام العيداني – إبراهيم غربي ، المرجع السابق ، ص : 87.

(3) أنظر، القانون 15-85 المؤرخ في 19 جمادى الأول 1436 ، الموافق 10 مارس سنة 2015 ، المتعلق بإنشاء الأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيات ، ويحدد مهامها وتشكيلتها وتنظيمها.

(4) - https://www.mesrs.dz/index.php/2022/04/04/adoption-des-projets-de-loi-de-laast-et-du-cnrst-ar/

(5)جمال أوشبر – نصر الدين حميدي ،المرجع السابق ، ص : 104.

الفرع الأول : الإطار القانوني والتنظيمي.

يعد المرصد الوطني للمجتمع المدني هيئة جديدة ومستحدثة ، فقد تم إنشاءه في التعديل الدستوري الأخير لسنة 2020 ، وقد تم تعريفه في نص المادة 213 [1]، وتم تدعيمه بالمرسوم الرئاسي 21-139 المؤرخ في 12أبريل سنة 2021 [2].

أولا : الإطار القانوني.

1- التكريس القانوني بموجب المادة 213 من التعديل الدستوري 2020.

نصت المادة 213 من التعديل الدستوري 2020 على الآتي :

"المرصد الوطني للمجتمع المدني هيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية .

- يقدم المرصد آراء وتوصيات متعلقة بانشغالات المجتمع المدني.
- يساهم المرصد في ترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة.
- ويشارك مع المؤسسات الأخرى في تحقيق أهداف التنمية الوطنية.

يحدد رئيس الجمهورية تشكيلة المرصد ومهامه الأخرى[3].

المرصد الوطني للمجتمع المدني هو هيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية ، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، تقدم هذه الهيئة التحاور والتشاور والاقتراح والتحليل والاستشراف في كل المسائل المتعلقة بالمجتمع المدني وترقية أدائه ، ذلك بعد استشارته من رئيس الجمهورية هذا في الحالة العادية ويكون عن طريق الإخطار.

تجدر الإشارة إلى أن المرصد الوطني للمجتمع المدني ، يمكنه المبادرة تلقائيا باقتراحات أو توصيات أو دراسات تندرج ضمن مهامه ، كالمبادرة والمساهمة في تفعيل دور المجتمع المدني وترقيته[4].

2- التكريس القانوني بموجب المرسوم الرئاسي 21-139 المؤرخ في 12 ابريل 2021.

المرصد الوطني للمجتمع المدني كفاعل مقوم لمختلف فعاليات المجتمع المدني في ترقية عمل مؤسسات المجتمع المدني ، من خلال الاستعانة بها في تعزيز علاقتها مع المواطنين والدولة ، قصد الارتقاء

---

(1) ياسين سحوت ، دور المرصد الوطني للمجتمع المدني في تعزيز دور المجتمع المدني في التشريع الجزائري ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، تخصص قانون عام ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد الصديق بن يحي بجيجل ، الجزائر ، السنة الجامعية 2021-2022 ، ص : 8.

(2) أنظر المرسوم الرئاسي 21-139 المؤرخ في 29 شعبان عام 1442 الموافق لـ 12 أبريل سنة 2021 ، يتعلق بالمرصد الوطني للمجتمع المدني ، ج ر ، ع 29 ، سنة 2021 .

(2) أنظر المادة 213 من التعديل الدستوري 2020 ، المرجع السابق.

(4) ياسين سحوت ، دور المرصد الوطني للمجتمع المدني في تعزيز دور المجتمع المدني في التشريع الجزائري ، المرجع السابق ، ص : 9.

بالمجتمع المدني ، وبالتالي تحقيق قيم المواطنة والديمقراطية التشاركية والتنمية المستدامة[1].

وفي هذا الإطار نص المرسوم 21-139 على تشكيلة المرصد الوطني للمجتمع المدني ومهامه وتنظيمه وسيره ، الذي يدعى في صلب النص "المرصد"[2].

ثانيا الإطار التنظيمي.

يلعب المجتمع المدني بتنظيماته المختلفة (النقابات ، الجمعيات ، المنظمات الوطنية والمهنية) دورا كبيرا في الجزائر وجاء الفصل الثالث من المرسوم الرئاسي 21-139 ليؤكد على ذلك[3].

يتشكل المرصد الوطني للمجتمع المدني حسب المادة 25 من المرسوم الرئاسي 21-139 من ثلاثة هياكل ، وهي : الرئيس ، المجلس والمكتب.

1 – الرئيس.

نصت المادة 6 من المرسوم الرئاسي 21-139 على أن المرصد الوطني للمجتمع المدني من الرئيس وخمسون (50) عضوا مناصفة بين الرجال والنساء.

ونصت المادة 5 من نفس المرسوم : " يعين رئيس المرصد من بين الكفاءات الوطنية بموجب مرسوم رئاسي وتنهى مهامه حسب الأشكال نفسها"[4].

يتولى الرئيس بهذه الصفة "رئيس المرصد" على الخصوص تمثيل المرصد في جميع أعمال الحياة المدنية وأمام القضاء ، وكذلك أشغال المكتب المرصد وضبط أعمال اجتماعات المكتب وكذلك تسييرها ، وكذلك تعيين المستخدمين.

كما يقوم رئيس المرصد كذلك بإعداد مشروع النظام الداخلي ، وكذلك يمارس السلطة السلمية على مجموع مستخدمي المرصد الوطني للمجتمع المدني[5].

وأيضا يقوم بإخطار مكتب المرصد بكل مسألة يراها ضرورية ويرفع توصيات وتقارير وآراء المرصد إلى رئيس الجمهورية وهو الآمر بالصرف للمرصد.

---

(1)أمين رمال ، المرتكزات الدستورية للمرصد الوطني للمجتمع المدني ودوره في تعزيز القيم الوطنية وأداء المجتمع المدني ، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ، المركز الجامعي سي الحواس ببريكة ، باتنة ، الجزائر ، مج: 05 ، ع 01 ، سنة 2022 ، ص - ص : 1007 - 1008.

(2) أنظر المادة 02 من المرسوم الرئاسي 21-139 ، المرجع السابق.

(3) ياسين سحوت ، المرجع السابق ، ص : 19.

(4) أنظر المادة 05و06 من المرسوم الرئاسي 21-139 ، المرجع السابق.

(5)ياسين سحوت ، المرجع السابق ، ص : 20.

توضع تحت سلطته أمانة دائمة ، تتولى تنظيم أعمال المكتب والمساعدة التقنية لأشغال المرصد تحدد مهامها وكذلك كيفية سيرها في النظام الداخلي للمرصد ، كما يساعده الأمين العام للمرصد[1].

وهذا ما تضمنته المادة 29 من المرسوم الرئاسي 21-139 سالف الذكر[2].

3- المجلس.

نصت المادة 6 من المرسوم الرئاسي 21-139 سالف الذكر [3]:

"يتشكل المرصد من الرئيس وخمسين (50) عضوا مناصفة بين الرجال والنساء ، ويتوزعون كما يأتي :

1-ثلاثون (30) عضوا من الجمعيات ، من بينهم عشرة (10) أعضاء من الجمعيات الوطنية وعضوان (2) من الجمعيات المعترف بها بطابع المنفعة العمومية

2- ثمانية (8) أعضاء من الكفاءات الوطنية للمجتمع المدني ، من بينهم أربعة (4) أعضاء من الجالية الوطنية بالخارج يختارهم رئيس الجمهورية من بين ذوي الاختصاص في مجال عمل المرصد.

3-اثنا عشر (12) عضوا يمثلون النقابات والمنظمات الوطنية والمهنية والمنظمات والمؤسسات المدنية الأخرى "[4].

ولقد نصت المادة 30 من نفس المرسوم على ما يأتي: " يعد المجلس الهيئة التداولية للمرصد ويتشكل من أعضاء المرصد ، ويجتمع كل ثلاثة أشهر بطلب من الرئيس ، ويتولى المصادقة على ما يأتي :

- آراء المرصد وتوصياته .
- النظام الداخلي.
- التقارير الدورية التي يعدها المكتب ورئيس المرصد.
- برنامج عمل المرصد وحصيلة نشاطه.
- التقريري السنوي المالي والأدبي.
- التقرير السنوي الذي يرفعه المرصد إلى رئيس الجمهورية.
- إنشاء اللجان أو اللجان الموضوعاتية.
- تقارير اللجان.
- قبول الهبات والوصايا.
- مشروع ميزانية المرصد.

---

(1) ياسين سحوت ، المرجع السابق ، ص : 21.

(2)أنظر المادة 29 من المرسوم الرئاسي 21-139 ، المرجع السابق.

(3) أنظر المادة 6 من المرسوم الرئاسي 21-139 ، المرجع السابق.

(4) أنظر المادة 29 من المرسوم الرئاسي 21-139 ، المرجع السابق.

- المسائل التي يعرضها عليه رئيس المرصد. "[1]

كما نصت المادة 31 : " يمكن المجلس أن يجتمع في دورات غير عادية بطلب من رئيسه أو من ثلثي (3/2) أعضائه.

لا تصح اجتماعات المجلس إلا بحضور نصف (2/1) أعضائه ، وفي حالة عدم اكتمال النصاب ، يعقد اجتماع جديد خلال فترة لا تتعدى خمسة (15) عشر يوما ، وتصح المداولات عندئذ مهما يكن الأعضاء الحاضرين[2].

ونصت المادة 32 من المرسوم الرئاسي 21-139 على الآتي :

" تتخذ قرارات المجلس بأغلبية الأصوات وفي حال تساوي عدد الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا"[3].

3 - المكتب .

يتشكل المكتب من رئيس المرصد رئيسا، وأربعة أعضاء ينتخبهم المجلس وفق الشروط المحددة في النظام الداخلي للمرصد[4].

ولقد نصت المادة 35 من المرسوم الرئاسي 21-139 على مهام المكتب بما يأتي :

" يكلف المكتب على الخصوص بما يأتي :

- تنسيق أنشطة اللجان ومتابعة عملها .
- دراسة كل مسألة تتعلق بعمل المرصد.
- تقييم نشاط المرصد وإعداد التقارير والتوصيات .
- وضع الأطر والآليات المناسبة لتحسين عمل المرصد.
- دراسة مشروع ميزانية المرصد.
- دراسة مشروع النظام الداخلي للمرصد.
- الموافقة على إبرام الاتفاقيات العقود التي لها علاقة بمهام المرصد.
- دراسة كل المسائل التي يعرضها عليه رئيس المرصد."[5]

ولقد فصل المشرع الجزائري ، في كيفية تعيين أعضاء المرصد الوطني للمجتمع المدني ، وإنهاء مهامهم ، وسقوط عضويتهم ، وسير عملهم ، بموجب المرسوم الرئاسي 21-139سالف الذكر.

---

(1) أنظر المادة 30 من المرسوم الرئاسي 21-139 ، المرجع السابق.

(2) أنظر المادة 31 من المرسوم الرئاسي 21-139 ، المرجع السابق.

(3) أنظر المادة 32 من المرسوم الرئاسي 21-139 ، المرجع السابق.

(4) أنظر المادة 33 من المرسوم الرئاسي 21-139 ، المرجع السابق.

(5) أنظر المادة 35 من المرسوم الرئاسي 21-139 ، المرجع السابق.

الفرع الثاني : طبيعة الرأي الاستشاري.

نصت المادة 2 من المرسوم الرئاسي 21-139 على ما يأتي :

" المرصد هيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية.

المرصد إطار للتحاور والتشاور والاقتراح والتحليل و الاستشراف في كل المسائل المتعلقة بالمجتمع المدني وترقية أدائه."[1]

ونصت المادة 12 : " يخطر المرصد من قبل رئيس الجمهورية ، كما يمكن أن يخطر من قبل الوزير الأول أو رئيس الحكومة حسب الحالة.

كما يمكنه المبادرة تلقائيا باقتراحات أو توصيات أو دراسات تندرج ضمن مهامه[2].

أولا : طريقة الأخذ بالرأي الاستشاري.

1- آلية الإخطار.

يتحرك المرصد الوطني للمجتمع المدني لممارسة مهامه بناءا على آلية الإخطار ، سواء من قبل رئيس الجمهورية ، الوزير الأول أو رئيس الحكومة حسب الحالة ، هذه الآلية تؤكد علاقة هذه الهيئة بمؤسسات الدولة من رئاسة الجمهورية والحكومة.

2- التحرك التلقائي.

يمكن للمرصد الوطني للمجتمع المدني ، أداء مهامه بصفته شريك فعال إلى جانب الدولة في رسم السياسة العامة ، أن يتحرك تلقائيا من خلال المبادرة باقتراحات أو توصيات لترقية أداء وفعالية المجتمع المدني[3].

يتعين على المرصد أن يقدم آرائه وتوصياته لسلطة الإخطار في مدة لا تتجاوز ثلاثين (30) يوما مع مراعاة حالات الاستعجال[4].

وقصد توسيع استشارته ، بإمكان المرصد الاستعانة بمختلف القطاعات الوزارية[5].

أولا : طريقة الأخذ بالرأي الاستشاري.

---

(1) أنظر المادة 02 من المرسوم الرئاسي 21-139 ، المرجع السابق.

(2) أنظر المادة 12 من المرسوم الرئاسي 21-139 ، المرجع السابق.

(3) أمين رمال ، المرجع السابق ، ص : 1013.

(4) أنظر المادة 14 من المرسوم الرئاسي 21-139 ، المرجع السابق.

(5) أنظر المادة 15 من المرسوم الرئاسي 21-139 ، المرجع السابق.

نصت المادة 4 من المرسوم الرئاسي 21-139 : " يساهم المرصد في ترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة ، ويشارك مع المؤسسات الأخرى في تحقيق أهداف التنمية الوطنية ، ويقدم آراء وتوصيات واقتراحات بشأن وضعية المجتمع المدني وانشغالاته ، وآليات تعزيز دوره في الحياة العامة.

كما يتولى المهام الآتية :

- تقييم أداء المجتمع المدني وتطويره على ضوء احتياجات المجتمع والإمكانيات المتاحة واقتراح تصور عام لدوره في التنمية الوطنية المستدامة ورصد الاختلالات التي تحول دون مشاركته الفعالة في الحياة العامة ، وإخطار الجهات المختصة بذلك والقيام بكل عمل من شأنه ترقية نشاطه.

- إبداء الرأي والتوصيات والاقتراحات ، في مجال ترقية مشاركة المجتمع المدني في وضع السياسات العمومية ، وتنفيذها على جميع المستويات ، وفق مقاربة ديمقراطية تشاركية ، وتقديم المشورة لفائدة مختلف فعاليات المجتمع المدني ، بهدف دعم قدراتها الذاتية في مجال العمل الميداني[1].

- المساهمة في إرساء أسس التشاور بين كل فعاليات المجتمع المدني والسلطات العمومية ، قصد جعل المجتمع المدني مساهما فعالا في مختلف البرامج والنشاطات المتعلقة بالمجتمع المدني على المستوى الوطني وإدماجها ضمن مسار التنمية الوطنية وتطوير الإعلام والاتصال معها.

- نشر القيم والمبادئ الوطنية واقتراح الآليات الأساسية ، لتشجيع العمل التطوعي والعمل للصالح العام ، في نشاط المجتمع المدني وتنمية روح الانتماء ، وتعزيز قدرات الأفراد على التواصل فيما بينهم.

- المبادرة أو المساهمة في أي دراسة ، تهدف إلى ترقية وتفعيل دور مختلف فعاليات المجتمع المدني في جميع المجالات.

- تنظيم المؤتمرات والأيام الدراسية ، والدورات التكوينية والندوات ، والجلسات الوطنية والمحلية للمجتمع المدني وكل عمل إعلامي أو تحسيسي له علاقة بمهامه.

- ترقية التشاور والتعاون بين الهيئات الأجنبية المماثلة بالتنسيق مع مصالح الوزير المكلف بالشؤون الخارجية .

- يمكن المرصد أن يلجأ إلى سبر آراء حول كل مسألة تندرج ضمن مهامه[2].

الهيئات الاستشارية تعتبر المعيار الحقيقي لمبدأ الديمقراطية ، فهو يقوم على التبادل والحوار والتشاور بين الحكام والمحكومين ، إلا أن دور المرصد الوطني للمجتمع المدني يبقى دوره محدودا جدا فهو لا يملك صلاحيات واسعة ولا استقلالية كافية للقيام بدوره على أكمل وجه[3].

---

[1]أنظر المادة 4 من المرسوم الرئاسي 21-139 ، المرجع السابق.

[2]أنظر المادة 4 من المرسوم الرئاسي 21-139 ، المرجع السابق.

[3]سهام العيداني – إبراهيم غربي ، المرجع السابق ، ص : 97.

فأغلبية أعضاء الهيئات الاستشارية تابعة لسلطة التنفيذية وأن تشكيلتها يغلب عليها الطابع السياسي مما يستدعي الاستعانة بذوي الخبرة والكفاءة،وذلك من خلال التوسع في طلب الاستشارة من قبل السلطة التنفيذية[1].

كما أنه لا يوجد نص يلزم السلطة التي طلبت بالرأي الاستشاري الأخذ به ، كما لا يوجد نص يلزم رئيس الجمهورية ، الوزير الأول أو رئيس الحكومة باللجوء إلى الاستشارة في مواضيع محددة.

إن كل الهيئات الاستشارية المكرسة دستوريا ورغم أهميتها في العمل الداري ودورها في ترشيد المال العام إلا أن آراؤها غير ملزمة للجهة التي طلبتها ، وفي معظم الأحيان لا يتم الإشارة إليها ويهمش دورها حتى إن كان طلب الرأي الاستشاري إلزامي في بعض الحالات، كما أنها لا تستطيع نشر تقاريرها إلا إذا طلبت السلطة التنفيذية ذلك وهذا تهميش وتقزيم لدورها[2].

المطلب الثاني : الأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيات.

تتولى الأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيات مهمة ترقيه العلوم والتكنولوجيات وتعزيز أثرهما في المجتمع[3].

وهي هيئة وطنية ذات طابع علمي وتكنولوجي مستقلة ودائمة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[4].

يحدد القانون تنظيم الأكاديمية وتشكيلتها وسيرها ومهامها[5].

الفرع الأول: الإطار القانوني والتنظيمي.

أولا: الإطار القانوني.

إن الأكاديمية هي في الواقع منشأه بموجب المرسوم الرئاسي 15-85 المؤرخ في 19 جمادى 1436 الموافق لـ 10 مارس سنة 2015 ، المتعلق بإنشاء الأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيات ، ويحدد مهامها وتشكيلتها وتنظيمها ، الجريدة الرسمية رقم 14 لسنة 2015 ، وهي مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[6].

---

[1] سهام العيداني – إبراهيم غربي ، المرجع السابق ، ص - ص : 97 - 98.

[2] نسرين بوعكاز ، المرجع السابق ، ص- ص : 103- 104.

[3] عز الدين بوجلطي ، التجربة التشريعية الجزائرية في مجال دعم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، الجزائر ، مج : 05 ، ع 02 ، سنة 2020 ، ص : 1155.

[4] عز الدين بوجلطي ، المرجع السابق ،
ص : 1155.

[2] أنظر المادة 218 من التعديل الدستوري 2020 ، المرجع السابق.

[6] عز الدين بوجلطي ، المرجع السابق ، ص : 1155.

وقد كرست دستوريا ، في التعديل الدستوري 2020 من خلال نص المادة 218 ، التي نصت على ما يأتي: " الأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيات هيئة مستقلة ذات طابع علمي وتكنولوجي.

يحدد القانون تنظيم الأكاديمية وتشكيلتها وسيرها ومهامها" [1].

كما تعززت الأكاديمية بالقانون رقم 22 02 المؤرخ في 24 رمضان 1443 الموافق لي 25 ابريل سنه 2022 ، يحدد تنظيم الأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيات وتشكيلتها وسيرها ومهامها.

فقد جاء في الفصل الأول بأحكام عامة ، والفصل الثاني تنظيم الأكاديمية ، والفصل الثالث تشكيلة الأكاديمية ، والفصل الرابع مهام الأكاديمية وسيرها ، والفصل الخامس أحكام مالية ، والفصل السادس أحكام انتقالية وختامية[2].

ثانيا: الإطار التنظيمي.

"الأكاديمية هيئة مستقلة ذات طابع علمي وتكنولوجي ، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، توضع لدى رئيس الجمهورية.

الأكاديمية هيئة مرجعية في المجالات العلمية والتكنولوجية ، تجمع شخصيات بارزة وطنية وأجنبية،[3]

تتمتع بسمعة علمية معترف بها في ميادين اختصاصها ، ويطلق على عضو الأكاديمية تسمية "أكاديمي".

تعتبر رتبة الأكاديمي أعلى رتبة شرفية في هرم العلوم والتكنولوجيات.

يحتفظ الأكاديمي بهذه الرتبة ، ويحتفظ بعضويته في الأكاديمية مدى الحياة ، ما لم يقع في حالة مانع قانوني.

يحظى أعضاء الأكاديمية بحماية الدولة أثناء وبمناسبة تأدية مهامهم.

يحدد النظام الداخلي للأكاديمية كيفيات تطبيق هذه المادة[4].

ولقد نصت المادة 4 من القانون 22 02 سالف الذكر على الأتي : "تضم الأكاديمية الأجهزة الآتية:

- الجمعية العامة.
- الرئيس.
- المكتب.

---

(1) أنظر المادة 218 من التعديل الدستوري 2020 ، المرجع السابق.

(2) أنظر القانون 22-02 المؤرخ في 24 رمضان عام 1443 الموافق لـ 25 أبريل سنة 2022 ، الذي يحدد تنظيم الأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيات وتشكيلتها وسيرها ومهامها ، ج ر ، ع 30 ، سنة : 2022.

(3) أنظر المادة 2 من القانون 22-02 ، المرجع السابق.

(4) أنظر المادة 2 من القانون 22-02 ، المرجع السابق.

- مجلس الأكاديمية.
- الفروع.
- الأمانة العامة.

يمكن إنشاء لجان خاصة وفرق عمل عند الاقتضاء[1].

1 - تشكيلة الأكاديمية.

نصت المادة 24 من القانون 22 02 :" تتشكل الأكاديمية:

- مائتي(200) عضو دائم يحملون الجنسية الجزائرية.

- مع مراعاة كيفيات انتقاء الأعضاء المؤسسين ، الذين تمت الموافقة على قائمتهم بموجب المرسوم الرئاسي 15-246 المؤرخ في 23 ذي القعدة عام 1436 الموافق 7 سبتمبر 2015 ، والمتضمن الموافقة على القائمة النهائية للأعضاء المؤسسين للأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيات.

- يتم انتقاء أعضاء الأكاديمية الآخرين ، من بين الشخصيات ذات السمعة المعترف بها في ميادين العلوم والتكنولوجيات ، وانتخابهم من قبل نظرائهم في إحدى دورات الجمعية العامة للأكاديمية.

- أعضاء أكاديميين مشاركين من جنسيات أجنبية ، ذوي مستوى عالي وسمعة دولية ، في مجالات اختصاص الأكاديمية ، ويساهمون في التطور العلمي والتكنولوجي ، ويتم انتقاؤهم وانتخابهم من قبل الجمعية العامة للأكاديمية في إحدى دوراتها.

- يحدد النظام الداخلي للأكاديمية كيفيات تطبيق هذه المادة[2].

2- مهام الأكاديمية وسيرها.

نصت المادة 28 من القانون 22-02 : " علاوة على ما هو منصوص عليه في أحكام هذا القانون، تحدد مهام وكيفيات سير الأكاديمية ، في نظامها الداخلي الذي يتضمن لاسيما ما يأتي :

- سير أجهزة الأكاديمية وصلاحياتها والعلاقات فيما بينها.
- مشروع القانون الأساسي لعضو الأكاديمية ، وحقوقه وواجباته.
- عدد الأعضاء الأكاديميين الأجانب المشاركين في الأكاديمية.
- شروط وكيفيات قبول أعضاء الأكاديمية وانتقائهم وانتخابهم واستخلافهم.
- ميثاق آداب وأخلاقيات الأكاديمي[3].

---

(1) أنظر المادة 4 من القانون 22-02 ، المرجع السابق.

(2) أنظر المادة 24 من القانون 22-02 ، المرجع السابق.

(3) أنظر المادة 28 من القانون 22-02 ، المرجع السابق.

و نصت المادة 29 :" تتم الموافقة على النظام الداخلي للأكاديمية ، بمرسوم رئاسي بعد المصادقة عليه من طرف الجمعية العامة "[1].

كما نصت المادة 30 : " تضطلع الأكاديمية بمهام تكتسي طابع المنفعة العامة ، تهدف إلى ترقيه العلوم والتكنولوجيات ، وتعزيز أثرها في المجتمع والمساهمة في انجاز توجيهات وأهداف التنمية الوطنية.

تتولى في هذا الإطار على الخصوص ما يأتي:

- مهام الخبرة والاستشارة والنصح لفائدة مؤسسات الدولة والهيئات العمومية والخاصة.
- المساهمة في حركية تقدم العلوم والتكنولوجيات وتطوير تدريسها وتطبيقاتها.
- العمل على نشر الثقافة العلمية والتقنية وتعميمها ، من خلال تقريب العلوم والتكنولوجيات في المجتمع باستعمال الدعائم الملائمة.
- المساهمة في ترقية الحياة العلمية والتكنولوجية ودعم إنتاج المعارف والمعلومات لا سيما من خلال منح الجوائز والنياشين.
- المبادرة بأعمال التعاون والمبادلات الوطنية والدولية ودعمها بين هيئات البحث العلمي والتكنولوجي.
- تتدخل الأكاديمية في إطار مهامها إما بإخطار من الهيئات المختصة أو تلقائيا في حالة الضرورة[2].

ولقد نظم المشرع مجال الخبرة والاستشارة للأكاديمية في المادة 31[3].

وفي مجال المساهمة في حركية تقدم العلوم والتكنولوجيات وتطبيقاتها في المادة 32[4].

أما في مجال المرافقة الحركية وتطوير التعليم والتكوين في مجال العلوم والتكنولوجيات فقد أكد عليه[5] في المادة 33[6].

فيما يخص مجال المساهمة في نشر وترقية الثقافة العلمية والتقنية فقد نصت عليها المادتين 34 و 35 من نفس القانون[7].

أما المادة 36 فقد بينت مجال المبادلات الوطنية والدولية[8].

---

(1) أنظر المادة 29 من القانون 22-02 ، المرجع السابق.

(2) أنظر المادة 30 من القانون 22-02 ، المرجع السابق.

(3) أنظر المادة 31 من القانون 22-02 ، المرجع السابق.

(4) أنظر المادة 32 من القانون 22-02 ، المرجع السابق.

(5)أنظر المادة 33 من القانون 22-02 ، المرجع السابق.

(6) أنظر المادة 33 من القانون 22-02 ، المرجع السابق.

(7) أنظر المادة 34 و35 من القانون 22-02 ، المرجع السابق.

(8) أنظر المادة 36 من القانون 22-02 ، المرجع السابق.

3- تنظيم الأكاديمية.

فقد نصت عليه المادة 4 من القانون 22-02[1].

3-1- الجمعية العامة.

نصت المادة 5:" الجمعية العامة هي أعلى هيئة في الأكاديمية وتتشكل من جميع أعضائها.

الجمعية ألعامه للأكاديمية سيدة في جميع المسائل المرتبطة بنشاطات الأكاديمية التي تندرج ضمن مهامها.

تعقد الجمعية ألعامه بناء على استدعاء من رئيسها وتكلف بما يأتي:

- إعداد النظام الداخلي للأكاديمية والمصادقة عليه في دورتها الأولى.
- انتخاب رئيس الأكاديمية ونائبي الرئيس.
- انتخاب الأعضاء الجدد في الأكاديمية.
- التصويت على الاقتراحات المقدمة من قبل مجلس الأكاديمية.
- المصادقة على مخططات العمل وبرامج النشاطات المسطر في إطار مهام الأكاديمية.
- الفصل في الاقتراحات المتعلقة بإنشاء اللجان الخاصة ومجموعات العمل المبادر بها من قبل مجلس الأكاديمية.
- اعتماد مشروع الميزانية السنوية للأكاديمية[2].

ونصت الماده 6": تعقد الجمعية العامة للأكاديمية ، جلسة احتفائية في شهر سبتمبر من كل سنة ، بمناسبة الدخول الأكاديمي ، يحضرها جميع أضائها ، بالإضافة إلى شخصيات مدعوة من قبل رئيس الأكاديمية ، كما يمكن أن يدعى إليها الجمهور ، يتم خلال هذه الجلسة الإحتفائية.

- تقديم عروض حول مواضع علمية و/أو ذات طابع تكنولوجي مقترحة من مجلس الأكاديمية.
- الموافقة بعد المناقشة ، على التقرير السنوي للأنشطة العلمية والتكنولوجية للأكاديمية للسنة المنقضية[3]

ونصت المادة 07 من نفس القانون : " علاوة على الجلسة الاحتفائية المنصوص عليها في المادة 6 أعلاه ، تنعقد الجمعية العامة للأكاديمية في دورتين عاديتين في السنة ، ويمكنها أن تنعقد في دورات غير عادية بدعوة من رئيسها بعد استشارة مجلس الأكاديمية أو بمبادرة من ثلثي (3/2) أعضائها الدائمين.

لا تصح مداولات الجمعية العامة للأكاديمية ، إلا بحضور أغلبية أعضائها الدائميين ، وفي حالة عدم توفر النصاب القانوني ، تعقد جلسة ثانية في أجل أقصاه ثمانية (8) أيام ، وفي هذه الحالة تكون المداولات صحيحة مهما يكن عدد الأعضاء الحاضرين[4].

---

(1) أنظر المادة 4 من القانون 22-02 ، المرجع السابق.

(2) أنظر المادة 5 من القانون 22-02 ، المرجع السابق.

(3) أنظر المادة 6 من القانون 22-02 ، المرجع السابق.

(4) أنظر المادة 7 من القانون 22-02 ، المرجع السابق.

ونصت المادة 8 : " يقترح رئيس الأكاديمية جدول أعمال كل دورة ويصادق عليه أعضاء مكتبها.

دورات الأكاديمية ليست مفتوحة للجمهور"[1].

2-3- الرئيس.

نصت المادة 9 من القانون 22-02 : " ينتخب رئيس الأكاديمية من قبل الجمعية العامة المنعقدة في إحدى دوراتها ، من بين الأعضاء الدائمين المقيمين في الجزائر ، المنصوص عليهم في الفقرة الأولى من المادة 24 أدناه ، بالاقتراع السري وبأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين ، لعهدة مدتها ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ، حسب نفس الأشكال.

لا يمكن رئيس الأكاديمية ممارسة أكثر من عهدتين"[2].

ونصت المادة 10 من نفس القانون : "يمارس رئيس الأكاديمية الصلاحيات الآتية :

- يرأس ويدير أشغال الجلسات الاحتفائية ودورات الجمعية العامة واجتماعات المكتب ومجلس الأكاديمية وينسق أشغالها.
- يوزع المهام بين أعضاء المكتب.
- يمثل الأكاديمية أمام مختلف الهيئات ، داخل الوطن وفي الخارج.
- يمثل الأكاديمية أمام القضاء وفي جميع أعمال الحياة المدنية.
- يعين المستخدمين الذين لم تتقرر بشأنهم طريقة أخرى للتعيين.
- يسهر على تنفيذ قرارات الجمعية العامة ومكتب ومجلس الأكاديمية واحترامها.
- يسهر على تطبيق واحترام النظام الداخلي للأكاديمية.
- ينسق بين جميع أنشطة أجهزة الأكاديمية ويسهر على حسن سيرها.
- يسهر على تنفيذ ميزانية الأكاديمية.
- يوقع على المقررات والعقود بعنوان الأكاديمية[3].
- يفوض إمضاءه للأمين العام للأكاديمية في حدود الصلاحيات المخولة لهذا الأخير.
- يتولى إرسال كل تقرير أو توصية أو رأي أو دراسة ناتجة عن أشغال الأكاديمية ، إلى رئيس الجمهورية.
- يتولى إعداد التقرير السنوي للأكاديمية وإرساله إلى رئيس الجمهورية بعد المصادقة عليه من قبل الجمعية العامة[4].

3-3- المكتب.

---

(1) أنظر المادة 8 من القانون 22-02 ، المرجع السابق.

(2) أنظر المادة 9 من القانون 22-02 ، المرجع السابق.

(3) أنظر المادة 10 من القانون 22-02 ، المرجع السابق.

(4) أنظر المادة 10 من القانون 22-02 ، المرجع السابق.

نصت المادة 11 من القانون 22-02 : " يتشكل المكتب من رئيس الأكاديمية ونائبي الرئيس"[1].

ونصت المادة 12 : " ينتخب نائبا الرئيس من قبل الجمعية العامة وفقا لنفس الإجراءات والأشكال والشروط المنصوص عليها في المادة 9 أعلاه"[2].

ونصت المادة 13 : " يقلد رئيس الأكاديمية ونائبا الرئيس في مهامهم بموجب مرسوم رئاسي"[3].

كما نصت المادة 14 : " يكلف مكتب الأكاديمية بما يأتي :

- اقتراح برنامج نشاطات الأكاديمية ومتابعة تنفيذه.
- تحضير الجلسات الاحتفائية ودورات الأكاديمية العادية وغير العادية.
- عرض مشروع ميزانية الأكاديمية الذي يتولى تحضيره الأمين العام ، على موافقة الجمعية العامة في دورتها العادية.
- تقييم تقارير الخبرة التي تعدها فرق العمل ، موضوع الإخطار والإخطار التلقائي ، التي عرضت عليهم للتقدير ، من قبل الهيئات العمومية والخاصة"[4].

ونصت المادة 15 : " يحدد النظام الداخلي للأكاديمية كيفيات تطبيق أحكام المواد 5 و 6 و 7 و 8 و 9 و 12 و 14 أعلاه[5].

3-4- مجلس الأكاديمية.

نصت المادة 16 من القانون 22-02 :" يتكون مجلس الأكاديمية من أعضاء المكتب ورؤساء الفروع ، ويترأسه رئيس الأكاديمية"[6].

ونصت المادة 17 :" يبدي مجلس الأكاديمية، بناء على اقتراح المكتب، رأيه حول اتفاقات واتفاقيات[7] التعاون التي تبرم مع المؤسسات والهيئات الوطنية والدولية"[8].

ونصت المادة 18 :" يدرس مجلس الأكاديمية ويبدي رأيه حول التقارير العلمية والتقنية التي تعرضها عليه الفروع"[9].

---

(1) أنظر المادة 11 من القانون 22-02 ، المرجع السابق.

(2) أنظر: المادة 12 من القانون 22-02 ، المرجع السابق.

(3) أنظر: المادة 13 من القانون 22-02 ، المرجع السابق.

(4) أنظر: المادة 14 من القانون 22-02 ، المرجع السابق.

(5) أنظر:المادة 15 من القانون 22-02 ، المرجع السابق.

(6) أنظر: المادة 16 من القانون 22-02 ، المرجع السابق.

(7) أنظر: المادة 17 من القانون 22-02 ، المرجع السابق.

(8) أنظر: المادة 17 من القانون 22-02 ، المرجع السابق.

(9) أنظر: المادة 18 من القانون 22-02 ، المرجع السابق.

كما نصت المادة 19 :" يقترح مجلس الأكاديمية توصيات حول الأولويات والوسائل التي من شأنها تحسين نوعية النظام الوطني للتعليم والتكوين والبحث ، ويعد تقريرا سنويا عن نشاطان الأكاديمية ويعرضه لموافقة الجمعية العامة.

يحدد النظام الداخلي للأكاديمية كيفيات تطبيق هذه المادة"[1].

3-5- الفروع.

نصت المادة 20 من القانون 22-02 :" تنشأ لدى الأكاديمية فروع متخصصة يحدد عددها من قبل الجمعية العامة ، ويتشكل كل فرع منها من أعضاء الأكاديمية الذين يشتركون في نفس مجال الاهتمام و/أو الاختصاص.

يدير كل فرع رئيس ينتخب من بين أعضائه لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ، حسب نفس الإجراءات والأشكال والشروط المنصوص عليها في المادة 9 أعلاه.

يحدد النظام الداخلي للأكاديمية كيفيات تطبيق هذه المادة"[2].

3-6- الأمانة العامة.

نصت المادة 21 من القانون 22-02 :" تزود الأكاديمية بأمانة عامة يديرها أمين عام يعين بمرسوم رئاسي بناء على اقتراح من رئيس الأكاديمية ، وتنهى مهامه حسب الأشكال نفسها.

تساعد الأمين العام هياكل إدارية وماليه وتقنية ، يحدد تنظيمها وسيرها بمرسوم رئاسي"[3].

الفرع الثاني : طبيعة الرأي الاستشاري.

أولا : طريقة الأخذ بالرأي الاستشاري.

1- آلية الاخطار.

لقد نص المشرع الجزائري في المادة 30 في احدى فقراتها : " تتدخل الأكاديمية في إطار مهامها ، إما بإخطار من الهيئات المختصة...."[4].

يستشف من نص المادة أن الإخطار يكون من هيئات مختصة متعددة

2- التحرك التلقائي.

وتتمة لنفس الفقرة من المادة 30 من القانون 22-02 سالفة الذكر حيث نصت على الآتي :

" تتدخل الأكاديمية في إطار مهامها،إما بإخطار من الهيئات المختصة، أوتلقائيا في حالة الضرورة"[5].

أي أن للأكاديمية الحق في التدخل تلقائيا متى دعت الضرورة لذلك.

---

(1) أنظر: المادة 19 من القانون 22-02 ، المرجع السابق.

(2) أنظر: المادة 20 من القانون 22-02 ، المرجع السابق.

(3) أنظر: المادة 21 من القانون 22-02 ، المرجع السابق.

(4) أنظر: المادة 30 من القانون 22-02 ، المرجع السابق.

(5) أنظر: المادة 30 من القانون 22-02 ، المرجع السابق.

ثانيا : صور الرأي الاستشاري ومدى إلزامية الأخذ به.

لقد حدد المشرع المهام الخاصة بالأكاديمية ، وخصص لها الفصل الرابع من القانون 22-02 ، ومن بينها الدور الاستشاري،فقد نصت المادة 30 في فقرتها الثانية :"تتولى في هذا الإطار على الخصوص، مايأتي:

- مهام الخبرة والاستشارة والنصح لفائدة مؤسسات الدولة والهيئات العمومية والخاصة[1].

كما نصت المادة 31 : " تتولى الأكاديمية ، في مجال الخبرة والاستشارة والنصح ، ما يأتي :

- إجراء الخبرات العلمية والتقنية التي تدخل ضمن مجالات اختصاصها.
- مساعدة مؤسسات الدولة والهيئات العمومية والخاصة في مجال العلوم والتكنولوجيات وتقديم الاستشارة والنصح لها.
- إبداء الرأي حول الدراسات والأشغال ذات الطابع العلمي والخيارات التكنولوجية التي تعرض عليها.
- إبداء الرأي حول الإشكاليات الناجمة عن تطبيقات العلوم والتكنولوجيات وتقديم التوصيات بشأنها.
- المساهمة في تطوير منظومة التقييس في المجالين العلمي والتكنولوجي.
- الاضطلاع بمهام اليقظة العلمية والتقنية والتكنولوجية ، والتنبيه من خلال تحديد المشاكل المرتبطة بتطور العلوم والتكنولوجيات في هذه المجالات واستباق القطائع التكنولوجية والتقنية[2].

كما أن رئيس الأكاديمية يتولى إرسال كل تقرير أو توصية أو رأي أو دراسة ناتجة عن أشغال الأكاديمية ، إلى رئيس الجمهورية.

ويتولى إعداد التقرير السنوي للأكاديمية وإرساله إلى رئيس الجمهورية بعد المصادقة عليه من قبل الجمعية العامة[3].

يتبن من مختلف النصوص القانونية على الدور الاستشاري للأكاديمية وتنوعه ، بناء على إخطار من مختلف الهيئات المختصة أو بتلقاء نفسها .

ورغم الأهمية فلم يقر المشرع إلزامية الّأخذ بالرأي الاستشاري في مختلف النصوص القانونية ، رغم أهميته واختصاصه ، مثله مثل باقي الآراء الاستشارية لأغلبية الهيئات الاستشارية.

إن كل الهيئات الاستشارية المكرسة دستوريا ورغم أهميتها في العمل الداري ودورها في ترشيد المال العام إلا أن آراؤها غير ملزمة للجهة التي طلبتها ، وفي معظم الأحيان لا يتم الإشارة إليها ويهمش دورها حتى إن كان طلب الرأي الاستشاري إلزامي في بعض الحالات، كما أنها لا تستطيع نشر تقاريرها إلا إذا طلبت السلطة التنفيذية ذلك وهذا تهميش وتقزيم لدورها[4].

---

(1) أنظر المادة 30 من القانون 22-02 ، المرجع السابق.

(2) أنظر المادة 31 من القانون 22-02 ، المرجع السابق.

(3) أنظر المادة 10 من القانون 22-02 ، المرجع السابق.

(4) نسرين بوعكاز ، المرجع السابق ، ص- ص : 103- 104.

الخاتمة

الخاتمـــــة

وفي الأخير نقول أن النظام القانوني الجزائري تبنى على العديد من الهيئات الاستشارية في عدة مجالات حيث انه وفق في تنظيمه لهذه الأجهزة والهيئات إلا انه ما يحصل كثيرا في الجزائر النص دائما موجود يبقى الإشكال في التطبيق أو بالأحرى تجسيد هذه النصوص إلا أن اللجوء إلى هذه الهيئات وطلب المشورة منها والأخذ بها إن كان إجباري أو اختياري فالأخذ بها يكاد يكون معدوما وهو ما يجب تداركه حيث أن الاستشارة تعتبر أسلوبا فعالا وإجراء ضروريا لا يمكن للسلطة التنفيذية الاستغناء عنها لذلك وجب على هذا الأخير الاهتمام بالآراء والتوصيات التي تشاركها المؤسسات الاستشارية في اتخاذ القرارات حيث أن أهمية الاستشارة تتجلى في اللجوء إلى العديد من الأنظمة الحديثة والدول في إنشاء هيئات متعددة ومتنوعة في كل المجالات

تعد هذه الأجهزة هيئات استشارية دستورية لها اختصاصات واسعة ودور كبير في المجال الاستشاري إلا أن اللجوء إليها يبقى مجرد إجراء شكلي وغير ملزم سواء كانت استشارة هذه الهيئات اختيارية أو إلزامية وعلى ضوء ما تمت دراسته توصلنا إلى النتائج التالية :

-تعتبر الوظيفة الاستشارية من أهم الركائز الأساسية التي تقوم عليها عملية اتخاذ القرارات وإيجاد حلول وبدائل المشاكل والأزمات التي تصادفها السلطة التنفيذية.

-تعد الوظيفة الاستشارية من العمليات الحديثة التي تلجأ إليها الدولة الجزائرية أو حتى دول العالم ككل , كونها تساهم في رسم وتخطيط السياسة العامة وأيضا لاحتوائها على اختصاصات واسعة في كل المجالات المختلفة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية.

-يجب العمل على تقوية ثقافة الاستشارة الفعلية لا الشكلية القائمة على مبدأ التشاركية والتكامل والحوار العمومي الفعلي حول مختلف القضايا , كما انه يجب تغيير الطبيعة القانونية الغير ملزمة للآراء الاستشارية الصادرة عن بعض الهيئات وجعلها ذات طابع تقريري تنفيذي.

-تفعيل أسلوب الوظيفة الاستشارية في صناعة القرار ورسم السياسة العامة والعمل على تقوية دور الهيئات الاستشارية .

-التأكيد على إلزامية الاستشارة التي تبديها مختلف المؤسسات الاستشارية الدستورية.

-توسيع مجال استشارة مجلس الدولة لشمل اقتراحات القوانين والتنظيمات .

-إبداء أراء المؤسسات الاستشارية بطلب من احد مجلس البرلمان مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني في مشاريع ومقترحات ذات الصلة بمجال اختصاصهم.

-نشر جميع أعمال المؤسسات الاستشارية دون استثناء أي مؤسسة (الآراء –الدراسات –الأنشطة وكل المستجدات) للعموم في إطار الشفافية وحق الوصول الى المعلومة .

-كل الهيئات الاستشارية وأرائها غير ملزم الجهة التي طلبتها.
-فتح مجال إخطار الهيئات الاستشارية بما يسمح لجهات أخرى غير السلطة التنفيذية الاستفادة من خيراتها.

هذه فيما يخص النتائج ، أما التوصيات والمقترحات الخاصة بالمؤسسات الاستشارية من خلال دراستنا للموضوع فهي كالتالي:

-تجديد وتطوير النظام القانوني وتوسيع مهام وصلاحيات الهيئات الاستشارية، ودعمها بالآليات والإمكانيات اللازمة لأداء مهامها وعملها ، خاصة الهيئات التي لها نقص في ذلك.

-تطوير وتحسين التنظيم الإداري والتقني للهيئات الاستشارية.
-توسيع مجال الإخطار بما يسمح الاستفادة من هذه الهيئات الاستشارية لجهات أخرى غير السلطة التنفيذية.
-تحرير التشكيلية البشرية من هيمنة السلطة التنفيذية، من أجل استقلالية أكبر وصلاحيات أوسع.
-وضع آليات لانتخاب الرئيس في مختلف الهيئات الاستشارية من بين أعضائه، وفق شروط وقوانين محددة، وتحريره من آلية التعيين بمرسوم رئاسي مباشرة.
-إعطاء قوة للرأي الاستشاري من خلال تكريس إلزامية الأخذ به.
-فتح مجال للهيئات الاستشارية في نشر تقاريرها بإرادتها ، لإنارة الرأي العام ، وتجسيدا لفكرة الاستقلالية من أجل تعزيز وتفعيل دورها الاستشاري.

خلاصة القول نستنتج أن ما فعله المؤسس الدستوري الجزائري حين أدرج هذه المؤسسات الاستشارية في الدستور أحسن ما فعل وقام بدسترة كل مؤسسة ضمن مجالها الخاص به حيث تقوم هذه المؤسسات الاستشارية باتخاذ القرارات وتقديم الآراء والتوصيات وكذا إيجاد الحلول الملائمة للمشاكل القائمة إلا انه ما يعاب على هذه المؤسسات أن آراءها وقراراتها تبقى مجرد وجهة نظر غير ملزمة وإجراءها شكليا يفتقد لعنصر الإلزام حيث تعود السلطة التقديرية للسلطة التنفيذية بالأخذ بقراراتها أو عدم الأخذ بها , فهنا يمكن أن نقول انه توصي باستحداث نص قانوني بإلزامية أراء المؤسسان الاستشارية الدستورية.

قائمة المصادر و المراجع

أولا: المصادر

01-الأحاديث النبوية

02-الدساتير

01-الدستور الجزائري لسنة 1976 الصادر بموجب الأمر الرئاسي رقم 76-97 المؤرخ في 1976/04/22، ج.ر، ع 94، تاريخ نشرها: 1976/11/24.

02-دستور 1989، الصادر بموجب مرسوم رئاسي رقم 89-18 المؤرخ في:1989/02/28، ج.ر، ع09، تاريخ نشرها: 1989/03/01.

03-الدستور الجزائري لسنة 1996 الصادر بموجب مرسوم رئاسي رقم 89-18 المؤرخ في 1996/12/07، ج.ر، ع61، تاريخ نشرها: 1996/10/16.

04-التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2016، ج.ر، ع14، المؤرخ في 27 جمادى الأولى عام 1437هـ، الموافق 7 مارس 2016م.

05- الدستور الجزائري لسنة 2020 ، ج.ر، ع54، المؤرخ في 28 محرم عام 1442هـ، الموافق 16 سبتمبر 2020.

ثانيا: المراجع

-الكتب العامة

01-محمد الحبشي زغلوك-نصيف بطرس، شرح قانون مجلس الدولة علما وعملا، حقوق الطبع محفوظة للمؤلفين، مصر، سنة 1947.

02-فوزي أوصديق، الوافي في شرح القانون الدستوري الجزائري –السلطات الثلاث، ج03، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط2، الجزائر، سنة 2004.

03-ادريس بوكرا، تطور المؤسسات الدستورية في الجزائر منذ الاستقلال من خلال الوثائق والنصوص الرسمية، ج02، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2005.

04-نعمان عطا الله الهيتي، الدساتير العربية النافذة، ج01، دار رسلان للطباعة والنشر، سوريا، سنة 2007.

05-عبد الله بوقفة، القانون الدستوري الجزائري-تاريخ ودساتير الجمهورية الجزائرية مراجعات تاريخية سياسية قانونية، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2008.

06-صالح بلحاج، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري في الجزائر من الاستقلال إلى اليوم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2010

07-منصوري لخضاري، السياسية الأمنية الجزائرية : المحددات –الميادين-التحديات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر،سنة 2015.
08-سعيد بوالشعير، المجلس الدستوري في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2017.
09-محمد الصغير بعلي، القانون الإداري-التنظيم الإداري، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ت.

-الرسائل الجامعية :

أولا: الأطروحات

01-جازية صاش، نظام مجلس الدولة في القضاء الجزائري، أطروحة دكتوراه دولة في الحقوق، فرع القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، الجزائر،السنة الجامعية: 2007-2008.
02-خديجة حرمل، الهيئات الاستشارية في النظام القانوني الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه، تخصص: دولة ومؤسسات عمومية ، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر،السنة الجامعية: 2020-2021.
03-سعيد معلق، المؤسسات الاستشارية في ظل التعديل الدستوري لسنة 2016، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: مؤسسات دستورية وإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة زيان عاشور الجلفة،السنة الجامعية 2020-2021.

ثانيا: مذكرات الماجستير

01 أحمد طيلب، دور المعلومات في رسم السياسات العامة في الجزائر: دراسة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، السنة الجامعية 2006-2007.
02-أحمد حاكم، دور مجلس الدولة في العملية التشريعية دراسة مقارنة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الإداري المعمق، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، الجزائر،السنة الجامعية: 2015-2016

ثالثا: مذكرات الماستر

01-فؤاد بشقاوي-وسام بن قرايت، دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان في حماية حقوق والحريات العامة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في القانون، تخصص: قانون عام ، جامعة قالمة – الجزائر، السنة الجامعية: 2017-2018

02-جمال أوشبر-نصر الدين حميدي، مكانة المؤسسات الاستشارية في التعديل الدستوري، مذكرة نهاية الدراسة للحصول على شهادة الماستر، تخصص: دولة ومؤسسات، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة يحي فارس بالمدية ، الجزائر،السنة الجامعية: 2020-2021.

03-ربيعة جنيدي-ليلى إيناس بن لبيض، المحكمة الدستورية في ظل التعديل الدستوري 2020، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص: دولة ومؤسسات، جامعة زيان عاشور-الجلفة -، الجزائر، السنة الجامعية: 2020-2021

04-رشيد زمال –زيدان صيفاوي، المحكمة الدستورية الجزائرية في ظل التعديل الدستوري لسنة 2020، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص: القانون الإداري، قسم الحقوق، جامعة العربي التبسي-تبسة، الجزر، السنة الجامعية: 2020-2021

05-محمد لمين كيحول، الرقابة القضائية على دستورية القوانين، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص: دولة ومؤسسات، جامعة زيان عاشور الجلفة ، الجزائر، السنة الجامعية: 2020-2021

06-عبد القادردباح –حمزة بوعلامي، المجلس الوطني لحقوق الإنسان كآلية دستورية لترقية الحقوق والحريات، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص: دولة ومؤسسات، جامعة المدية، الجزائر، السنة الجامعية: 2020-2021

07-رضا شرايرية، المحكمة الدستورية في ظل التعديل الدستوري لسنة 2020، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون، تخصص: قانون عام، جامعة 08 ماي 1945 قالمة-الجزائر، السنة الجامعية: 2021-2022

08-ياسين سحوت ، دور المرصد الوطني للمجتمع المدني في تعزيز دور المجتمع المدني في التشريع الجزائري ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، تخصص قانون عام ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد الصديق بن يحي بجيجل ، الجزائر ، السنة الجامعية 2021-2022

-المقالات

01-عمر بوجادي، الدور الاستشاري لمجلس الدولة، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، الجزائر، مج: 06، ع 01، سنة 2011.

02-لخضر رابحي-إلياس ساسي، دور محافظ الدولة لدى مجلس الدولة في المجال الاستشاري، الأغواط-الجزائر، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، مج:01، ع:01،سنة 2015.

03-أم الخير بوقرة، وظيفة محافظ الدولة في التشريع الجزائري، الجزائر، مجلة الاجتهاد القضائي، ع12، سبتمبر 2016.

04-حورية لشهب، النظام القانوني لمجلس الدولة في الجزائر، الجزائر، مجلة الاجتهاد القضائي، ع12، سنة 2016.

05-الطاهر زواقري-محمد توفيق شعيب، الوظيفة الاستشارية لمجلس الدولة الجزائري، الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، مج:03، ع01،سنة 2016.

06-عيسى لعلاوي، دور مجلس الدولة في القضاء الإداري، الجلفة-الجزائر ،مجلة آفاق للعلوم، ع05،سنة 2016.

07-سليمة قزلان، المجلس الوطني لحقوق الإنسان في ظل التعديل الدستوري لـ: 2016 مكسب حقيقي لحقوق الإنسان في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، الجزائر، مج:54، ع01، سنة 2017.

08-نبيلة بن عائشة، الوظيفة الاستشارية لمجلس الدولة، الجزائر، مجلة الدراسات القانونية، مج: 03، ع01،سنة 2017.

09-جمال غريسي ، المجلس الأعلى للقضاء في الجزائر بين النصوص والواقع – دراسة قانونية تحليلية لتشكيلته ، نظام سيره وصلاحياته - ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي ، الجزائر ، مج : 09 ، ع 02 ، سنة 2018.

10-عبد الهادي درار، المجلس الوطني لحقوق الإنسان في ظل القانون 16-13 ونظامه الداخلي، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ، الجزائر، مج: 02، ع9، سنة 2018.

11-بوعلام بن اسماعيلي ، حل المجلس الشعبي الوطني في ظل التعديل الدستوري لعام 2016 ، مجلة الدراسات القانونية المقارنة ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ، الجزائر ، المجلد : 05 ، ع 02 ، سنة 2019.

12-حليمة حوالف-إلهام زاير، الرقابة الدستورية على المعاهدات الدولية دراسة مقارنة بين النظام الدستوري الجزائري والمصري، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، الجزائر ، مج:03، ع01، سنة 2019.

13-العربي زروق-ياسمينة خروبي، دور مجلس الدولة في مساهمة صناعة النصوص القانونية في النظام الدستوري الجزائري، الجزائر، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، مج:05، ع01،سنة 2019.

14-نسيم سعودي ، نظام المجلس الوطني لحقوق الإنسان في التشريع الجزائري، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، الجزائر، مج:04، ع01، سنة 2019.

15-نسيم سعودي، مركز المجلس الوطني لحقوق الإنسان في النظام القانوني الجزائري، المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية، الجزائر، جامعة أدرار –الجزائر، مج:03، ع02، سنة 2019.

16-نوال معزوزي، الوظيفة الاستشارية لمجلس الدولة الجزائري بين الإطار القانوني والمأمول، مجلة الدراسات الحقوقية، مج06، ع02، الجزائر،سنة 2019.

17-أحسن غربي، قراءة في تشكيلة المحكمة الدستورية في ظل التعديل الدستوري لسنة 2020، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور الجزائر، ع04، سنة 2020.

18-ادريس فاضلي، دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان في تكريس حق المواطنة في بيئة سليمة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، الجزائر، مج:09، ع 01،سنة 2020.

19-حسن عمر شورش_مصطفى أمين لطيف، الموازنة بين أثر الحكم بعدم الدستورية والحقوق المكتسبة –دراسة تحليلية مقارنة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، مج:03،ع01، سنة 2020.

20-عز الدين بوجلطي ، التجربة التشريعية الجزائرية في مجال دعم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، الجزائر ، المجلد : 05 ، ع 02 ، سنة 2020.

21-محمد حمودي-جيلالي ماينو، أحكام معالجة ونظر المجلس الدستوري الجزائري لدعوى الدفع بعدم الدستورية، الجزائر، مجلة الأستاذ للباحث للدراسات القانونية والسياسية، مج:05، ع01، سنة 2020.

22-أسماء حقاص-الطاهر غيلاني، مستقبل الرقابة على دستورية القوانين –المحكمة الدستورية الجزائرية نموذجا، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة، مج:08، ع01، سنة 2021.

23-حكيم تبينة، مكانة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الجزائر (التكريس الدستوري وآليات الحماية)، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، الجزائر، مج: 05، ع01، سنة2021.

24-سعيد معلق – بلقاسم مخلط ، المجلس الأعلى للقضاء : البنية الهيكلية والوظيفة الاستشارية ، مخبر التنمية الديمقراطية لحقوق الإنسان ، جامعة الشهيد زيان عاشور بالجلفة ، الجزائر ، مج : 07 ، ع 03 ، سنة 2021.

25-أمين رمال ، المرتكزات الدستورية للمرصد الوطني للمجتمع المدني ودوره في تعزيز القيم الوطنية وأداء المجتمع المدني ، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ، المركز الجامعي سي الحواس ببريكة ، باتنة ، الجزائر ، المجلد : 05 ، ع 01 ، سنة 2022.

26-حميد محديد، آلية الإخطار ودوره في فعالية المحكمة الدستورية على ضوء مشروع التعديل الدستوري 2020، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، الجزائر، مج13،ع01، سنة 2022.

27-زهية رابطي، المجلس الوطني لحقوق الإنسان كهيئة استشارية في ضوء التعديل الدستوري 2020، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية،الجزائر، مج: 15، ع03، سنة 2022.

28-زهية عيسى، دور المجلس الأعلى للأمن في ظل أحكام الدستور الجزائري المعدل سنة 2020 ، الجزائر، حوليات جامعة الجزائر، مج:36، ع03، 2022.

29-سامي مريخي – نصر الدين معمري ، أثر التعديل الدستوري لسنة 2020 على تطور المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ، مجلة ايليزا للبحوث والدراسات ، المركز الجامعي باليزي ، الجزائر ، مج : 07 ، ع01 ، سنة 2022.

30-سعيد معلق-رفيق العقون، الدور الاستشاري لمجلس الدولة في الجزائر ، المجلة الجزائرية للحقوق والعلم السياسية، الجزائر مج: 07، ع 01، 2022.

31-سهام العيداني – إبراهيم غربي ، استحداث المرصد الوطني للمجتمع المدني كهيئة على ضوء التعديل الدستوري لسنة 2020 ، مجلة قضايا معرفية ، المجلد : 02 ، ع 04 ، الجلفة ، الجزائر ، سنة 2022.

32-عبد العالي بالة ، المجلس الأعلى للشباب –دراسة في ظل التعديل الدستوري 2020 والمرسوم الرئاسي 21-416، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، مج:09، ع02، 2022.

33-مولود عقبوبي، المجلس الأعلى للشباب كصيغة للمشاركة المجتمعية لصناعة القرار بالجزائر، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية،الجزائر، مج: 07، ع01، 2022.

34-نبيلة بن عائشة، الاختصاص الاستشاري لمجلس الدولة الجزائري: بين التطور الدستوري والمأمول القانوني، الجزائر، مجلة القانون ـالمجتمع والسلطة، مج:11، ع01،سنة 2022.

35-نسرين بوعكاز ، الهيئات الاستشارية في ظل دستور 2020 "تدعيم وتفعيل أم تكريس" ، مجلة الدراسات القانونية ، جامعة يحي فارس بالمدية ، الجزائر ، المجلد : 08 ، ع 01 ، سنة 2022.

-النصوص القانونية

أ-القانون:

01-القانون العضوي رقم 98-01 المؤرخ في 04 صفر 1419 هـ الموافق لـ: 30 ماي 1998، يتعلق باختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه وعمله، ج.ر، ع: 43.

02-القانون العضوي رقم 11/04 المؤرخ في 21 رجب 1425 هـ الموافق لـ: 06 سبتمبر 2004 ، يتضمن القانون الأساسي للقضاء، ج.ر، ع:57، الجزائر

03-القانون 15-85 المؤرخ في 19 جمادى الأول 1436 ، الموافق 10 مارس سنة 2015 ، المتعلق بإنشاء الأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيات ، ويحدد مهامها وتشكيلتها وتنظيمها

04-القانون العضوي رقم 16-13 المؤرخ في 2016/11/03، يحدد تشكيلة المجلس الوطني لحقوق الإنسان وكيفيات تعيين أعضائه والقواعد المتعلقة بتنظيمه وسيره، ج.ر، ع65، الجزائر

05-القانون رقم 16-01 المؤرخ في 26ل جمادى الأولى عام 1437هـ الموافق لـ: 06 مارس 2016، يتضمن التعديل الدستوري ، ج.ر، ع14، المؤرخة في 2016/03/07.

06-القانون العضوي رقم 16-01 المتضمن التعديل الدستوري، المؤرخ في 06 مارس 2016، ج.ر، رقم 14، مؤرخة في 07 مارس 2020.

07-القانون 20-01 المؤرخ في 5 شعبان عام 1441 الموافق 30 مارس سنة 2020 ، يحدد مهام المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات وتشكيلته وتنظيمه ، ج ر ، العدد : 20 ، سنة : 2020

08-القانون 22-05 المؤرخ في 24 رمضان عام 1443 الموافق لـ 25 أبريل سنة 2022 ، الذي يحدد مهام المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات وتشكيلته وتنظيمه ، ج ر ، العدد : 30 ، سنة : 2022

09-القانون 22-02 المؤرخ في 24 رمضان عام 1443 الموافق لـ 25 أبريل سنة 2022 ، الذي يحدد تنظيم الأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيات وتشكيلتها وسيرها ومهامها ، ج ر ، العدد : 30 ، سنة : 2022.

10-القانون العضوي 22-12 المؤرخ في 27 ذي القعدة عام 1443 الموافق لـ 27 يونيو سنة 2022 ، الذي يحدد طرق انتخاب أعضاء المجلس الأعلى للقضاء وقواعد تنظيمه وعمله ، ج ر ، ع : 44 ، سنة : 2022

02-المراسيم الرئاسية والمراسيم التنفيذية:

أولا: المراسيم الرئاسية

01-المرسوم الرئاسي رقم 89-196 المؤرخ في 24 أكتوبر 1989 ، يتضمن تنظيم المجلس الأعلى للأمن وعمله ، ج,ر، ع45، المؤرخة في 25 أكتوبر 1989.

02-المرسوم الرئاسي رقم 98-187 المؤرخ في 1998/05/30، يتضمن تعيين أعضاء مجلس الدولة، ج.ر، ع44، 1998.

03-المرسوم الرئاسي رقم 17-142 المؤرخ في 21 رجب عام 1438 هـ الموافق لـ: 18 أفريل سنة 2017، المحدد تشكيلة المجلس الأعلى للشباب وتنظيمه وسيره، ج.ر، ع25، الصادر في 22 رجب 1439 هـ الموافق لـ: 19 أفريل 2017.

04-مرسوم الرئاسي رقم17-360 المؤرخ في 20 ديسمبر 2017 يحدد الوظائف العليا بعنوان الأمانة العامة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان وكيفية تصنيفها ودفع المرتبات المتعلقة بها، ج.ر، ع74، الصادرة في 2017/12/20.

05-المرسوم الرئاسي 21-37 المؤرخ 06 جانفي سنة 2021 ، يتضمن تشكيلة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وسيره ، ج ر ، ع 03 ، سنة 2021 .

06-المرسوم الرئاسي 21-139 المؤرخ في 29 شعبان عام 1442 الموافق لـ 12 أبريل سنة 2021 ، يتعلق بالمرصد الوطني للمجتمع المدني ، ج ر ، ع 29 ، سنة 2021 .

07-المرسوم الرئاسي رقم 21-416 المؤرخ في 20 ربيع الأول عام 1443 هـ الموافق لـ: 27 أكتوبر سنة 2021 ، المحدد مهام المجلس الأعلى للشباب وتشكيلته وتنظيمه وسيره، ج.ر، ع83، الصادرة بتاريخ: 24 ربيع الأول عام 1443 هـ الموافق لـ: 31 أكتوبر سنة 2021.

08-المرسوم الرئاسي ؤقم 21-539 المؤرخ في 21 جمادى الأولى عام 1443 هـ، الموافق لــ: 26 ديسمبر 2021 يتضمن تشكيلة المجلس الأعلى للأمن وتنظيمه وسيره، ج.ر، ع 99، المؤرخة في 24 جمادى الأولى عام 1443 هـ الموافق لـ: 29 ديسمبر 2021.

09-مرسوم رئاسي مؤرخ في 08 مارس2022، يتعلق بالقواعد الخاصة بتنظيم المحكمة الدستورية، ج.ر، ع17، مؤرخة في 10 مارس 2022.

ثانيا: المراسيم التنفيذية

01-المرسوم التنفيذي رقم 98-261، المؤرخ في 29 أوت 1998، الذي يحدد أشكال الإجراءات وكيفياتها في المجال الاستشاري أمام مجلس الدولة ، ج.ر، ع64، 1998.

02-المرسوم التنفيذي رقم 03-165 المؤرخ في 09 أبريل 2003، المتعلق بشروط وكيفيات تعيين مستشاري الدولة في مهمة غير عادية، ج.ر، ع51، 2003.

ثالثا:الأنظمة الداخلية

01-النظام الداخلي لمجلس الأمة ، ج.ر، ع49، الصادرة بتاريخ 30 ذوالقعدة عام 1438هـ الموافق لــ: 22 غشت 2017.

02-النظام الداخلي للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المصادق عليه في الجمعية العامة بتاريخ يومي 28 و29 سبتمبر 2021 ، والموافق عليه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 22-151 المؤرخ في 10 رمضان عام 1443 الموافق 11 ابريل سنة 2022.

03-مقرر رئيس المحكمة الدستورية المؤرخ في 10 رمضان عام 1443 الموافق 11 أبريل سنة 2022 ، يحدد التنظيم الداخلي لهياكل المحكمة الدستورية وأجهزتها، ج.ر، ع25، مؤرخة في12 أفريل 2022

الفهرس

فهرس الموضوعات	الصفحة
البسملة	
الشكر	
الإهداء	
قائمة المختصرات	
مقدمة	**01**
الفصل الأول: المؤسسات الدستورية الاستشارية الكلاسيكية خلال التعديل الدستوري 2020	**05**
المبحث الأول: المؤسسات الدستورية الاستشارية الكلاسيكية	**07**
المطلب الأول: دور وفعالية مجلس الدولة كهيئة استشارية	**07**
الفرع الأول: الهيئات الاستشارية لمجلس الدولة في القانون العضوي رقم 98-01	**10**
أولا: الجمعية العامة	**11**
ثانيا: اللجنة الدائمة	**17**
الفرع الثاني: الهيئات الاستشارية لمجلس الدولة في القانون العضوي 18-02	**18**
أولا: تشكيلة اللجنة الاستشارية	**19**
ثانيا: الإجراءات المتبعة للاستشارة أمام اللجنة الاستشارية	**19**
الفرع الثالث: الوظيفة الاستشارية لمجلس الدولة	**20**
أولا: محدودية الوظيفة الاستشارية لمجلس الدولة	**20**
ثانيا: الطبيعة القانونية لرأي مجلس الدولة	**25**
المطلب الثاني: دور وفعالية المحكمة الدستورية كهيئة استشارية	**27**
الفرع الأول: تشكيلة المحكمة الدستورية	**27**
أولا: التنظيم البشري للمحكمة الدستورية	**27**
ثانيا: التنظيم الهيكلي للمحكمة الدستورية وتنظيمها الداخلي	**30**
الفرع الثاني: دور المحكمة الدستورية في دستور 2020	**33**

أولا: دور المحكمة الدستورية في الرقابة	**34**
الفرع الثالث: آثار الرقابة القضائية على دستورية القوانين في ظل التعديل الدستوري لسنة 2020	**36**
أولا: الآثار المترتبة على رقابة المطابقة	**36**
ثانيا: الآثار المترتبة على الرقابة الدستورية	**37**
ثالثا: الآثار المترتبة على رقابة توافق القوانين التنظيمات مع المعاهدات	**38**
رابعا: الآثار المترتبة على رقابة الدفع بعدم الدستورية	**38**
المبحث الثاني: المؤسسات الاستشارية ذات اختصاص استشاري مشترك	**40**
المطلب الأول: المؤسسات الاستشارية الدستورية استنادا للمادة 151من التعديل الدستوري 2020	**41**
الفرع الأول: مفهوم حل المجلس الشعبي الوطني	**41**
أولا: تعريف حل المجلس الشعبي الوطني	**41**
ثانيا: خصائص حل المجلس الشعبي الوطني	**41**
الفرع الثاني: القيود الواردة على حل المجلس الشعبي الوطني	**42**
أولا: القيود الواردة على حل المجلس الشعبي الوطني بناءا على نص المادة 151 من التعديل الدستوري 2020	**42**
ثانيا: القيود الواردة على حل المجلس الشعبي الوطني استنادا لنص المادة 96 من التعديل الدستوري 2020	**43**
ثالثا: القيود على حل المجلس الشعبي الوطني استنادا للمواد: 97-98-99-100-102 من التعديل الدستوري 2020	**43**
المطلب الثاني: المؤسسات الاستشارية المتخصصة	**44**
الفرع الأول: المجلس الأعلى للقضاء كهيئة استشارية	**44**
أولا: تشكيل ونظام سير المجلس الأعلى للقضاء	**45**
ثانيا: مظاهر إبداء الرأي الاستشاري للمجلس الأعلى للقضاء	**49**
الفرع الثاني: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	**50**
أولا: تنظيم المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	**50**
ثانيا: تقييم الدور الاستشاري للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ومظاهره	**56**
الفصل الثاني: دور وتفعيل المؤسسات الدستورية الاستشارية الحديثة	**59**

المبحث الأول: الهيئات الاستشارية المستحدثة قبل التعديل الدستوري 2016	**61**
المطلب الأول: المجلس الأعلى للأمن	**61**
الفرع الأول: الإطار التنظيمي	**62**
أولا: التشكيلة	**62**
ثانيا: السير	**62**
الفرع الثاني: طبيعة الرأي الاستشاري	**63**
أولا: حالة الطوارئ	**64**
ثانيا: الحالة الاستثنائية	**65**
ثالثا: التعبئة العامة	**66**
رابعا: حالة الحرب	**67**
المطلب الثاني: الهيئات الاستشارية المستحدثة	**69**
الفرع الأول: المجلس الأعلى للشباب	**69**
أولا: الإطار القانوني والتنظيمي	**70**
ثانيا: طبيعة الرأي الاستشاري	**74**
الفرع الثاني: المجلس الوطني لحقوق الإنسان	**76**
أولا: الإطار القانوني والتنظيمي	**76**
ثانيا: طبيعة الرأي الاستشاري	**81**
الفرع الثالث: المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات	**83**
أولا: الإطار القانوني والتنظيمي	**83**
ثانيا: طبيعة الرأي الاستشاري	**89**
المبحث الثاني: الهيئات الاستشارية المستحدثة بموجب تعديل دستوري 2020	**90**
المطلب الأول: المرصد الوطني للمجتمع المدني	**90**
الفرع الأول: الإطار القانوني والتنظيمي	**90**
الفرع الثاني: طبيعة الرأي الاستشاري	**94**

المطلب الثاني: الأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيات	**97**
الفرع الأول: الإطار القانوني والتنظيمي	**97**
الفرع الثاني: طبيعة الرأي الاستشاري	**104**
الخاتمة	**106**
قائمة المصادر والمراجع	**109**
الفهرس	**119**